الدكتور كمال مظهر أحمد

صفحات من تاريخ العراق المعاصر

"دراسات تحليلية"



منشورات مكتبة البدليسي

الدكتور كمال مظهر أحمد

خاڵە کەمال

1987/7/11

صفحات من تاريخ العراق المعاصر

"دراسات تحليلية"



منشورات مكتبة البدليسي

※ الدكتور كمال مظهر أحمد. صفحات من تاريخ العراق المعاصر «دراسات تحليلية».
※ الطبعة العربية الاولى، ١٩٨٧.

※ الناشر: مكتبة البدليسي، ص. ب: ٣٨٠١٨ بغداد تلفون ٤١٦٦٩١٦. شارع فلسطين، عند التقاطع المؤدي الى باب المعظم.
※ التنفيذ والطباعة: دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»، بغداد ـ الاعظمية.
※ خطوط صفحة العنوان: الخطاط مهدي.
※ الاشراف على الطبع وعمل الكشاف: حسين فيض الله الجاف.

* Dr. Kemal M. Ahmed. Analytical Studies on Contemporary History of Iraq.

* First Arabic Edition, 1987.

* Published by: Bidlisi Bookshop. P.O. Box 38018 Palestine Street,
Baghdad, IRAQ.

٩٥٣,٢
ك ٥٢٧ كمال مظهر احمد

صفحات من تاريخ العراق المعاصر «دراسات تحليلية»

بغداد، منشورات مكتبة البدليسي، ١٩٨٧.

١٩٦ ص.

(١) العراق ـ تاريخ حديث (٢) الكرد في العراق (٣) العراق ـ الحالة السياسية

(٤) العنوان

■ المقدمة

قدم الجيل الاول من المؤرخين العراقيين خدمات جليلة لدراسة جوانب اساسية من تاريخ العراق الحديث والمعاصر. اما عطاء الجيل الذي جاء بعدهم فأنه ما يزال متواضعاً، لم يقدم سوىٰ القليل لتخطي طوق السرد والعرض المجرد اللذين يطغيان على بحوثنا ودراساتنا الحديثة، وهما أمران لا يتفقان قطعاً مع التوجه العلمي الحديث الذي يتطلب تحليل الاحداث، والبحث عن عواملها المحركة غير المرئية، والربط فيما بينها حتىٰ يغدو بالامكان تقديم بضاعة اكثر فائدة للمجتمع، وللقيمين على اموره، فيتحول التأريخ بذلك الى مادة تساعد على استنباط دروس الماضي لتفادي الوقوع في أخطاء الأسلاف، وللاستفادة من تجاربهم.

ويتوضح قصورنا اكثر إذا علمنا ان الجانب الاكبر من شروط البحث التأريخي العلمي هي في متناول أيدينا، لاسيما ما يتعلق منها بالمصادر الاصيلة، او المادة الخام التي بوسعنا ان نبني استنتاجاتنا على أساسها. والبحوث التي أقدمها بين دفتي هذا الكتاب هي مجرد محاولة لطرق بعض الابواب الجديدة بأسلوب يأخذ، قدر المستطاع، التحليل والاستنتاج بنظر الاعتبار. وفي كل الاحوال ليست محاولتي هذه سوىٰ اجتهاد متواضع دافعه البحث عن الحقيقة ـ نبراس المؤرخ، ومقياس موضوعيته.

الموضوع الاول:

حول الاقطاع ودراسته في العراق

انصبت الدراسات العلمية في العراق، كما هو الحال في بلدان شرقية اخرىٰ كثيرة، على التأريخ الحضاري والسياسي في مختلف المراحل، دون ان تعير التأريخ الاجتماعي، بمفهومه الواسع، ما يستحق من اهتمام، وفي ذلك نقص محسوس كبير لا بد من معالجته حتىٰ يصبح بالأمكان تحديد الاطار الشامل لذلك التأريخ. وتأتي دراسة الاقطاع بمراحله المختلفة في مقدمة القضايا التي تنتظر الاهتمام العلمي الكافي من لدن الاختصاصيين، مما يساعد حتماً في القاء اضواء جديدة على جوانب خافية من ماضي البلاد، ومسار تطورها التاريخي، والقوىٰ الفاعلة والمؤثرة في ذلك التطور[1]. وفي بحثنا هذا نحاول وضع خطوط مقتضبة، هي في رأينا ضرورية، لأجراء دراسة شاملة لهذا الموضوع.

لا بد من الاعتراف مقدماً بأن دراسة النظام الاقطاعي وتحديد معالمه، سواء في إطار عام او في اطار خاص، هي من القضايا الاجتماعية الحساسة التي يعتورها عدد كبير من المصاعب والمشاكل الناجمة بالأساس عن تشابه جانب غير قليل من خصائص هذا النظام مع جميع مراحل ما قبل المجتمع الرأسمالي من قبيل سيطرة الاقتصاد الزراعي والانتاج الطبيعي ورتابة وسائل الانتاج، وكذلك الاختلاف البين في طبيعة ومراحل هذا النظام حسب مناطق تواجده، فهي لذلك لا يمكن حصرها في النظام الاقطاعي. ويمتد هذا الاختلاف الى اشكال الارض واسلوب استغلالها والى طبيعة النظام السياسي الاقطاعي وغير ذلك من الامور التى تعقد الى حد كبير مهمة دراسة المجتمع الاقطاعي الذي تدور

(١) هذا لا ينفي بطبيعة الحال وجود دراسات جدية ومفيدة عن الاقطاع في العراق خاصة في مراحل انحلاله، ولكن بشكل عام لم ينظر الى الاقطاع كجزء من القاعدة ارتكزت عليه ايجاباً ثم سلباً مظاهر شتىٰ من حياتنا السياسية والثقافية والاجتماعية في الماضي.

حوله وحول مراحله حتىٰ اليوم اختلافات في الرأي ونقاشات لتحديد جوانب مهمة منه. وحتىٰ الماركسيون الذين درسوا الاقطاع بشكل اعمق وأوسع من غيرهم لم يتفقوا نهائياً حول مواضيع معينة لها علاقة مباشرة بهذا النظام الاجتماعي. فمثلاً، ان معظم علماء الاجتماع الماركسيين كانوا في الفترة من ثلاثينات هذا القرن حتىٰ الخمسينات منه يعتبرون ميلاد الاقطاع نتيجة لثورة العبيد، بينما اثبتت بعض البحوث الماركسية الحديثة، بالاستناد الى التحولات التي حدثت في مناطق الامبراطورية الرومانية الغربية، خطل هذا الرأي علمياً، ولكن دون ان تنفي طابع التحول الثوري الاجتماعي من مرحلة العبيد او المشاعية الى مرحلة الاقطاع. اي ان هذه البحوث لم تعتبر ثورة العبيد شرطاً اساساً للانتقال الى المرحلة الجديدة، بل انها رأت وبحق في التحول الاجتماعي الجذري في علاقات ووسائل الانتاج، وبالتالي في نمط الحياة واسلوب التفكير، ثورة اجتماعية حددت التباين العميق بين مرحلتين تأريخيتين اصبحتا بحكم ذلك مختلفتين عن بعضهما الى حد كبير، واصبحت الثانية تمثل تقدماً اجتماعياً ـ اقتصادياً نوعياً كبيراً بالقياس للاولىٰ.

واذا كان مثل هذا الحكم حول صعوبة دراسة الاقطاع شاملاً، فأنه بالنسبة للشرق يتخذ طابعاً اكثر تعقيداً، وهذا ما حدا بالعديد من المؤرخين الى انكار وجود العلاقات الاقطاعية أصلاً في الشرق وتفسير مظاهرها على اساس وجود ما يسمونه بـ «المجتمع الشرقي التقليدي». ويحاول العديد من النظريين والكتاب الماركسيين معالجة المسألة من خلال موضوعة ماركس المعروفة «اسلوب الانتاج الآسيوي» التي لا تزال مثار جدل ونقاش علمي واسع يدل بدوره على مدىٰ اهمية الموضوع وعمقه.

ولكن في كل الاحوال من الضروري في المقام الاول تحديد مفهوم الاقطاع Feudalism[٢] وخصائصه بأسلوب علمي[٣] يساعد بالطبع، في وضع بعض الخطوط

---

(٢) الاقطاع -Feudalism- فيوداليزم، مأخوذة من Feadum وهي كلمة لاتينية متأخرة بنيت على اساسها في اوروبا الغربية مسألة اقتطاع الارض وانتقالها الى ايد اخرىٰ حسب اسس وشروط معينة. جاء في «المنجد»: «الاقطاعة جمع اقطاعات: قطعة من أرض الخراج يقطعها الجند فتجعل لهم غلتها رزقاء» («المنجد في اللغة والاعلام»؛ بيروت ١٩٦٩ ـ الطبعة العشرون ـ ص، ٦٤١). وجاء في «لسان العرب» «... والقطيعة ما اقتطعته منه واقطعني اياها اذن لي في اقتطاعها واستقطعه اياها سأله ان يقطعه اياها واقطعته قطيعة اي طائفة من ارض الخراج، واقطعه نهراً اباحه له وفي حديث ابيض بن حمال انه استقطعه الملح الذي بمأرب فأقطعه اياه. قال ابن الاثير سأله ان يجعله له اقطاعاً يتملكه ويستبد به وينفرد والاقطاع يكون تمليكاً وغير تمليك. يقال استقطع فلان الامام قطيعة فاقطعه اياها اذا سأله ان يقطعها له ويبنيها ملكاً فاعطاه اياها». («لسان العرب لابن منظور جمال الدين بن محمد بن مكرم الانصاري»، الجزء العاشر، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والانباء والنشر، بلا، ص ١٥٣).

(٣) استند المؤلف في كتابة هذا الجزء من بحثه الى عدد من المصادر الفلسفية والانسكلوبيدية مع دراسات خاصة بالاقطاع لدىٰ بعض شعوب العالم الثالث.

الاساسية لمعالجة الموضوع. فالاقطاع هو المجتمع الطبقي الثاني بعد مجتمع العبيد وهو في الوقت ذاته مجتمع ما قبل الرأسمالية، جاء ظهوره على انقاض مجتمع العبيد في الغالب او المجتمع المشاعي البدائي في حالات معينة. وبالنسبة لهذه الاخيرة يشكل الاقطاع المجتمع الطبقي الاول، فقد جاء ظهوره دون المرور بمرحلة العبيد.

والاقطاع في واقعه تكوين اقتصادي ـ اجتماعي تمتد آثاره الى جميع نواحي المجتمع، بما في ذلك اسلوب التفكير والقيم السائدة. وبالرغم من جميع الاختلافات التأريخية المحددة والتباين حسب المكان فأن توفر شرطين اساسيين يحددان طبيعة علاقات الانتاج أمر ضروري لأعتبار النظام القائم اقطاعياً، وهما اولاً احتكار الطبقة المسيطرة لملكية الارض وثانياً استغلال هذه الملكية اقتصادياً على شكل قطع زراعية صغيرة، اي توفر اقتصاد مستقل لدىٰ الفلاح يرتكز على ملكية المالك الكبير (الدولة او الاسياد) للارض مقابل ريع معين هو ما لم يكن موجوداً بالنسبة للعبيد في المرحلة السابقة. وهكذا يستند اسلوب الانتاج الاقطاعي الى التمازج بين ملكية الارض الكبيرة للاقطاعي والاقتصاد الفردي الصغير للمنتج الرئيس ـ الفلاح. وقد تطلب مثل هذا التنظيم الجديد في العلاقات ما بلغته وسائل الانتاج من تطور في مرحلة الاقطاع، اي أن التطور في الانتاج كان يتطلب تنظيم علائق جديدة تختلف الى حد واضح عن العلائق التي كانت قائمة بين الاسياد والاقنان سابقاً حيثما وجدت مجتمعات العبيد او عن «التسيب» حيثما سادت المشاعية.

وبالرغم من التدهور النسبي للانتاج في العهد المبكر لظهور الاقطاع، فأن العلائق الجديدة في الانتاج، وخاصة ظهور الاقتصاد المستقل لدىٰ الفلاح الذي تجسد في تحرره الى حد كبير بالمقارنة مع ما كان سائداً من قبل [٤]، قد ادىٰ الى تطور ملحوظ في انتاجية العمل التي اصبحت تهم في المرحلة الجديدة المنتج الرئيس نفسه، وهذا شكل بحد ذاته القاعدة الضرورية للتطور النوعي اللاحق فيما بعد، وفيه يكمن ايضاً الطابع المتقدم للنظام الاقطاعي في حينه، فقد كان عند ظهوره خطوة اقتصادية ـ اجتماعية مهمة في مسيرة التطور التاريخي للانسانية[٥]. وهنالك نقطة اخرىٰ جديرة بالملاحظة تشير بدورها الى الطابع المتقدم لهذا النظام، وهي انه، اي النظام الجديد، امتد ـ على عكس نظام العبيد ـ الى جميع الشعوب تقريباً فدفعها بذلك وبدون استثناء الى الفلك الحضاري القائم في عصره.

---

(٤) إن اهم ميزة لأسلوب الانتاج الاقطاعي هي تملك الاسياد التام للارض والتملك غير التام (بعكس مجتمع العبيد) لوسيلة الانتاج الرئيسة ـ الفلاح، الذي يمتلك، بعكس العبيد، اقتصاده الخاص ووسائل انتاجه الخاصة ولذلك أصبح عمله يهمه الى حد كبير.

(٥) في المرحلة الجديدة تطور تعدين وصنع المعادن وبالتالي تحسنت وسائل الانتاج وظهرت الطواحين المائية وغيرها من الوسائل والعلاقات التي ساهمت في تقدم المجتمع البشري اشواطاً كبيرة بالنسبة لما كان سائداً في السابق.

يقابل النظام الاقطاعي تاريخياً العصور او القرون الوسطىٰ في مراحل التطور الاجتماعي للانسانية. وفي اطاره العام يمتد من القرن الخامس ـ حيث بداية انتصاره ـ الى اواسط القرن السابع عشر ـ حيث بداية انهياره ـ. وبالطبع لا يدخل مثل هذا التحديد في حكم المطلق، لأن هنالك مجتمعات ظهرت فيها علاقات الانتاج الاقطاعي بعد القرن الخامس وتوجد اخرىٰ سادت فيها تلك العلاقات لفترة طويلة جداً امتدت حتىٰ القرن العشرين. ولكن التحديد هذا جاء على اساس ان علاقات الانتاج الاقطاعي كانت تشكل المحرك الاساسي للتاريخ البشري خلال الحقبة الممتدة بين القرنين الخامس والسابع عشر.

مر الاقطاع خلال تطوره بثلاث مراحل اساسية: مرحلة الميلاد او التكوين ثم مرحلة النمو والتطور واخيراً مرحلة الانحلال والانهيار. وتختلف هذه المراحل الثلاث من حيث الطابع والزمن باختلاف المناطق والبلدان في العالم. فقد استغرقت عملية الميلاد في بعضها مثلاً فترة زمنية أقل وفي بعضها الآخر احتاجت عملية الانحلال والانهيار الى زمن أطول، كما ان مساهمة المجتمعات الاقطاعية في مراحل بلوغ تطورها المتكامل كانت متباينة بدورها بالنسبة لعملية التطور الحضاري الانساني.

من المسلم به، كما سبق الذكر، انه لم يجر الانتقال من مرحلة العبيد او المشاعية الى المرحلة الاولىٰ من النظام الاقطاعي الجديد بقفزة مفاجئة، بل ان التحول جرىٰ في الغالب بصورة تدريجية في القاعدة، في الاساس ومن ثم في القمة ـ فوق. وحتىٰ ان بعض العلماء، وبالاستناد الى هذا الواقع، يقترحون مصطلح «فترة ما قبل الاقطاع» للتعبير عن المرحلة الزمنية التي تظهر فيها العلاقات الاقطاعية الاولىٰ التي تتعايش وتتصارع مع العلاقات القديمة الى ان تقضي عليها وعلى دورها في الكيان الاقتصادي ـ الاجتماعي.

ولم يجر ميلاد الاقطاع حتىٰ في غربي وأواسط اوروبا، حيث المساحة الصغيرة والظروف المتشابهة الى حد كبير، على نمط واحد. فظهور الاقطاع في بعض مناطق اوروبا (شمال غربي المانيا والبلدان الاسكندنافية) التي لم تظهر فيها سيادة الامبراطورية الرومانية او انها كانت ضعيفة فيها، قد جرىٰ في مجتمعات عشيرية لم تمر بمرحلة العبيد او شهدت منها بعض علاقاتها غير المتطورة. وتميز ظهور وتطور الاقطاع هنا بكونه قد استغرق فترة زمنية أطول مما كان عليه الامر في المناطق الاخرىٰ، وبالتالي احتفظت الاراضي المشاعية وحتىٰ اسلوب استغلالها المشاعي بوجودها لفترة طويلة، كما تميز ايضاً بضعف الملكيات الواسعة وقوة العلاقات الابوية والدور الكبير للرؤساء السابقين في تكوين الطبقة الاقطاعية الجديدة. ومن ميزات النظام الاقطاعي في هذه المناطق ايضاً ان الفلاح قد تمتع ببعض الحقوق القانونية التي كانت تختلف عن المناطق الاخرىٰ حتىٰ ان قسماً من الفلاحين، في النرويج مثلاً، كانوا يتمتعون باستقلال واضح بالنسبة لملكية الارض.

ويجب ان نشير هنا الى اننا نجد مثل هذه الحالات في مناطق شرقية مختلفة بما فيها العراق بالذات. وقد اختلف وتباين ميلاد الاقطاع في الشرق ايضاً، كما يوجد في نفس الوقت اختلاف بينه وبين ما جرىٰ في اوروبا. وبالرغم من وجود رأي حول ظهور الاقطاع في بعض مناطق الشرق (في ايران مثلاً) قبل اوروبا، الا ان فترة ميلاده بشكل عام في الاول (وخاصة في بلدان الشرق الادنىٰ) تعود الى القرنين السابع والثامن الميلاديين.

ومن المتفق عليه وجود ثلاث مجموعات رئيسة في الشرق تختلف من حيث طبيعة وسرعة عملية ظهور وتطور الاقطاع فيها هي: اولاً مراكز الحضارات القديمة ـ وادي الرافدين، مصر، ايران، الهند والصين، والمجموعة الثانية هي المناطق التي ظهرت فيها الحضارات الزراعية الاخرىٰ وتكونت فيها الطبقات والحكومات في القرون الاولىٰ للميلاد مثل بلدان جنوب شرقي آسيا واليابان والحبشة، اما المجموعة الاخيرة فهي الشعوب المتأخرة والمتنقلة بالأساس التي ظلت تعيش بشكل او آخر فترة المشاعية حتىٰ النصف الثاني من الالف الاول للميلاد ـ بدايات الالف الثاني للميلاد مثل بعض القبائل المنغولية والتركية والعربية والكردية.

وبالرغم من ان الاقطاع قد ظهر في بلدان المجموعة الاولىٰ على أسس مجتمعات طبقية متطورة بمقياس زمانها بينما ظهر في بلدان اخرىٰ كأول نظام طبقي، فأن الطابع العام لتطور العلاقات الاقطاعية في الشرق هو النمو البطيء[٦] مع احتفاظ علاقات معينة لمجتمعات ما قبل الاقطاع بقوتها في المجتمع الجديد. ان هذه المسألة تستحق تمعناً عند دراسة الاقطاع في العديد من المجتمعات الشرقية بما فيها المجتمع العراقي الذي كان يحتوي على نماذج متباينة من العلاقات الاقطاعية تتراوح ـ كما نأتي الى ذكر ذلك ـ بين الاحتفاظ بمظاهر قوية من العلاقات المشاعية والابوية والاستغلال الاقطاعي المتكامل.

وكما بالنسبة لمرحلة الميلاد هنالك ايضاً تباين بالنسبة لمرحلة النمو والتكامل الاقطاعيين. فبالنسبة لاوروبا تمتد مرحلة الاقطاع المتطور او المتكامل من القرن الحادي عشر الى القرن الخامس عشر، حيث سيطرت خلالها العلاقات الاقطاعية على جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية ـ الفكرية واصبحت الملكية الكبيرة للارض اثناءها هي الشائعة في جميع البلدان الاوروبية تقريباً. وفي هذه المرحلة بالذات قدم النظام الاقطاعي كل ما فيه من امكانات التطور والتقدم، فنتيجة ارتفاع الانتاج وتطور قواه ازداد السكان وظهرت المدن الاقطاعية كمراكز للانتاج الحرفي والتبادل التجاري. وشهدت هذه المرحلة ايضاً تقسيم العمل الذي تجسد في انفصال العمل والانتاج الحرفيين عن الزراعة واصبح بذلك أحد أهم العوامل الحاسمة في التطور اللاحق للمجتمع. ثم ان تثبيت

---

(٦) استغرقت عملية ميلاد ونمو الاقطاع في بعض بلدان الشرق حوالي عشرة قرون، وهي فترة زمنية طويلة جداً اذا ما قورنت بما كان عليه الامر في اوروبا الغربية مثلاً.

الاستقلال النسبي لاقتصاد الفلاح قد تحول مع الزمن الى القاعدة الاقتصادية الاساسية للتطور الكبير الذي شهدته اوروبا خلال الفترة الممتدة بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر.

ان تطور المدن كمراكز للانتاج الحرفي والتبادل التجاري كان من شأنه التأثير بشكل فعال على كيان المجتمعات الاقطاعية. فبأنتقال الانتاج الحرفي الى المدن جراء تقسم العمل ظهر مجال انتاج جديد اختلف فيه شكل التملك جذرياً عما كان عليه في الزراعة. فكان الحرفي صاحب وسائل انتاجه الرئيسة وما ينتجه بواسطتها. ان هذا الواقع، الى جانب التطور التجاري، قد هيأ الظروف المناسبة لتطور الانتاج البضاعي الحر مع ان طابع العلاقات الاقطاعية السائدة والممتدة آثارها الى اسلوب ونظام الانتاج الحرفي قد عرقل من ذلك الى حد كبير. وقد امتدت آثار جميع هذه المظاهر الى الزراعة، الى الريف، الى اسلوب الاستغلال الاقطاعي والعلاقات الاقطاعية القائمة. فشهد النظام الاقطاعي في اوروبا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر اول ازمة جدية انعكست ايضاً في سلسلة من الانتفاضات الفلاحية في عدد من البلدان الاوربية.

ولكن مع ذلك وبالرغم من ظهور الريع النقدي والتطور الكبير في جوانب مهمة من العلاقات الاقطاعية وظهور نظم حكم اقطاعية مستبدة وغير ذلك فأن بداية انحلال النظام الاقطاعي في اوروبا تعود الى القرن السادس عشر حيث ظهرت في بعض مناطقها العلاقات الرأسمالية الجديدة، وقد استغرقت عملية الانحلال ثم الانهيار في اجزاء منها مثل انكلترا والاراضي المنخفضة الفترة الممتدة حتىٰ القرن الثامن عشر، بينما استمرت في بعض اجزائها الوسطىٰ والشرقية حتىٰ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

اما بالنسبة للشرق فأن الاقطاع قد وصل في بعض اجزائه المتطورة، بما فيها العراق، مرحلة النضوج والتكامل في القرون الاولىٰ من الالف الثاني للميلاد، أي بشكل متواز تقريباً مع اوروبا. ومن مؤشرات هذه الحقيقة الارتفاع الملحوظ في التبادل النقدي ونمو المدن في الهند والصين والشرق الادنىٰ وتوسع الملكيات الاقطاعية الخاصة على حساب الملكيات العامة للفلاحين وعلى حساب اراضي الدولة التي اصبحت تنتقل الى الورثة من الملتزمين اياها. ولكن حتىٰ في مثل هذه المناطق المتطورة من الشرق وفي ظروف التكامل الاقطاعي احتفظت بقايا علاقات المراحل الاولىٰ من هذا النظام في اجزاء منها بقوتها. وقد شهدت هذه المرحلة في الشرق ما يمكن وصفه بصراع اتجاهين كان احدهما مرتبطاً بتقوية ملكية الدولة للارض والآخر بتقوية ملكية الفرد لها. وبالرغم من توسع النوع الثاني على حساب الاول الا ان ملكية الدولة للارض احتفظت بشكل عام بوزنها النسبي في الشرق.

ان واحدة من أهم خصائص النظام الاقطاعي في بلدان الشرق هي ان الاقطاعيين حتىٰ بعد تحولهم الى اصحاب ملكيات واسعة لم يبنوا اقتصادهم على أساس التسخير في

نطاق واسع بل انهم كانوا يعتمدون ريع المنتوج اساساً لأستغلال الفلاح الذي كان يستأجر لقاء ذلك الريع قطعة من ارض الاقطاعي. وكانت توجد في الشرق الملكيات الخاصة للفلاحين واحتفظت الزراعة الجماعية وكذلك استغلال الارض الجماعي بوجودهما في بعض المناطق. وكان للانتاج الطبيعي في الشرق موقع اهم في الحياة الاقتصادية مما كان عليه الامر في اوروبا، كما كان انتاج الفلاح الشرقي ادنىٰ مستوىٰ من انتاج الفلاح الاوربي. وبالرغم من تطور التجارة في الشرق، الا انها ظلت تتحرك في اطار محدود لأنها غالباً كانت محصورة في ايدي الاقطاعيين كما اقتصر نشاطها بالأساس على التجارة الخارجية. ومن خلال تقييم هذه العوامل تظهر الاسباب الموضوعية لتأخر انحلال وانهيار الاقطاع في الشرق، حيث تحركت عوامل ميلاد العلاقات الرأسمالية في رحم المجتمع القديم وبسبب الظروف التي ذكرناها بشكل آبطأ بكثير مما كان عليه الامر في المجتمع الاقطاعي الاوروبي. وهكذا لم يدخل الاقطاع حتىٰ في اكثر بلدان الشرق تقدماً مرحلة الانحلال والانهيار النهائي لغاية القرن الماضي ويكمن في هذا «سر» تخلف الشرق المفاجيء عن الركب الحضاري بعد ان سار على رأسه في العصور القديمة وواكب اوروبا او حتىٰ تقدم عليها في العصور الوسطىٰ.

ومن الجدير بالذكر ان مجتمعات شرقية معينة قد خطت بحكم ظروف محددة في العهد الاقطاعي بعد بلوغ التكامل خطوات جدية الى الوراء، اي انها تراجعت في مرحلة معينة من التطور الاقطاعي الى المراحل الاولىٰ لهذا النظام كما حدث فعلاً لمجتمعات كثيرة في الشرق الادنىٰ، وعلى رأسها العراق، جراء انتقالها الى الحكم العثماني المتخلف. وفي كل الاحوال حدث انحلال العلاقات الاقطاعية في معظم المجتمعات الشرقية بالأساس بفعل عامل خارجي مهم هو الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية وما رافق ذلك من تغييرات مهمة في الكيان الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم بين تلك المجتمعات. علماً بأن التغلغل الكولونيالي ومن ثم السيطرة الاستعمارية قد ساهما في الاحتفاظ بتلك العلاقات بالرغم من انحلالها لفترة طويلة اخرىٰ ويعتبر العراق النموذج الامثل لهذا الامر.

مدخل لدراسة الاقطاع في العراق

هذه كانت الخطوط العامة للاقطاع كنظام وكمرحلة تأريخية يجب اخذها بنظر الاعتبار عند دراسة العلاقات الاقطاعية في اي مجتمع كان، فهي تساعد في فهم مواضيع معينة وتصلح كقاعدة لبناء دراسة شاملة ومقارنة على اساسها. ولا بد من معالجة المراحل المختلفة للنظام الاقطاعي في مجتمعنا على نفس الاسس كي نتمكن من الاجابة بشكل علمي صحيح على اسئلة تأريخية كثيرة غالباً ما تفرض نفسها في مجالات شتىٰ مثل تفسير التخلف الحضاري الذي انتاب العراق وظواهر سياسية مختلفة وما الى ذلك.

وفي الواقع تتوفر الأسس والشروط الكافية لألقاء الضوء باسلوب علمي على جوانب مختلفة من المراحل الثلاث للنظام الاقطاعي في العراق. فبالنسبة لمرحلة الميلاد يمكن الاستفادة الى حد كبير من نتائج الحفريات والبحوث الكثيرة عن تاريخ العراق القديم وكذلك من الآثار الكلاسيكية القيمة لمؤرخي وجغرافيي العصور الوسطى التي تعتبر في نفس الوقت كنزاً ثميناً لأرتشاف معلومات واسعة عن العلاقات الاقطاعية في مرحلة نضوجها وتكاملها. وتسمح المعلومات المتوفرة بالاعتقاد بأن ميلاد الاقطاع في العراق قد جاء عبر الطريقين ـ على انقاض مجتمعات العبيد والمشاعات وربما يعود سبب ذلك الى ما يمكن تسميته بـ «التراجع الحضاري» الذي أصاب البلاد أثر انهيار امبراطورياتها القديمة وللظروف الطبيعية تأثيرها المباشر ايضاً في اسلوب ميلاد الاقطاع هنا.

من المعروف ان ما اعطاه وادي الرافدين للحضارة الانسانية في العصور الوسطى عصر ازدهار الاقطاع، يفوق اهمية وبعداً كل ما اعطاه لها في عصور ما قبل الوسيط وما بعده. ولقد درست، كما ذكرنا، الجوانب الحضارية والسياسية المختلفة لتلك المرحلة، اما جوانبها الاجتماعية فأنها لا تزال بحاجة الى دراسات جدية. فأننا مثلاً نعرف الكثير عن المدن في تلك المرحلة، ونعرفها بالذات كمظهر حضاري، بينما لا نعرف شيئاً يذكر عن الريف فيها بالرغم من انه كان يشكل الاساس الاقتصادي للازدهار الذي ساد مختلف مرافق الحياة آنذاك. فعلى الاختصاصيين، والحالة هذه، التوجه الى دراسة «الدهماء» و «السواد» ايضاً، ما كان يربط هؤلاء بالأرض وبصاحب الارض، الى الحرفيين والى مواضيع مثل تقسيم العمل وأثاره، الريع وأنواعه وغيرها من المسائل التي من شأنها استكمال الصورة التي نعرفها عن العصور الوسطى والتي بدونها من الصعب ايجاد تفسيرات علمية للتراجع الحضاري ـ السياسي الذي انتاب البلاد ـ صحيح ان الغزوات الخارجية وضعف الخلفاء وما الى ذلك من العوامل لعبت دوراً مهماً في ذلك، ولكن لم تكن جميعها سوى نتائج لعوامل اعمق في القاعدة جعلت من القوة التي وصلت باندفاع الى تخوم الصين عاجزة عن صد هجمات قبائل متخلفة من آسيا الوسطى.

وقد بدأ التخلف والانحلال والتسيب بالتغلغل في مرافق الحياة المختلفة مع تلك الهجمات. وتعتور دراسة هذه المرحلة الجديدة صعوبات اكثر من المراحل الاخرى، وذلك أمر طبيعي لأن دراسة المجتمعات المتخلفة اصعب بكثير من دراسة المجتمعات المتقدمة. ولكن بالنسبة للعهد العثماني فأن الأمر يختلف الى حد ما، لأن الاتراك منذ عهد السلاجقة وبشكل خاص في فترة العثمانيين كانوا مهتمين بجمع السجلات والوثائق ومن هنا تعتبر الارشيفات التركية من أغنى الارشيفات في العالم، فيها قضايا مهمة تتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية لا بالنسبة

للشعب التركي فحسب بل بالنسبة لجميع شعوب الامبراطورية ايضاً. فيكفي القول هنا مثلاً ان الدفتر رقم ٥٤٣ لـ «باشوكالت ارشيفي» في استانبول مخصص لـ«الوضع القانوني في لواء الموصل» وهو يعود الى عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥)، وتوجد في مواده الاحدى والثلاثين قضايا مهمة عن تنظيم الضرائب والالتزامات الاقطاعية وغيرها[٧].

وفي مجرى دراستنا للاقطاع في المجتمع العراقي يجب الاهتمام بأسلوب جديد بموضوع العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية بين العشائر البدوية في الوسط والجنوب والعشائر المتنقلة ونصف المتنقلة في الشمال وذلك لا بسبب وزنها الواضح في حياتنا الاجتماعية والسياسية لمرحلة تاريخية طويلة فحسب بل ايضاً لأن سبر أغوار هذا الموضوع المهم بحاجة اكثر من غيره لدراسات علمية عميقة وشاملة[٨]. وكمدخل لهذا الموضوع نرى من الضروري التأكيد هنا على بعض الحقائق العلمية الجديدة، سيما وان العلاقات الاقطاعية بين الشعوب المتنقلة في الشرق قد تميزت بدورها بخصائص معينة جديرة بالاهتمام.

لم تجر حتى الآن في الواقع دراسات كافية لخصائص المجتمعات المتنقلة مع انها لم تكن قليلة الوزن ليس في العالم القديم وحسب بل وحتى في العصور الحديثة ايضاً. ومن هنا يعتبر التطور التدريجي للكيان الاجتماعي لمثل هذه المجتمعات من المواضيع العلمية المهمة التي لا تزال تنتظر البحث المستفيض وهو لنفس السبب يعتبر من القضايا التي لم يتفق العلماء بشأن كل ما يتعلق بها وبأسلوبها. وقد جرت بعد الحرب العالمية الاولى دراسات علمية مهمة للمجتمعات المتنقلة خاصة في الاتحاد السوفيتي[٩]. وقد دحضت هذه الدراسات وبالأستناد الى

---

(٧) في نفس الأرشيف كرس الدفتر ٤٣٠ الذي يعود الى عام ١٥٤٨ الوضع القانوني «في ولاية الشام ـ دمشق» والدفتر ٩٩١ الذي يعود الى عام ١٥٧٠ للوضع القانوني «في لواء حلب».

(٨) الدراسات القليلة الموجودة حول هذا الموضوع تؤكد بالاساس على الوضع القانوني وبعض العادات والتقاليد لدى العشائر البدوية.

(٩) بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية اصبحت دراسة مجتمعات آسيا الوسطى مهمة سياسية ـ اجتماعية بالاضافة الى اهميتها العلمية، فتوجهت انظار العلماء الى هذه الناحية وتشكلت فرق خاصة لدرس مجتمعات قرغيزيا وغيرها. وامتدت دراسات العلماء السوفيت الى المجتمعات المتنقلة في الخارج ايضاً وتوصل العلماء الى نتائج متشابهة بالنسبة لقضايا مهمة عديدة. وقد كرس ف. تاردوف احدى دراساته للبحث في خصائص علاقات الانتاج بين القبائل المتنقلة في ايران في القرن الثالث عشر ـ القرن الرابع عشر» (موسكو ـ لينينغراد ١٩٦٠) الى بعض النواحي المهمة لنفس الموضوع. وتوجد دراسة خاصة عن الاكراد بعنوان «حول مسالة الاقطاع بين الاكراد» نشرها شاميلوف في عام ١٩٣٦ فيها قضايا مهمة تتعلق بخصائص «الاقطاع المتنقل» وقد اعد صاحب هذا البحث ترجمتها الى العربية.[نشر الدكتور كمال مظهر احمد ترجمته لـ «حول مسالة الاقطاع بين الكرد»، بغداد، ١٩٧٧، واعاد نشره ثانية عام ١٩٨٤. انظر تقييم ترجمة الكتاب بمقدمته وهوامشه في مقالة «دليل لدراسة العشائر الكردية»، القسم الثاني، لـ «حسين فيض الله الجاف» في «كاروان» (اربيل)، العدد ١٥، كانون الاول ١٩٨٣ ـ الناشر]

اسس وحقائق مادية ملموسة الرأي السائد حول عدم امكانية تواجد العلاقات الاقطاعية في المجتمعات المتنقلة ويأتي كتاب ب. فلاديميرتسوف «الكيان الاجتماعي للمنغول» الذي طبع في عام ١٩٣٤ في مقدمة الدراسات المهمة في هذا المجال. فقد بين المؤلف بأسلوب علمي عميق كيف ان التطور الاقطاعي كان هو الاساس في تحريك تاريخ منغوليا خلال الفترة الممتدة بين القرنين الحادي عشر والعشرين. وأثبت عدم وجود تباين كبير في العلاقات الاقطاعية القائمة بين ذلك المجتمع المتنقل مع غيره من المجتمعات الاقطاعية المستقرة. ومن هنا اقترح فلاديميرتسوف مصطلحاً علمياً جديداً هو «الاقطاع المتنقل»[10]، وقد اصبح متداولاً في الدراسات العلمية الجديدة التي وان اختلفت في تحديد أهمية القطعان والارض بالنسبة للمجتمعات المتنقلة الا انها أقرت وجود «الاقطاع المتنقل» المتجسد قبل كل شيء في السيطرة المطلقة للاقطاعيين على عصب حياة تلك المجتمعات ـ أرض الترحال.

في العهد الاقطاعي كان التملك الفردي للحيوانات متطوراً لدىٰ الرعاة ـ المتنقلين، كما ان ظروف التنقل فرضت في الشكل نوعاً من المشاعية بالنسبة للمراعي ومصادر المياه ولكن في الواقع كان الرؤساء هم الذين يتمتعون بالسيطرة الفعلية على كليهما. ثم ان الاختلاف في الثروة وكذلك في الوضع الاجتماعي اعطىٰ الاغنياء من المتنقلين إمكانية استغلال الفقراء منهم. ولقد احتفظت العبودية ـ البترياركية بوجودها لفترة طويلة من الزمن فكان العبيد يباعون في الواحات.

تنطبق جميع هذه المظاهر تقريباً على المجتمعات البدوية والمتنقلة في العراق، الا انها بدورها تحتاج الى دراسات خاصة تعير الهيكل الاجتماعي والكيان الاقتصادي للعشائر المكان الاول. ومن المسائل المهمة التي تحتاج الى اهتمام خاص في هذا المجال والتي لم يعر لها حتىٰ الآن اهتمام يذكر قضية العلاقات المتبادلة بين العشائر المستقرة والمتنقلة. فلقد فرض واقع طبيعة تقسيم العمل الاجتماعي العلاقات المتبادلة على مر التاريخ بين الرعاة ـ المتنقلين والزراع المستقرين، فلم يكن بمستطاع المتنقلين بحكم واقع اقتصادهم العيش بشكل منعزل. ولكن غالباً ما كانت الحروب والمعارك تعكر صفو العلاقات بين الفريقين، اذ كان هؤلاء الاخيرون يتعرضون لهجمات مفاجئة من جانب القبائل المتنقلة التي كانت ترغب في السيطرة على المدن ـ مركز تبادل علاقات افرادها. وكانت مثل هذه الهجمات والمعارك تحدث ايضاً أيام انتقال الرعاة بين مراعيهم الصيفية والشتوية حيث كانوا في احيان كثيرة يقطعون خلالها الارض الزراعية للمستقرين، وقد ترك هذا، الى جانب ضغط العشائر على القوافل التجارية، آثاراً كبيرة على الحياة الاقتصادية وتطورها في المجتمعات التي كانت فيها عشائر متنقلة مثل العراق. كما انه اتخذ في بعض الاحيان

---

(١٠) يقصد به الاقطاع في المجتمعات المتنقلة.

طابعاً سياسياً لا يمكن فهم جميع ابعاد احداثه دون أخذ عوامل النزاع بين المستقرين والمتنقلين بنظر الاعتبار. فمثلاً عند تفسيرنا لهجمات الوهابيين المتكررة على العديد من المدن العراقية في الماضي القريب يجب الا نغض الطرف عن هذا العامل الاجتماعي - الاقتصادي المؤثر.

ولو أن بعض الاهتمام قد اعير لمسألة استقرار العشائر المتنقلة الا ان الموضوع، وخاصة كل ما يتعلق منه بأسلوب الاستقرار والعوامل المؤثرة فيه، بحاجة الى دراسات اخرى، خاصة وان التنقل بشكليه الدائري والعمودي[11] - لا يزال يحتفظ بشكل اوبآخر بوجوده في مجتمعنا. وهنا تكتسب الدراسات الميدانية - كما الأمر بالنسبة لبعض المواضيع الاخرى - أهمية خاصة قد نتوصل عن طريقها الى استنتاجات علمية جديدة[12].

وبشكل عام يجب التركيز على الاقطاع في مرحلة الانحلال والانهيار لأن لمواضيع هذه المرحلة وآثارها علاقة مباشرة بقضايا معاصرة سياسية واجتماعية مهمة. وفي الواقع خصص الجانب الاكبر من الدراسات الموجودة عن الاقطاع في العراق للبحث عن هذه المرحلة، الا انها تعالج بالأساس جانباً مهماً واحداً من الموضوع هو مسألة الاستغلال الاقطاعي وقضية تمركز الملكية الاقطاعية وتتجاهل لسبب او آخر اسلوب وخصائص انحلال العلاقات الاقطاعية والعوامل التي ساهمت في تسريع او تعويق عملية

(11) فرض اختلاف الظروف الطبيعية تبايناً في اشكال التنقل. ومن أكثر الاشكال الشائعة هي «التنقل الطولي» ويطلق على التنقل الذي يشمل مساحة شاسعة تمتد بين الشمال صيفاً والجنوب شتاءً كما كان الحال عند الكازاخ سابقاً، و«التنقل الصحراوي او الدائري» ويكون في المناطق الصحراوية حيث ينحصر التنقل بين الآبار الموجودة في المنطقة كما هو الحال عند البدو العرب والبلوجيين. والنوع الثالث هو «التنقل العمودي او الراسي» ويجري هذا النوع بين المراعي الصيفية في المناطق المرتفعة والمراعي الشتوية في الوديان وأحياناً في السهول كما كان عليه الأمر بالنسبة للقرغيز سابقاً وما عليه بالنسبة لبعض القبائل الكردية حالياً.

(12) لم تحض الدراسات الميدانية، بالرغم من اهميتها البالغة، الا باهتمام ضئيل فردي من لدن عدة قليل من الاختصاصيين. وفي الواقع يشكل تجاهلنا لمثل هذه الدراسات ثغرة علمية كبيرة تحول دون التوصل الى نتائج مهمة في العديد من الحقول. وتثبت بعض المحاولات الاولية التي قام بها عدد من الاختصاصيين (الدكتور شاكر خصباك في دراسته لبعض العشائر الكردية والدكتور كمال خياط في مسحه الاقتصادي - الاجتماعي لقرية حاصل الذي قام بانجازه بالتعاون مع طلبته) مدى جدوى واهمية الدراسات الميدانية. وتستطيع بعض الكليات المهتمة بالدراسات الانسانية اخذ انجاز مثل هذه المهمة على عاتقها حسب خطة علمية مرسومة يمكن عن طريقها توجيه قسم من الطلبة الجامعيين الى ميدان البحث العلمي الجاد. [يشير المؤلف الى دراسة الدكتور شاكر خصباك «الاكراد، دراسة جغرافية اثنوغرافية. بغداد، ١٩٧٢. ٥٦٠ص. التي هي، بالاصل، رسالة دكتوراه. وكذلك الى «مسح اقتصادي - اجتماعي لاحدى قرى محافظة السليمانية - قرية حاصل»، اعداد الدكتور كمال محمد سعيد خياط والدكتور محمد بكرو. السليمانية، ١٩٧٣. ٦٠ص. - الناشر].

لانحلال، ونادراً ما نتطرق الى قضايا مهمة كتكون وميلاد الطبقات والفئات والعلاقات الجديدة في رحم المجتمع الاقطاعي الذي أثر واقع علاقاته على طبيعة وفكر وأسلوب تطور هذه الكيانات الاجتماعية الجديدة لمدى بعيد.

وبالطبع فأن معظم الدراسات الموجودة تتجاهل انعكاسات هذه التغييرات في السطح - في المسرح السياسي - بينما تعطي دراسة علمية شاملة للاقطاع، سيما في مرحلة انحلاله، المجال لفهم اعمق لأحداث سياسية كثيرة. ففي اعتقادي، وهذا رأي أولي يحتاج الى درس وتمحيص شاملين، ان تراجعات قاسم بالنسبة لمسألة الارض وقضية الاصلاح الزراعي[١٣] لم تكن لتعكس مجرد تردده وتخوفه من اليسار ولم تكن نقيضاً لمنطلقات البورجوازية الثورية في مرحلة معينة بقدر ما كانت تعكس واقع طموحه في تحييد، ولو جزئي، لكبار الاقطاعيين وكسب الملاكين وأغنياء الفلاحين ليجعل من القاعدة الاجتماعية لنظامه قاعدة ثنائية بورجوازية وطنية - ملاكية، وهذا بحد ذاته كان يعكس ضعف البورجوازية النسبي الى جانب ما كان يتمتع به الملاكون من بقايا نفوذ لم يستطع ابن تاجر الحبوب، بغض النظر عن مدى ادراكه الواعي لذلك، تجاهله[١٤]. ولكن قولبة مثل هذا الرأي في اطار علمي ثابت تحتاج، كما ذكرت، الى درس وتمحيص شاملين تمتد آثارهما الى قضايا فكرية واجتماعية متشعبة يرتبط جانب مهم منها بالكيان الاجتماعي للبلاد قبل انهيار النظام شبه الاقطاعي فيها.

ومن خلال دراساتنا المقبلة للاقطاع في مرحلة الانحلال يجب توسيع اهتماماتنا بموضوع اندماج العراق بالسوق الرأسمالية العالمية كأهم عامل حاسم ساهم في تكوين العوامل الاساسية التي نخرت كيان النظام الاقطاعي وعلائقه في مجتمعنا[١٥].

---

(١٣) لم تمض على صدور قانون الاصلاح الزراعي بعد انتصار ثورة ١٤ تموز سوى فترة قصيرة عندما بدأت حكومة قاسم بتقليص مضمونه الذي كان بالأساس مثار انتقاد القوى الوطنية ولم يكن بمستطاعه ارضاء الفلاح او المالك.

(١٤) في مثل هذا الحكم يجب الا ناخذ بالحسبان عند التقييم شوارع المدن وحسب بل نعطي الريف وزنه الحقيقي من حيث تاثيره على تناسب القوى وتحركها.

(١٥) بالرغم من اهمية وجدية دراسات الدكتور محمد سلمان حسن في هذا المجال (راجع كتابه «التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ - ١٩٥٨»، صيدا - بيروت، ١٩٦٦) الا ان الموضوع بحاجة الى دراسات متممة اخرى.

وهنا يجب الرجوع الى مصادر أصيلة مهمة قلما جلبت انتباه المؤلفين مثل السالنامات التركية والتقارير القنصلية وغيرها[١٦].

ومن المواضيع المهمة الاخرىٰ التي تستحق اهتماماً خاصاً وجديداً هو موقع الفلاح في الهيكل العام للنظام الاقطاعي وفي الاحداث التي وقعت في ظله. فمن المعروف ان الطبقة الفلاحية تشكل في العراق حتىٰ اليوم، كما هو الحال في جميع بلدان العالم الثالث، أوسع الطبقات الاجتماعية التي وقع على عاتق ابنائها كل ثقل الاستغلال الاقطاعي المباشر والجانب الاكبر من ثقل النضال التحرري المعادي للاستعمار والاقطاع على السواء. وهم يشكلون الى ذلك أوسع قطاعات المنتجين المباشرين في الحقل الاقتصادي، ومن هنا يعتمد على دورهم تحقيق مهمة التحرر الاقتصادي الذي تعتمد على مدىٰ عمقه جميع منجزات التحرر السياسي في البلدان النامية. ولكن مع ذلك لم يلق الدور التأريخي والوضع الاجتماعي لهذه الطبقة سوىٰ اهتمام محدود من لدن الباحثين والمتتبعين هو أقرب الى العدم منه الى الوجود. وفي الواقع لا يمكن ايفاء النظام الاقطاعي حقه بالبحث والتقصي دون تحديد الموقع الصحيح والمؤثر للفلاح في ذلك النظام. ويساعد مثل هذا التحديد في ايجاد معالجات صحيحة لمشاكل الفلاحين، وهذا أمر في غاية الاهمية ترتبط به الى حد كبير مسألة توعية الجماهير الفلاحية سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار حقيقة ان الاقطاعيين السابقين يتمتعون حتىٰ اليوم بما يمكن وصفه بالنفوذ المعنوي المؤثر على قطاعات معينة من الفلاحين.

يعطي هذا الاستعراض المكثف المجال للتأكيد في الختام على اننا بحاجة الى دراسات واسعة وبأسلوب جديد وحسب خطة علمية محددة لمعالجة قضايا الاقطاع في المجتمع العراقي[١٧]. وبالرغم من اهمية الجهود الفردية في هذا المجال الا ان عمق الموضوع وشموله يتطلبان ـ حسبما نعتقد ـ جهود لجان وهيئات مشتركة منسقة.

---

(١٦) على سبيل المثال لا الحصر نشير هنا الى التقارير النادرة للقنصل الروسي في البصرة اليكسندر اداموف التي قلما سمع بها اختصاصيونا، وبشكل خاص كتابه القيم «العراق العربي ـ ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها» الذي طبع في عام ١٩١٢ وهو يقع في ٦١٦ صفحة من الحجم الكبير، يتناول بالبحث المستفيض مجموعة من القضايا المهمة من قبيل الوضع الجغرافي والطبيعي والاداري والاقتصادي لولاية البصرة، الملاحة البحرية والنهرية فيها، تجارتها وعلاقتها، عادات وتقاليد سكانها، عشائرها وأديانها وطوائفها، نشاطات البعثات التبشيرية والقناصل الاجنبية بين اهلها ويستعرض المؤلف من خلال كل ذلك معلومات احصائية قيمة للغاية. وقد كرس قسم من الكتاب لتاريخ العراق في العصور الوسطىٰ والعصر الحديث.

(١٧) للاستدلال على اهمية الموضوع لاباس ان نشير هنا الى ان ما يقرب من عشر رسائل علمية في الاتحاد السوفيتي قد كرست لمجرد بحث العلاقات الزراعية في المجتمع العراقي الحديث والمعاصر، وقد نشرت احداها على شكل كتاب مستقل بعنوان «المسالة الزراعية في العراق المعاصر» (موسكو ١٩٦٦، ١٧٥ صفحة) لمؤلفه الدكتور س.ن. اليتوفسكي.

الموضوع الثاني:

البورجوازية
مراتبها وسبل التعامل معها

يحاول القسم الاول من الموضوع* تحديد مفهوم البـورجوازيـة ومراتبها والخصائص الاساسية لهذه المراتب في إطار عام مستنبط من التاريخ الاوربي بالاساس، فيما يتصدىٰ قسمه الثاني لموضوع جديد في معظم ابوابه التي تحاول طرح آراء وإستنتاجات تستحق النقاش توخياً لتعميق مضمونها علها تسهم بتواضع في فهم افضل لجوانب محددة من قضايا مجتمعاتنا المعاصرة.

(*) اصل البحث محاضرة القيت في الموسم الثقافي لكلية الآداب بجامعة البصرة بتاريخ ٢٥ كانون الاول عام ١٩٧٧.

قبل الخوض في تفاصيل البحث أود التأكيد على ان نظرتي الى البورجوازية ليست «جامدة-دوگماتية»، بل نظرة واقعية - في إطار فهمي للامور - تأخذ بنظر الاعتبار حقيقة انه لا يزال يوجد في جعبة هذه الطبقة الاجتماعية وانظمة حكمها الشيء الكثير من شأنه دفع عجلة التطور الى أمام، فليس مجرد صدفة ان اول انسان نزل فوق سطح القمر جاء بالذات من النظام البورجوازي الأقوىٰ في العالم. ومرة اخرىٰ ليس مجرد صدفة ما نراه اليوم من مظاهر «المساومة» بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، ففي الوقت الذي تحاول المجتمعات البورجوازية تطبيق إجراءات ذات طابع اشتراكي واضح (تأميم الطب في انكلترا مثلاً) تأخذ المجتمعات الاشتراكية بأسباب التقدم الغربي دون تردد كبير، بل وحتىٰ بمظاهر معينة من ديمقراطيته الليبرالية!. ثم ان البورجوازية ما تزال تؤلف قوة تقدمية كبيرة، بل وحتىٰ قيادية في اجزاء مهمة من العالم الثالث.

البورجوازية كلمة قديمة لها جذور حتىٰ في اللغة الميدية، وهي بمفهومها الحديث مقتبسة من الكلمة الفرنسيةbourgeoisie المأخوذة بدورها من الكلمة اللاتينية المتأخرة (burgus) التي تعني المدينة المحصنة. ففي العهد الاقطاعي عندما كان الفصل الرديء يشل تحرك التجار كانوا يضطرون الى البقاء في المدن القريبة من ملتقىٰ طرق المواصلات او منافذ الانهار ليسهل عليهم معاودة اعمالهم مع تحسن الطقس. وهذا الواقع هو الذي أنعش المدن القديمة التي لم يعد ثمة سبب لبقائها فيما بعد سوىٰ كونها مقراً للاساقفة. وكثيراً ما نشأت قرب قلاع المدن القديمة ضاحية جديدة تدعىٰ (بُرج)، في حين نشأت ضواحٍ اخرىٰ عفوياً في الاماكن ذات الموقع الافضل. ومن هذه الضواحي التي اهتم التجار بتقويتها لتوفير الامن لهم ولبضاعتهم إبان السفر جاء اسم «بورجوازي» الذي اطلق على التجار الذين يجتمعون فيها. واستمرت كلمة «بورجوازي» ردحاً طويلاً من الزمن مرادفة لكلمة التاجر بشكل خاص وسكان المدن بشكل عام وذلك قبل ان تأخذ مفهومها الاجتماعي الجديد الذي ظهر في أواخر العصر الوسيط عندما أصبحت البورجوازية تعني الطبقة الأغنىٰ في المجتمع الرأسمالي الوليد - الطبقة المسيطرة على الثروة وعلى وسائل الانتاج والتي بدأت تستغل العمل الأجير.

ظهرت العناصر الاولىٰ للبورجوازية كطبقة اجتماعية جديدة في اواخر القرن الخامس عشر، وبالذات في ايطاليا (في فلورنسا اولاً وفي جنوا والبندقية وغيرهما فيما بعد). وقد تكونت النواة الاولىٰ للبورجوازية من فئات مدنية مختلفة كالتجار والمرابين والحرفيين وحتىٰ بعض العمال الأجيرين الاكفاء الذين غدوا رأسماليين صغاراً طوروا ثرواتهم بالتدريج. ومع نمو الرأسمالية وتطورها تحول الريف الى مصدر آخر من مصادر تكون الطبقة الاجتماعية الجديدة. ولئن كان التوسع الكولونيالي والتجاري والتطور المانيفاكتوري وعوامل اخرىٰ مشابهة قد هيأت الظروف المناسبة لأثراء البورجوازيين

السريع فأن الثورة الصناعية هي التي فتحت امامهم إمكانات الاثراء بصورة لم يسبق لها مثيل في التأريخ.

إعتمد تطور البورجوازية ونموها على سرعة تطور العلاقات الراسمالية حيثما ظهرت. فأن البورجوازية ظهرت في اوروبا الغربية بسرعة اكبر عما كان عليه الامر في المناطق الاخرىٰ. ففي الوقت الذي تعثرت عملية نمو البورجوازية في ايطاليا نرىٰ انها تطورت في انكلترا بسرعة كبيرة وذلك بسبب توفر المناخ الملائم لذلك التطور الذي اعتمد على عوامل عديدة منها وجود مستلزمات التقدم الصناعي وبُعد انكلترا عن جانب كبير من المشاكل الاوروبية ولسرعة عملية تراكم رأس المال بشكليه البسيط او الطبيعي والاجتماعي جراء ظهور عملية التسييج فيها وأخيراً بفضل «انتحار الاقطاع التقليدي الانكليزي» ـ حسب تعبير فيشر ـ بسبب حروب الوردتين. وهكذا فأن البورجوازية الانكليزية تحولت الى طبقة متكاملة من جميع الأوجه في القرن السابع عشر، بينما تأخرت هذه العملية في فرنسا الى القرن الثامن عشر وفي المانيا الى القرن التاسع عشر، وتأخرت في بعض المناطق الاوروبية، مثل البلقان بسبب السيطرة العثمانية، حتىٰ بدايات القرن العشرين.

كانت البورجوازية تؤلف عند ظهورها قوة اجتماعية متقدمة مهمة وقعت على عاتقها أعباء تطوير المجتمع وتحولت الى القوة القائدة للنضال ضد العلاقات الاقطاعية البالية، فوقفت على رأس الثورات الاوروبية العارمة التي وضعت البشرية على أعتاب مرحلة تأريخية جديدة، منها الثورة الفرنسية الكبرىٰ التي لم ينته صدىٰ أفكارها حتىٰ اليوم. ولم تلعب البورجوازية دوراً قليلاً في التأريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعوب والمناطق الاخرىٰ. فعلىٰ يدها تمت الثورة الامريكية (١٧٧٥ـ١٧٨٣) وبفضل أفكارها انتصرت الحركة الكمالية وتحت رايتها ناضلت شعوب كثيرة من أجل التحرر والاستقلال.

تتألف البورجوازية من مراتب أساسية تحددها قوة رساميلها، وهي:

١ ـ **البورجوازية (او الراسمالية) الكبيرة.**

٢ ـ **البورجوازية (او الراسمالية) المتوسطة.**

٣ ـ **البورجوازية (او الراسمالية) الصغيرة.**

تعيش مراتب البورجوازية وأصنافها منذ زمن بعيد حالة تقلص وتركز مستمرين حسب قاعدة «الاسماك الكبيرة تأكل الاسماك الصغيرة». فمع تطور الرأسمالية وظهور الاحتكارات في القرن التاسع عشر بدأ تركز رأس المال بمفهومه الواسع لدىٰ الصنف الاول من البورجوازيين على حساب تقلص أمكانات الصنفين الاخيرين وحتىٰ جزء من الصنف الأول الذي أصبح يقتصر على حفنة من كبار الاحتكاريين. فأن حوالي ٦٠٪ من كل الرأسمال الوطني في الولايات المتحدة الامريكية و٥٦٪ منه في انكلترا تتركز في أيدي

١٪ فقط من أصحاب رؤوس الاموال.

ويمكن توضيح هذا الواقع من خلال ملاحظة تركز البورجوازية نفسها كطبقة إجتماعية مستقلة. ففي الولايات المتحدة الامريكية الف اصحاب المؤسسات الصناعية، بما في ذلك صغار البورجوازيين ومن يقومون بادارة تلك المؤسسات، حوالي ٣٠٪ من مجموع السكان القادرين على العمل في العام ١٨٧٠ ثم أصبحوا يؤلفون حوالي ٢٣٪ في العام ١٩١٠ ومن ثم أقل من ١٦٪ في العام ١٩٥٠. اما في انكلترا فأنهم كانوا يؤلفون اكثر من ٨٪ في العام ١٨٥١ ليصبحوا اكثر من ٢٪ بقليل في العام ١٩٥١. وبصورة عامة فأن البورجوازية تؤلف في الوقت الحاضر حوالي ١ الى ٥٪ من مجموع السكان القادرين على العمل في البلدان الرأسمالية المتطورة.

يوجد صراع داخل الاجنحة المختلفة للطبقة البورجوازية وذلك في اطار المصالح الخاصة للفئات البورجوازية التي يعتمد تباين مواقفها في الغالب على مجال استخدام رساميلها، فبعضها مستغل في حقل الانتاج الصناعي وبعضها الآخر في البنوك او في التجارة او الزراعة. وفي كل الاحوال يعتمد هذا التباين في الموقف على الاختلاف في الاجتهاد لأختيار انجح السبل التي من شأنها الحفاظ على مصالح الرأسمالية وتطويرها، ولكن البورجوازية تتوحد عادة كطبقة متماسكة في مقاومتها لنضال المُسْتَغَلين او كفاح الشعوب المغلوبة على أمرها، وقد لا يقتصر ذلك على أجنحة بورجوازية واحدة بل يمتد ليشمل بورجوازيات مختلفة، والتأريخ حافل بشواهد معبرة عن هذه الحقيقة نقتصر على ذكر نماذج قليلة منها. فأن «كومونة باريس»، مثلاً، جعلت من اعداء الامس حلفاء اليوم، فقد ساعدت قوات الاحتلال الالماني البورجوازية الفرنسية للقضاء على اول سلطة للعمال ظهرت في التأريخ، الامر الذي تجسد بصورة واضحة في القرار الالماني القاضي بالافراج فوراً عن ٦٠ ألف شخص من اسرىٰ الجيش الفرنسي وتزويدهم بالأسلحة والعتاد بهدف القضاء على الكومونة بأسرع ما يمكن. وقد اعاد التأريخ نفسه بصورة معكوسة بعد نصف قرن فقط. ففي العام ١٩٢٤ عندما إحتلت القوات الفرنسية ـ البلجيكية منطقة روهر الالمانية هبت في الاخيرة انتفاضة عمالية كبيرة ضد المحتلين ومساومات السلطة، وإذا بالقيادة الفرنسية تمنح الحكومة الالمانية كل التسهيلات اللازمة للقضاء على الحركة التي ضمت في صفوفها حوالي ٤٠٠ الف شخص. وان أقرب مثل بالنسبة لمنطقتنا هو الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فلا يخفىٰ على أحد الصراع المستمر المستميت بين الرأسماليتين الانكليزية والفرنسية من أجل مصر وقناة السويس بالذات، ولكن إذا بالتأميم يوحد المتنافِسَيْنِ اللدودين[1] على صعيد واحد وكأن شيئاً لم يكن!.

---

(١) ظل التنافس قائماً بين الطرفين وفي ظل المساومات المعروفة التي جرت بينهما من اجل التخفيف من حدته.

الكل يبحثون عن الربح، ولكل واحد طريقته واجتهاده في ذلك، ولكن قلما يوجد من يتدنىٰ في أساليبه الى مستوىٰ الرأسماليين الذين يؤلف الربح غايتهم الاسمىٰ في الحياة حتىٰ ان الركض وراءه يتحول الى نوع من المرض المزمن الملازم لهم، فانهم في الواقع، وكما تبين الشواهد المادية الملموسة، يفقدون إنسانيتهم أمام شهوة الربح وطغيانه. وهنا ايضاً نقتصر على ذكر عدد قليل من النماذج المعبرة. فقد رافق اكتشاف العالم الجديد ظهور الطبقة الجديدة التي تحولت الى عامل محرك أساس للاستكشافات الجغرافية الكبرىٰ التي جعلت الرأسماليين بحاجة ملحة الى الايدي العاملة لأستغلال الثروات الهائلة في القارتين الامريكيتين المكتشفتين. وبسبب من قلة الأيدي العاملة الاوروبية وجراء الموقف السلبي الذي اتخذه السكان الاصليون (الهنود الحمر) في العالم الجديد ابتدع الرأسماليون أبشع تجارة في التأريخ كلفت القارة الافريقية خلال أقل من ثلاث قرون ١٠٠ مليون شخص من خيرة قواها الشابة، لقي ٩٠ مليون منهم حتفهم ووصل ١٠ ملايين منهم فقط الى امريكا. وخلاصة قصة هذه المجزرة البشرية التي تعاني منها أفريقيا السوداء حتىٰ اليوم والتي يؤلف التمييز االعنصري المقيت في الولايات المتحدة بعضاً من بقايا مأساتها هي:

كان تجار العبيد الاوروبيون، ومعظمهم كانوا من الانكليز، يحصلون على الزنوج الافارقة الذين يقعون اسرىٰ حرب بأيدي العشائر المنتصرة وينقلونهم أفواجاً الى النصف الغربي من الكرة الارضية. وكلما ازداد عدد هؤلاء الاسرىٰ، نشطت تجارة العبيد المربحة جداً، لذا لجأ الاوروبيون الى بث بذور الفرقة والعداء والحزازات بين العشائر الافريقية بأساليب في غاية المكر والدهاء ارادوها وسيلة لتأجيج نار الحروب العشيرية في افريقيا السوداء التي فقدت بسببها ما لا يقل عن ٨٠ مليون شخص قتلوا في ميادين القتال دون أي مبرر منطقي. أما الاسرىٰ الذين بيعوا للاوروبيين بأسعار بخسة فيقدر عددهم بعشرين مليون شخص آخر عوملوا منذ لحظة نقلهم الى أمريكا بأسلوب بشع أودي بحياة عشرة ملايين منهم تحولوا الى خير طعم لأسماك البحار وحيتان المحيطات. اما الملايين العشرة الآخرون فقد تحولوا الى عنصر أساس ورخيص جداً وقع على عاتقه بناء الرأسمالية في العالم الجديد، ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية.

والى جانب هذه الحروب فأن الرأسماليين لم يتوانوا عن اللجوء الى شتىٰ اساليب الاغراء لجذب اكبر عدد ممكن من الزنوج الاشداء الى العالم الجديد، منها نشر المشروبات الروحية، ولا سيما الروم الامريكي بينهم، مما كان يقلب جحيم اخوانهم الذين سبقوهم الى نعيم منشود في تقييمهم البسيط.

تمخضت عن تجارة العبيد ـ الوليد المسخ للرأسمالية ـ مشكلتان عويصتان تناسبانها هما مأساة الزنوج في الولايات المتحدة الامريكية[٢] والتخلف الاقتصادي الافريقي الذي تجسد في تعثر الانتاج الحرفي ولا سيما الزراعي في معظم اقطار افريقيا السوداء. فقبل ظهور تجارة العبيد كان الانتاج الزراعي الافريقي يكفي سكان القارة ويزيد، بينما تعاني اقطار عديدة منها منذ قرون مضت من نقص في الغذاء. ويستهلك الفرد الافريقي اليوم في المعدل ١٥٪ اقل عما كان يستهلكه اسلافه في القرن الماضي.

وتتجسد المأساة الاخيرة اكثر فيما لو قيمناها ضمن اطارها العام ونظرنا اليها من زاوية موقف الرأسماليين إزاءها. فبموجب المعلومات التي نشرتها منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة بلغ عدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية في العالم الثالث اكثر من ٤٥٥ مليون شخص[٣] ينتظر الموت جوعاً قسم كبير منهم، حتىٰ ان جمع الجثث والحجارة[٤] من الشوارع غدا واحدة من المشاكل العويصة التي تجابه بلديات كبريات المدن يومياً في الهند مثلاً. بينما غالباً ما يلجأ الرأسماليون الامريكان الى القاء عشرات الوف الاطنان من الحبوب في قاع المحيطات ليحافظوا بذلك على مستوىٰ الاسعار التي يريدونها. وقد سرت آثار هذا المرض الخبيث الى نظائرهم الاوروبيين كذلك. فخلال شهر واحد من العام ١٩٧٧ دفن الايطاليون لوحدهم ٤١ الف طن من أفضل انواع الخوخ تحت الارض بالبلدوزرات. وفي الصيف من العام نفسه أتلف الاوروبيون الغربيون مليونا ومئة الف طن من أجود انواع الفاكهة التي حرم منها قطاع واسع من المستهلكين حتىٰ في الاقطار الاوروبية نفسها، والانكىٰ من ذلك هو رفض اصحابها توزيع هذا الفائض من الانتاج على المدارس والمستشفيات ودور العجزة بنصف قيمته.

■//■//■

---

(٢) يبلغ عدد الزنوج في الولايات المتحدة الآن حوالي عشرين مليون شخص، يؤلفون قرابة ١٠٪ من مجموع سكانها.
(٣) راجع جريدة «العراق»، ١ آب ١٩٧٨.
(٤) في الليل تفترش اعداد كبيرة من سكان المدن الهندية أرض الارصفة حيث يستخدمون الحجارة كوسائد في نومهم.
(٥) للتفصيل راجع جريدة «الجمهورية»، ٢٣ كانون الاول ١٩٧٧.

قبل الانتقال الى البحث عن البورجوازية في العراق من الضروري ان نتحدث بشيء من التركيز عن فئات وشرائح بورجوازية غير التي ذكرناها وذلك لما لها من دور كبير ووزن سياسي واقتصادي، ايجابي او سلبي في المجتمعات النامية قاطبة.

يستحق الكومبرادور والبورجوازية الصغيرة اهتماماً خاصاً. والاول منهما مصطلح شائع في اللغات الغربية، وهو مقتبس من الكلمة الاسبانية (Comprador) التي تعني حرفياً (المشتري). والكومبرادور فئة بورجوازية اقتصر تكونها على البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والمتخلفة بوجه عام، ولا سيما في القارتين آسيا وأفريقيا والى حد أقل في أمريكا اللاتينية. ويرتبط ميلاد هذه الفئة بأولى محاولات تغلغل الرأسمالية الى المناطق الاخرى حينما أصبحت الحاجة ملحة اليها لتقوم بدور الوسيط بين الشركات الاجنبية والسوق المحلية. وفي الغالب يتحول ابناء هذه الفئة الى حلقة وصل بين الفلاحين والمرابين المحليين مع المنتجين الرأسماليين في الخارج. وقد بدأ استخدام الكومبرادور كمصطلح اجتماعي خاص منذ أواخر القرن التاسع عشر ليطلق على كل فرد او مجموعة افراد يقومون بدور الوكيل لشركة او مؤسسة رأسمالية اجنبية. ومن الجدير بالذكر ان هذه الفئة نمت وترعرعت بشكل خاص حيثما منعت السلطة التعامل المباشر للشركات الاجنبية مع الافراد، كما كان عليه الامر في الامبراطورية العثمانية مثلاً.

ترتبط مصالح هذه الفئة بالف خيط وبصورة مباشرة بمصالح الدول الرأسمالية، الامر الذي يحدد بالضرورة موقفها السياسي الذي غالباً ما يبلغ حد العمالة الصريحة. فهي تقف عادة الى جانب استمرار السيطرة الاجنبية المباشرة التي تضمن لها مصالحها بالشكل الذي تريده، لذا تؤلف مع الاقطاع اكثر القوى رجعية في البلدان المتخلفة حيث تتحول الى عقبة جدية امام تطور حركات التحرر ـ الوطني فيها. ومن الطبيعي ان يعتمد المستعمرون على هذه الفئة فيختاروا كبار الموظفين من بين أبنائها الذين يظلون، بحكم واقع مصالحهم، أوفياء لهم حتى بعد زوال حكمهم المباشر.

تلعب فئة الكومبرادور دوراً اقتصادياً خطيراً في حياة المجتمع بعرقلتها نمو البورجوازية والصناعة الوطنيتين، ويزداد خطرها هذا بشكل متواز مع نمو الانتاج الوطني. فهي التي تغرق الاسواق بالبضاعة الاجنبية وتلعب بالاسعار بصورة تحول دون رواج البضاعة الوطنية التي تكون ضعيفة في بدايات ظهورها على الأقل، وهي التي تسرب الرأسمال الوطني الى الخارج بشتى الصور والاساليب المشروعة وغير المشروعة، وتلعب دوراً مباشراً في إفساد قطاع واسع من الموظفين.

وخير نموذج للكومبرادور وحرص الاستعماريين عليهم جماعة تشان كاي شيك في الصين التي تمكنت خلال عشرين سنة فقط من نشاطها جني أرباح طائلة تزيد عن عشرين مليار دولار، أتتها صافية من دورها التجاري الوسيط خاصة مع الولايات المتحدة. وعندما إنتقلت السلطة اليها كان من الطبيعي ان تعمل من أجل تحويل البلاد الى

مستعمرة تابعة للامريكان بواسطة سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات عقدتها معهم خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٣. من هنا لم يكن عبثاً ان صرف الامريكان اكثر من ٦ مليارات دولار من أجل الابقاء على حكمهم. اما البورجوازية الصغيرة فهي فئة اجتماعية[٦] تحتل موقعاً وسطاً او فاصلاً بين طبقتي المجتمع الرأسمالي الرئيستين - البورجوازية والعاملة. ان أهم ما يميز هذه الفئة هو تملك ابنائها لوسائل الانتاج مع طبيعة عملهم. وبهذا المفهوم يتميز البورجوازي الصغير بطابع مزدوج، فهو - على العكس من البروليتاري - يمتلك وسائل إنتاجه، وعلى العكس من الراسمالي يعمل بنفسه، ولئن تمكن من استخدام العمل الاجير فانه لايستطيع، مع ذلك، التفرغ كلياً لأعمال الاشراف والمراقبة، وفيما لو بلغ حد التفرغ أصبح حينذاك رأسمالياً صغيراً.

يجلب التكامل الرأسمالي، عادة، الدمار للبورجوازيين الصغار الذين يتقلص عددهم الى حد كبير فيتحول معظمهم الى مجرد عمال بينما ينتقل عدد قليل منهم الى مرتبة اقتصادية أعلى «بأن يصبحوا رأسماليين صغاراً ومن يتبقى منهم فأن نطاق عملهم يقتصر في المجتمعات الرأسمالية المتطورة على مجالات معينة كالخدمات والتجارة وما شابه.

ينعكس الواقع الاقتصادي للبورجوازية الصغيرة بصورة واضحة على دورها السياسي في المجتمع، فهي لا تؤلف بحكم موقعها الوسط عنصراً اجتماعياً موحداً له اهداف سياسية ثابتة، الا انها لعبت، مع ذلك، دوراً بارزاً جداً في الثورات البورجوازية الاولى في العالم لأنها كانت ما تزال تؤلف قوة اجتماعية كبيرة وكانت تمثل في ظروف عدم تبلور البروليتاريا اجتماعياً وفكرياً اكثر الاوساط ثورية فتحولت بذلك الى القوة المحركة الاساسية للثورة الانكليزية في أواسط القرن السابع عشر وللثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، وقد ظهر من بين صفوفها ثوريون كبار من أمثال اليعاقبة الذين ذهبوا الى مدى أبعد بكثير من البورجوازيين انفسهم مع انهم (أي البورجوازيين) كانوا مهتمين جداً بتحطيم النظام الاقطاعي ومتلهفين الى أقصى حد لتسلم السلطة السياسية المباشرة في المجتمع.

ولكن سرعان ما فقدت البورجوازية الصغيرة هذا الطابع الثوري الراديكالي وبدت على نشاطاتها في المجتمعات المتطورة ملامح الازدواجية اكثر فأكثر. فمن جهة انها مهتمة بالحفاظ على التملك الفردي الرأسمالي الذي يؤلف عصب نشاطها الاقتصادي، ومن جهة أخرى انها بدأت تعاني بصورة متزايدة من ضغوط الرأسمالية، ولا سيما منذ ان دخلت مرحلة الاحتكار. وهكذا بدأ هذان العاملان المهمان يحددان منذ اكثر من قرن الطابع المزدوج للبورجوازية الصغيرة التي بدأت تتخذ منذ القرن الماضي مواقف متخاذلة بل وحتى رجعية من الافكار الراديكالية والثورات الاعمق مضموناً من الثورات البورجوازية

---

(٦) توصف احياناً كطبقة.

الاولى كما انعكس، مثلاً، في موقفها من ثورات ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ التي تحول جانب كبير من الفلاحين اثناءها الى آلة عمياء بيد قوى الثورة المضادة في وقت ساعدها تذبذب البورجوازيين الصغار لتحقيق المهمة نفسها في المدن. وبالرغم من ان قسماً كبيراً من البورجوازيين الصغار في باريس وقفوا الى جانب الكومونة الا ان القسم الاعظم من ابناء هذه الفئة اتخذوا على نطاق فرنسا اما موقفاً سلبياً من الاحداث الجارية اووقفوا صراحة ضد القوى الثورية، بينما نلاحظ من جانب آخر عطفاً واضحاً لدى أوساط واسعة من البورجوازية الصغيرة على الحركة العمالية في العالم الرأسمالي المعاصر، ولا سيما بعد ان أخذت الاحتكارات بخناقها وهزت الأزمات الرأسمالية والحروب العالمية أسس إقتصاده.

اما في البلدان النامية حيث تعاني جموع الشعب من مشاكل عميقة ومن آثار الحكم الاستعماري السابق وبقايا التغلغل الاقتصادي الرأسمالي فأن البورجوازية الصغيرة غالباً ما تلعب دوراً ثورياً واضحاً بحيث تتخذ عناصرها البعيدة النظر المنتمية أصلاً الى الانتليكينسيا أسلوب التطور اللارأسمالي اوطريق الاشتراكية مباشرة كسلاح ماض في الصراع السياسي الدائر وكوسيلة فعالة لبناء المجتمع المنشود.

ومن الضروري ان نتحدث هنا ايضاً عن الأنتليكينسيا (الفئة المثقفة) بوجه عام وعن الانتليكينسيا البورجوازية بوجه خاص لما لهذه الفئة من أهمية إستثنائية في عالمنا المعاصر.

بدأ تداول مصطلح الانتليكينسيا[٧] منذ أواخر القرن التاسع عشر، وهي مشتقة في الاصل من الكلمة اللاتينية (Intellegens) التي تعني الموهوب والقدير والعليم والفاهم، وتطلق الانتليكينسيا كمصطلح اجتماعي على ابناء تلك الفئة من الشعب الذين يتخصصون في مجال العمل والانتاج الفكري، من هنا يكون ثقل الانتليكينسيا كبيراً في المجتمع، إذ يرتبط بنشاطاتها التطور في مجالات العلم والفكر والثقافة بكل ما فيها من فروع وتشعبات.

ان بدايات ظهور هذه الفئة الاجتماعية المهمة قديمة جداً تعود الى المرحلة التي إنفصل فيها العمل الفكري عن العمل الجسماني او اليدوي، أي انها ترتبط بالخطوات الاولى من التطور الحضاري للانسان والذي تطلب منذ البداية تفرغ أقلية من الناس للاضطلاع بمهام تنظيم المجتمع (الحكم) والاهتمام بالآداب والفنون والعلوم التي أصبحت جزءاً ملازماً لحياة الانسان وتطور المجتمع منذ زمن بعيد.

---

(٧) الانتلجينسيا ايضاً، ولكن طغت الصيغة الروسية للكلمة لان المثقفين الثوريين الروس اول من استخدموها كمصطلح اجتماعي ـ سياسي.

قبل ظهور المجتمع الرأسمالي كان القسم الاعظم من أبناء هذه الفئة ينتمون الى الطبقات الاجتماعية العليا (النبلاء من أصحاب العبيد والاقطاعيين بعد ذلك) اما مباشرة او يلتصقون بها بعد بروزهم من بين صفوف الفئات الدنيا او الوسط الروحي. ومع ظهور العلاقات الرأسمالية وتكون البورجوازية حدث تحول نوعي وكمي كبير للغاية بالنسبة للفئة المثقفة فظهرت الانتليگينسيا البورجوازية التي أصبح لها ثقل كبير ومركز بارز مؤثر في المجتمع، فقد وقعت على عاتقها مهمات تطوير وسائل الانتاج عن طريق الاختراعات الحديثة وقولبة أفكار الطبقة البورجوازية في إطار فلسفي واستنباط النظريات والافكار الاقتصادية الجديدة التي من شأنها إيجاد أقرب وأفضل السبل ـ طبعاً في نظر الطبقة الجديدة ـ لتسريع عملية التطور الرأسمالي. وقد فرضت حاجات المجتمع الرأسمالي الجديد على الانتليگينسيا البورجوازية توجهاً شاملاً وأكبر الى حد لا يقاس بالمرحلة السابقة نحو الثقافة الدنيوية. وهنا نورد مثلاً واحداً كمؤشر مقنع لهذه الحقيقة الثابتة. فأن نمو الانتاج البضاعي وإزدياد دور النقود في التعامل والتطور التجاري المتشعب الذي أصبح يعتمد على عقد الصفقات والقروض والتنافس وعوامل اخرىٰ كثيرة مشابهة أدت بالطبع الى ظهور مشاكل وحدوث نزاعات إقتصادية ومالية كثيرة جداً بين مختلف أصناف التجار وأصحاب المانيفاكتورات (الورشات) والمخترعين وغيرهم ممن أصبحوا بحاجة ملحة الى عون المحامين لأيجاد مخارج قانونية وعملية لمشاكلهم المعقدة. وهذا بالذات هو الذي يفسر لنا لماذا أصبح المحامون يؤلفون جزءاً كبيراً ومؤثراً للغاية من الأنتليگينسيا البورجوازية، وقد برز من بينهم أناس لعبوا ادواراً سياسية مهمة وذلك بحكم إحتكاكهم المباشر بمشاكل الناس اليومية واتصالاتهم الواسعة ونتيجة لوزنهم الكمي بين أبناء الفئة المثقفة الجديدة المؤثرة.

أدىٰ تكون الانتليگينسيا البورجوازية وتطورها الى نتائج اجتماعية وسياسية جد مهمة. فأن ابناء هذه الفئة هم الذين تحولوا الى لولب الحركة الثقافية ـ العلمية ـ الفكرية العظيمة في عصر النهضة، وهم الذين وقفوا وراء التطوير اللاحق للاختراعات الجديدة التي أحدثت قفزة نوعية عميقة في مسار تطور وسائل الانتاج، كما برز من بين صفوفها زعماء معروفون لعبوا دوراً قيادياً مشهوراً في الثورات البورجوازية.

ومن الضروري ان نشير كذلك الى حقيقة اخرىٰ ترتبط بالأنتماء الاجتماعي لأبناء الانتليگينسيا البورجوازية، فأنهم في اكثريتهم الساحقة خرجوا من بين صفوف الفئات الاجتماعية الدنيا، ولم يفقد قسم كبير منهم، على الاقل في حدود الاجيال الاولىٰ، جميع الخيوط التي كانت تربطهم بالاوساط التي خرجوا منها، وهذا يفسر سبباً مهماً من أسباب اهتمام رجال النهضة بالتعبير عن واقع تلك الاوساط سواء في لوحاتهم او في مؤلفاتهم التي إنعكست فيها بقوة لغة وحكم وأمثال وفولكلور الاوساط الشعبية. واكثر من ذلك فقد ظل بعض أفراد الانتليگينسيا ينتمون فكرياً الى نفس الفئات الاجتماعية وبدأوا يعبرون

عن مشاكلها الحياتية بأخلاص وباسلوب لا يخلو عن عمق فلسفي.

إزداد عدد المثقفين المنصرفين للعمل الفكري في العصر الرأسمالي الى حد كبير جداً، وذلك بحكم إزدياد الحاجة الى المهندسين والميكانيكيين وغيرهم. وكان معظم هؤلاء يؤلفون قبل انتقال الرأسمالية الى مرحلة الاحتكار، رجال اعمال غير مرتبطين، ومن هنا ظهر مصطلح «الاعمال الحرة» ليعبر عن واقع وضعهم المستقل، وهم كانوا ينتمون اما الى الفئات الاجتماعية الوسطىٰ (البورجوازية) او الى البورجوازية الكبيرة نفسها. ولكن كان يوجد الى جانب هؤلاء عدد كبير من المثقفين الذين كانوا يعيشون لقاء بيع جهدهم الجسماني، شأنهم في ذلك شأن العمال الأجيرين.

إن قسماً من المثقفين الذين يتحسسون الآم الشعب ومشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة يتحولون الى مفكرين وزعماء ثوريين بارزين يقودون نضالات الجماهير ضد الاستغلال، ويدخل ضمن هؤلاء عدد غير قليل من المثقفين البورجوازيين البعيدي النظر. ولكن مع ذلك فأن العديد من مثقفي العالم الرأسمالي (المهندسون والاطباء وغيرهم) يقعون بحكم طبيعة عملهم ومصالحهم الضيقة تحت تأثير الافكار البورجوازية، ويدخل ضمن هؤلاء معظم المثقفين المنتمين اجتماعياً الى الفئات الدنيا، وفي الواقع لا يستثنىٰ منهم سوىٰ أصحاب الدخل المحدود من صغار الموظفين والمعلمين ومن كان على شاكلتهم.

//■■//

يعتبر موضوع البورجوازية العراقية، تكونها وفئاتها، طبيعتها ووزنها الاقتصادي والسياسي من المواضيع الشائكة التي تحتاج الى دراسة جدية ضرورية من الناحية العلمية والعملية. وأن اول ما يواجه الباحث في هذا المجال هو عدم توفر جميع المستلزمات الضرورية التي تمكنه من التصدي الناجح له، لذا فأن ما اعرضه هنا قابل، دون شك، للنقاش والتطوير او الدحض.

تعود بدايات تكون القشرة الاولىٰ للبورجوازية العراقية الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويمكن اتخاذ العقد السابع من ذلك القرن بداية لظهور عملية التكون تلك على أساس ان اواخر العقد المذكور شهدت إفتتاح قناة السويس التي لعبت دوراً أساسياً في ربط مناطق واسعة من الشرق الاوسط بعجلة الرأسمالية العالميـة. وبفعل عوامل عديدة جرت عملية تكون البورجوازية العراقية ببطء كبير. فقبل كل شيء ان دور العامل الداخلي في تكونها كان محدوداً الى حد كبير، ذلك لأن تطور الانتاج الحرفي في البلاد قد تعثر بصورة خطيرة تحت ضغط البضاعة الأجنبية بحيث غدا من الصعب جداً ان ينتقل أي حقل من حقوله الى مستوىٰ الانتاج المانيفاكتوري على غرار ما حدث في أوروبا في أواخر العصر الوسيط. وربما يكفي القول هنا ان عدد الحائكين في بغداد وحدها قد تقلص بعد الحرب العالمية الاولىٰ الى ١٢٠ حائكاً فقط مقابل ٣٤ الف حائك كانوا يعملون في اسواقها عام ١٨٦٦، أي قبل افتتاح قناة السويس بثلاث سنوات فقط.

وفي ظروف العراق يومذاك كان من الطبيعي ان تجري عملية تراكم رأس المال ـ العنصر الاقتصادي المهم لتكون البورجوازية ـ ببطء كبير، الامر الذي نجم اساساً عن سيادة الانتاج الطبيعي وضعف العلاقة بين المدينة والريف وتخلف التبادل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي وأخيراً بسبب ضعف القوة الشرائية لدىٰ الفرد العراقي الذي كان يصعب عليه في ظروفه يومذاك ان يتحول الى مستهلك مشجع لظهور نوع جديد من الانتاج. فقد كانت القوة الشرائية للفرد في العراق تقل عن مثيلتها في ايطاليا بمقدار ١٨ مرة وفي مصر بمقدار ١١، بل انها كانت تقل عن المعدل العثماني العام بمقدار سبع مرات.

تتوفر شواهد معبرة كثيرة تبين ضعف الرأسمال الوطني وبطء نموه وصعوبة تحركه آنذاك. فإن استيراد اول آلة نسيج يدوي بقوة البخار اعتبر حدثاً فريداً جلب انظار الكثيرين. وأثارت محاولة «وطنينا الفاضل محمود جلبي الشابندر» تأسيس تراموای كهربائي للربط بين الاعظمية وبغداد مع اقامة محطة لتوليد الكهرباء في الاخيرة إنتباه الجميع[8]. وقد جرىٰ اكثر من محاولة فاشلة لتأسيس خط حديدي بين بغداد وخانقين بالرأسمال الوطني.

---

(٨) راجع: «لغة العرب»، بغداد، نيسان ١٩١٢، ص ٤٥٥.

وهكذا فأن التطورات الداخلية الصرفة كانت أعجز من ان تلعب دوراً أساسياً في ميلاد البورجوازية العراقية على غرار ما حدث في القارة الاوروبية. وقد فسح هذا الواقع مجالاً رحباً امام العوامل الخارجية لتلعب الدور الحاسم في ظهور فئة بورجوازية في البلاد اختلفت بحكم واقع تكونها عن بورجوازيات الدول الرأسمالية في نقاط اساسية كثيرة حددت فيما بعد مسارها في كل شيء تقريباً.

يرتبط العامل الخارجي الاول الذي مهد الطريق لظهور البورجوازية في العراق باندماج البلاد بالسوق الرأسمالية العالمية التي من طبيعتها، وكما يبين الواقع التأريخي، ان «تجر وراءها حتى اكثر الشعوب بربرية». وقد انعكست عملية الاندماج هذه في الطفرة الكمية والنوعية الهائلة لعلاقات العراق التجارية مع الدول الرأسمالية المتطورة التي بدأت تستورد منتوجاته الزراعية والحيوانية بكميات كبيرة، ولا سيما بعد إفتتاح قناة السويس. فقد ارتفع، مثلاً، معدل تصدير الشعير من ٣٠٠ طن في السنة الى ٧٧ الف طن والصوف من ٣٠٠ طن ايضاً الى اكثر من ١٢ الف طن. ويكفي ان نقول ان معدل تصدير القمح قد إرتفع بمقدار ١٤ مرة وان التمور العراقية وجدت طريقها الى أبعد الاسواق الرأسمالية، ومنها الولايات المتحدة الامريكية.

تطلب هذا التطور الكبير تنظيم أمور التصدير بصورة أفضل من السابق، الامر الذي فرض ظهور شركات خاصة أخذت على عاتقها كل ما يتعلق تقريباً بتصدير الحبوب والتمور وعرق السوس والمنتوجات الحيوانية وغيرها، مستخدمة في ذلك، منذ العقود الاخيرة من القرن الماضي الآلات والمعدات الحديثة للتنظيف والكبس والندف وما شابه من اعمال. فقد بلغ عدد الشركات التي كانت تعمل في مجال تصدير التمور وحدها ١٢ شركة.

ترك الاندماج بالسوق الرأسمالية آثاراً مباشرة على الانتاج الطبيعي والحرفي والتبادل التجاري الداخلي والعلاقة بين الريف والمدينة، وعلى عملية تراكم رأس المال بشكليه الإقتصادي الصرف والاجتماعي، وعلى حركة النقود ودورتها من خلال النظرة الجديدة اليها، وعلى تقسيم العمل بشكليه البسيط وحتى الاجتماعي، وكل ذلك من المستلزمات الضرورية لظهور البورجوازية ونموها. ولكن بما ان العامل الخارجي هو الذي فرض كل هذه المتغيرات فكان من الطبيعي ان يرتبط ظهور النواة الاولى للبورجوازية العراقية به بصورة مباشرة. فأن عدداً غير قليل من العراقيين نزلوا الى ميدان التصدير، فعلى سبيل المثال ان ستاً من شركات تصدير التمور الآنفة الذكر قد أسست برأسمال محلي صرف. من هنا يمكن القول إنه ظهرت فئة متبلورة الى حد ما من الكومبرادور العراقي قبل ان ينتهي القرن التاسع عشر. ولئن كان معظم افراد هذه الفئة من غير المسلمين (من اليهود خاصة والمسيحيين بدرجة أقل) الا انها ضمت كذلك أبناء بعض الاسر المسلمة المعروفة من قبيل عائلتي المنديل والصانع في البصرة.

تأخر ظهور الانتاج الصناعي الوطني الحديث في العراق قياساً مع معظم أقطار المنطقة، فلغاية أواسط العقد الثالث من القرن الجاري لم تتكامل شروط ميلاد مثل ذلك الانتاج الذي أصبح ظهوره ضرورة لتلبية حاجات محدودة للسوق المحلية منذ ان وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها. فأن تفاقم أزمة الانتاج الحرفي واستمرار ضعف القوة الشرائية لدى الفرد العراقي وحاجة الاخير الى انواع من البضائع الخاصة وعوامل اخرى مشابهة أبقت بعض المجال مفتوحاً امام الرأسمال الوطني لولوج ميدان الصناعة الخفيفة. ففي العام ١٩٢٦ أسس نوري فتاح باشا اول معمل بالرأسمال الوطني تبعه آخرون (الحيدري والخضيري....) في تأسيس مشاريع مشابهة كان انتاجها في الغالب من النوع الاقل تعرضاً لمنافسة البضاعة الاجنبية.

وبالرغم من العوائق والعراقيل المختلفة تطورت الصناعة الوطنية بوتائر لا بأس بها في اطارها العام. فخلال خمس سنوات، مثلاً، إرتفع عدد عمال معمل فتاح باشا من ٦٥ الى ٢٠٠. وبعد الغاء الانتداب (١٩٣٢) وتشريع قانون التعريفة الكمركية (١٩٣٣) خطت الصناعة الوطنية خطوات اخرى الى أمام. الجدول التالي يبين ديناميكية التطور الصناعي العراقي خلال الفترة المذكورة:

المعامل	العدد (عام ١٩٣٢)	العدد (عام ١٩٣٩)	نسبة الزيادة
الصابون	١	٤	اربعة اضعاف
النسيج	١	٥	خمسة اضعاف
الطابوق	٣	١٣	اكثر من اربعة اضعاف
السكائر	١ (عام ١٩٣٢)	١١ (عام ١٩٣٥)	١١ مرة

وهكذا لم تبدأ الحرب العالمية الثانية حتى كانت البورجوازية الصناعية في العراق قد تحولت الى قوة اجتماعية ذات وزن اقتصادي ملموس. وفي سنوات الحرب المذكورة، ولا سيما بعدها، ثبتت هذه الفئة الجديدة أقدامها في جميع المجالات اكثر مما كان عليه الامر قبل الحرب. فبموجب نتائج اول إحصاء عام جرى في العراق عام ١٩٥٧ تبين ان هناك ٢٦٤ الف عامل يشتغلون في مجالات الصناعة والخدمات، ٩٥ الف منهم كانوا يعملون في الصناعات التحويلية.

لم تلعب شرائح البورجوازية العراقية وفئاتها المختلفة دوراً متشابهاً في الحياة السياسية للبلاد، الامر الذي كان يعكس واقع تكون هذه الفئات ومصالحها الخاصة التي تركت بصمات واضحة على منطلقاتها الفكرية. ان اول فئة بورجوازية عراقية نزلت

الى الميدان السياسي هي الكومبرادور، ولا سيما في ولاية البصرة. فأن المنتمين الى هذه الفئة لعبوا منذ البداية وحتى النهاية دوراً تابعاً للانكليز في أفضل الاحوال ان لم يكن دوراً عميلاً صريحاً في اسوأها. فقبل الحرب العالمية الاولى بفترة غير وجيزة أصبح أبرز عناصر هذه الفئة على اتصال وثيق بالانكليز متجاهلين حتى القيم والمشاعر الدينية السائدة يومذاك في المنطقة والتي كانت تفرض النظر بحذر كبير الى كل ما من شأنه التقرب من «الكفار» على حساب خليفة المسلمين. ولا تقتصر الشواهد التاريخية بهذا الصدد على ما يتردد على الالسن عادة من علاقات أقامها الرحالة والدبلوماسيون الانكليز مع بعض الشخصيات المتنفذة في إطار تقليدي فرضته طبيعة التوسع الكولونيالي للدول الكبرى قبل الحرب العالمية الاولى، بل انها تعدتها ايضاً الى تعبير سياسي من نوع جديد. فلم يكن مجرد صدفة ان وقف متنفذو البصرة، وفي مقدمتهم كبار التجار، الى جانب الائتلافيين اعداء الاتحاديين بعد انتصار ثورة العام ١٩٠٨ في تركيا، فبقدر ما كان الاتحاديون يميلون للالمان كان الائتلافيون يميلون للانكليز الذين تركزت بين أيديهم مفاتيح الامور في حوض الخليج دون إستثناء. واننا عندما نحكم على مواقف طالب النقيب يجب الا نغض الطرف عن حقيقة مهمة لم يجر التأكيد عليها حتى الآن وهي ان نفوذ الرجل ومصالحه كانت تعتمد أساساً على تجار البصرة قبل غيرهم.

وقد تطورت هذه الظاهرة اكثر مع اندلاع نيران الحرب العالمية الاولى التي فرضت فرز الامور بصورة أوضح من قبل. فما ان احتلت القوات البريطانية البصرة حتى أسرع كبار متنفذي المدينة، وعلى رأسهم التجار، الى ارسال برقية تهنئة حارة الى الملك البريطاني وبادروا للتبرع بالأموال للصليب الاحمر الانكليزي في وقت كانت القوات العثمانية لا تزال متمركزة بالقرب من المدينة وتجري استعداداتها لأستعادتها على قدم وساق ويقوم الموالون لها بدعاية نشطة ضد الانكليز وبتهويل قوة المانيا وتفوقها وحرصها على طرد الانكليز من كل شبر احتلوه في العراق الجنوبي، ويدغدغون العاطفة الدينية على نطاق واسع وبأسلوب دفع بالالوف من العراقيين الى حمل السلاح ضد الانكليز. واذا كان الشيوخ ورؤساء العشائر هم الذين مثلوا جميع المناطق المشرفة على حوض الخليج في المؤتمر الذي عقد في الكويت بتأريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٦ فأن عدداً من كبار أغنياء البصرة هم الذين مثلوها في نفس المؤتمر الذي اختتم اعماله بالقسم على التعاون المخلص مع بريطانيا.

ومع انتهاء الحرب العالمية الاولى وفرض السيطرة البريطانية المباشرة على العراق تأصل مثل هذا التوجه السياسي بين فئتي الكومبرادور وكبار العقاريين اللتين يصعب في ظروف العراق ايجاد خطوط فاصلة واضحة بينهما، فأن معظم كبار التجار كانوا من أصحاب العقارات في الوقت نفسه. وتتوفر شواهد تاريخية كثيرة تبين هذه الحقيقة بصورة لا لبس فيها. ففي الوقت الذي بلغ الصراع بين الوطنين والمحتلين أشده أيام

ثورة العشرين وعندما فرض العراقيون إرادتهم بالدم بابعاد الحاكم السياسي العام المتعجرف ارنولد ولسن من منصبه أقام له التاجر البصري الكبير وصاحب احدى شركات تصدير التمور عبداللطيف باشا المنديل احتفالاً كبيراً بمناسبة مغادرته للبلاد حضره عدد كبير من «وجهاء المدينة» الذين أثنوا على «خدماته الجليلة» التي تركزت، في الواقع، على العمل من أجل تحويل العراق الى جزء من الهند، مما استوجب تقديم «سيف شرف» له إعترافاً منهم بجميله!!. وما ان بدأ «خطر» الاستقلال في الافق حتى ظهرت في البصرة بالذات الحركة الانفصالية المعروفة التي وقف على رأسها بحماس منقطع النظير أبرز تجار البصرة من أمثال عبداللطيف باشا المنديل واحمد الصانع وغيرهما، وفي الواقع لم يختلف موقف هؤلاء في شيء عن موقف كبار التجار غير المسلمين، واليهود منهم بشكل خاص، إزاء الوجود البريطاني في العراق. ولم يكن مجرد صدفة مطلقاً ان اودع الانكليز وجهاء البصرة حوالي نصف الحقائب الوزارية لأول وزارة تألفت في ظل الاحتلال، فقد اصبح طالب النقيب وزيراً للداخلية وعبداللطيف باشا المنديل وزيراً للتجارة واحمد باشا الصانع وزيراً بلا وزارة.

وفي الواقع يمكن معرفة الموقع السياسي للبورجوازية العراقية بصورة أفضل من خلال فحص دقيق لبنية الوزارات التي تألفت في البلاد قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٩]. فخلال الحقبة التأريخية تلك تألفت في العراق ٥٩ وزارة فضلاً عن وزارة واحدة للاتحاد الهاشمي، وجاء الى دست الحكم ٢٣ رئيس وزارة و١٧٥ وزيراً يمكن تصنيفهم حسب انتماءاتهم كما يلي:

(٩) اجرينا الاحصاء بالتعاون مع الاستاذ عبدالرزاق الحسني.

رؤساء الوزارات

الملاك الصرف (والمرتبط بالأرض اساساً)	صاحب عقارات	صاحب عقارات وأرض	الموظفون ـ المثقفون
١[١٠]	١٠	٨	٤[١١]
النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
٤٪	٤٥٪	حوالي ٣٥٪	حوالي ١٦٪

المجموع حوالي ٨٠٪

الوزراء

الملاك الصرف (المرتبط بالأرض أساساً)[١٣]	صاحب عقارات	صاحب عقارات وأرض	الكومبرادور	الموظفون ـ المثقفون
١٤	٨٣	٢٥	١٢	٤١[١٤]
النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
٨٪	حوالي ٤٨٪	حوالي ١٤٪	٧٪	٢٣٪

٦٢٪

(١٠) هو عبدالمحسن السعدون الذي انهى الدراسة في مدرسة العشائر باستانبول فكان في تفكيره واسلوب حياته اقرب الى الصنف الثالث من رؤساء الوزراء ـ اي الى الموظفين ـ المثقفين.

(١١) من امثال نوري السعيد وجعفر العسكري.

(١٢) كانوا ينتمون فكرياً الى الفئات الاجتماعية العليا واصبحوا يؤلفون بالتدريج فئة بورجوازية تربطهم خيوط كثيرة بالبورجوازية العقارية، وكان الانكليز يعتمدون عليهم كثيراً.

(١٣) هم عجيل السمرمد، ضاري ومحسن السعدون، علوان الياسري، محمد امين باش اعيان، عبدالمهدي، رايح العطية، اركان عبادي، برهان الدين باش اعيان، عبدالغني الدللي، عزالدين الملا، محمد الصيهود، محمد مشحن الحردان.

(١٤) منهم نوري السعيد، جعفر العسكري، رستم حيدر، توفيق وهبي، نور الدين محمود، سعيد قزاز.

عند تحليل النسب المذكورة نرى ان «البورجوازية العقارية» هي التي تحتل مكان الصدارة، بينما كان التوجه السياسي للانكليز والاوساط المتعاونة معهم يقضي بأن يكون ذلك الموقع من نصيب الاقطاعيين الذين حولهم المحتلون الى القاعدة الاجتماعية المعول عليها في حكم البلاد بصورة مباشرة او غير مباشرة. وفي الواقع لم يكن هذا الامر ناجماً عن الحقيقة العامة التي لا تنفي امكانية أرتباط الفرد فكرياً بفئة لا ينتمي اليها اجتماعياً[١٥] بقدر ما كان نابعاً عن ظروف محددة كانت تسود العراق يومذاك. فأن رؤساء العشائر وكبار ملاكي الارض كانوا دون مستوى تحمل المسؤولية المباشرة في إدارة دفة الحكم التي لها قواعدها وأصولها التي تتطلب في كل الاحوال الالمام بالحد الادنى من فن الحكم. ومما يؤيد هذا الاستنتاج اكثر واقع تكوين البرلمان العراقي الذي غالباً ما انحصرت مهمته في ذلك العهد على تثنية القرارات المصاغة مسبقاً[١٦]، الامر الذي جعل بالأمكان ان يعكس البرلمان التوجه السياسي المفروض آنذاك بصورة أصدق من مجالس الوزراء، فأن نسبة رؤساء العشائر وكبار ملاكي الارض في جميع الدورات البرلمانية كانت اكبر الى حد كبير من النسب المذكورة اعلاه. ومن المفيد ان نشير الى ان عدداً غير قليل من هؤلاء كانوا أميين او أشباه اميين بمعنى الكلمة.

---

(١٥) كالعمال المتبرجزين مثلاً.

(١٦) عندما يعود المرء الى محاضر مجلس النواب يجد ان الجانب الاكبر من اعضائه لم يشتركوا في أي من مناقشاته، إذ لم تتعد واجباتهم حدود التصويت على القرارات والتشريعات الجديدة بصورة آلية.

كان من الطبيعي ان يعوض الانكليز والبلاط عن النقص الناجم عن واقع اجتماعي محدد بالأعتماد على المنتمين الى أقرب الفئات من الاقطاع فكراً وأقلهم إحتمالاً للتحرك، ونقصد بهم كبار البورجوازية العقاريين الذين كان معظمهم مرتبطين بالريف وبالانتاج الزراعي بوشائج مختلفة وكانوا في وضع ثقافي أفضل من حلفائهم الاقطاعيين، ولكن دون ان يختلفوا عنهم كثيراً في نظرتهم الاجتماعية والسياسية وفي إرتباطاتهم بالانكليز.

لعب الانتماء الديني لجانب كبير من التجار ـ الكومبرادور دوره في تحديد الوزن الكمي لهذه الفئة في السلطة. ولكن مع ذلك فأن هؤلاء كانوا يتمتعون بموقع قوي ومتميز في جميع الوزارات تقريباً، ولا سيما في سنوات الانتداب. فقد كان ساسون حسقيل العقل المدبر واللولب المحرك في جميع الوزارات التي اشترك فيها. واحتل عبداللطيف باشا المنديل منذ البداية مناصب حساسة في الوزارات التي إشترك فيها. اما الحاج عبدالمحسن الشلاش الذي تؤكد كيرترود بيل بشكل خاص على إخلاصه للانكليز فقد رفض منصب وزارة المعارف في ثالث وزارة عراقية بحجة «كثرة اعماله التجارية» بينما رضي بعد فترة وجيزة ان يدخل في الوزارة مع جعفر العسكري لأن الاخير اناط به حقيبة وزارة المالية لا غيرها.

لم يأت ممثلو البورجوازية الصناعية (محمد حديد) او البورجوازية الوطنية بمفهومها الأوسع (كامل الجادرجي) والفئة المثقفة الثورية (يونس السبعاوي) الى دست الحكم الا في حالات استثنائية كانت تعكس قبل كل شيء وجود الفئات الاجتماعية الجديدة وتحركها مع حاجة الاوساط التي كانت تحاول كسر الطوق التقليدي الى مساندة القوى النامية في المجتمع. ولكن لا يصح ادخال مثل هذا الاستثناء ضمن القاعدة العامة الثابتة التي اعتمدت عليها بُنية السلطة السياسية في عراق ما قبل الثورة. مع ذلك فأن الشرائح المختلفة للبورجوازية الوطنية[١٧] لعبت منذ العقد الثالث من القرن الجاري دوراً ملموساً في حياة البلاد السياسية، خاصة وأن افكار الثورة الفرنسية وجدت طريقها الى العراق قبل الحرب العالمية الاولى بطرق مختلفة منها اصلاحات الوالي المتنور مدحت باشا[١٨] ونشاطات الاتحاديين في الامبراطوية العثمانية وثورتهم عام ١٩٠٨[١٩]. وان من يرجع الى صحافة ما قبل الحرب في العراق يجد شذرات متفرقة تشير الى بدايات غير

---

(١٧) نقصد بها جميع القوى الاجتماعية الجديدة ـ فيما عدا الشغيلة ـ التي وقفت ضد الاستعمار بصورة او باخرى.

(١٨) راجع ما ورد في جريدة «الزوراء» من آراء جديدة في الاعداد التي صدرت في عهده.

(١٩) من المفيد ان نشير بهذا الصدد الى ان رجال السلطان عبدالحميد في بغداد اكتشفوا في صيف عام ١٩٠٢ مجموعة كبيرة من البيانات السرية للاتحاديين مع بعض الصحف المعارضة للسلطان لدى عدد من الضباط والجنود، حتى ان السلطة المحلية قامت باعتقال ستة عشر ضابطاً وارسلتهم مخفورين الى استانبول.

واضحة المعالم لأنطلاق فكري من نوع جديد يختلف في قضايا أساسية عن الشائع والمألوف من الافكار. وبالأمكان تقييم العديد من آراء محمود شكري الآلوسي والزهاوي والرصافي من هذه الزاوية بالذات.

وبحكم عوامل عديدة متفاعلة فيما بينها، يأتي بضمنها حتىٰ عامل التقليد والمحاكاة، بدأ الاتجاه الجديد يتبلور ويتخذ ابعاداً واضحة له بعد الحرب العالمية الاولى ففي تلك السنوات نحس لأول مرة بتحرك وطني ذي مسحة بورجوازية في العهد الملكي تميز في اطاره العام بالتأرجح والضعف، الامر الذي نجم عن عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها ضعف البورجوازية نفسها، بما في ذلك ضعفها من الناحية الاقتصادية. وان ابسط مثال نورده بهذا الصدد هو مصادر ميزانية الدولة التي كانت تأتي بالاساس من الريف لا من المدينة[٢٠] مما كان يؤثر على الوزن الحقيقي للبورجوازيين في حسابات الحكام، وبالبداهة لا يشترط ان يكون ذلك نابعاً من تقدير واع للموضوع.

ثم ان البورجوازية تبنت شعارات سياسية صحيحة في حدود فهمها للامور وفي ضوء مصالحها الخاصة، فهي كانت مع الديمقراطية والحياة الدستورية السليمة وكانت ضد الاستعمار والاقطاع الى حد أقل. وبالرغم من اهمية هذه المواقف بالنسبة لمرحلتها الا انها ظلت دون مستوىٰ الطموح والمطلوب في ظروف العراق والمنطقة يومذاك. فأن البورجوازية العراقية لم ترفع شعار اسقاط النظام الملكي مع ايمانها بالنظام الجمهوري[٢١]، وهي عندما مدت يدها لتشترك مع غيرها في رفع هذا الشعار، ضمنياً لا صراحة، أثر تأسيس الجبهة (١٩٥٧) فأنها كانت واقعة تحت تأثير القوىٰ الراديكالية والجماهير التي رفعت شعار أسقاط النظام الملكي لأول مرة ايام انتفاضة العام ١٩٥٢. وبالأسلوب نفسه كان موقف البورجوازية العراقية تجاه الاقطاع دون مستوىٰ طموح الجماهير، الامر الذي وجد له انعكاسات واضحة حتىٰ بعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز.

وبحكم العوامل المذكورة أصبحت البورجوازية العراقية تفتقر الى اداة فاعلة للضغط والتنفيذ، فقد ظلت افكارها تتحرك في نطاق ضيق لا يتعدىٰ المحافل الخاصة او صفحات الجرائد في أفضل الاحوال. وربما يكفي القول هنا ان البورجوازية العراقية لم تعرف الطريق الذي يفضي الى الريف أصلاً[٢٢]، مع العلم ان كل الطرق الىٰ حركة وطنية

---

(٢٠) خاصة في المرحلة الاولى من العهد الملكي، وتستثنىٰ موارد النفط عند تقييم مثل هذه الامور.

(٢١) تدخل توجهات ياسين الهاشمي الجمهورية في أواسط العقد الرابع ضمن الصراع السياسي التقليدي من اجل سلطة اوسع ولا يمكن تقييمها الا من خلال العلاقات السيئة القائمة بين الملك غازي وياسين الهاشمي.

(٢٢) إستهوت افكار البورجوازية ابناء بعض كبار ملاكي الاراضي الذين انتمىٰ قسم منهم الى صفوف حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال، ولكن هؤلاء يعتبرون من الليبراليين فكرياً، كما انهم كانوا اعجز من ان يتمكنوا من التاثير فكرياً على واقع الريف العراقي.

مؤثرة كانت تؤدي الى الريف بالضرورة. وبهدف القاء الضوء على البعد الحقيقي لهذه المسألة المهمة اكثر نشير الى ان البورجوازية العراقية قد تخلفت في هذا المجال المهم عن نظيراتها التي تمكنت في المناطق المجاورة من التغلغل الى صفوف الفلاحين بصورة او بأخرى في فترة مبكرة تعود الى ما قبل الحرب العالمية الاولى، الامر الذي نلاحظه جلياً في الثورة الدستورية الايرانية (١٩٠٥ـ١٩١١) وثورة الاتحاديين في تركيا (١٩٠٨).

وعلى الغرار نفسه لم تستطع البورجوازية العراقية ان تجد لها قاعدة قوية بين شغيلة المدن من عمال وحرفيين صغار وغيرهم، مع انه كان يوجد الف خيط وخيط يربط بين الطرفين ويشدهما الى صعيد واحد انعكس احياناً في تعابير عاطفية بلغت حد اختيار نوري فتاح باشا بين الجميع ليصبح رئيس شرف لجمعية أصحاب الصنائع التي كانت تمثل الحركة العمالية العراقية قبل ان تشب من الطوق بفترة غير قصيرة من الزمن. وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، وكما تؤكد شواهد تأريخية ثابتة، لم ترفع الاوساط البورجوازية صوتها دفاعاً عن العمال الا في الحالات التي كان بأمكانها ان تحدث بعض الخدوش في صرح النظام القائم.

وفي الواقع لا يمكن تقييم تراجعات عبدالكريم قاسم السريعة في سياسته الزراعية بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي بصورة صحيحة الا من خلال ربطها بواقع البورجوازية العراقية، الامر الذي ادى الى ان يكون، في اطار توجهاته، بحاجة الى قاعدة ثنائية يستند اليها في حكم البلاد. صحيح ان عبدالكريم قاسم لم يعد للاقطاع وزنه السياسي السابق، وما كان بوسعه ان يفعل ذلك، الا انه بأرجاعه له جانباً مهماً من مصالحه التي أصبح على وشك ان يفقدها أمن جانبه الى حد كبير، بل وكسب تأييده في حالات غير قليلة.

والآن ما هي الفئات البورجوازية التي يمكن لها ان تؤلف خطراً فكرياً او اقتصادياً واقعياً اوكامناً. ان الاجابة على هذا السؤال ليست بالأمر الهين، انها تحتاج الى دراسات مستفيضة مستندة الى احصاءات مختلفة، بل الى التغلغل الطبيعي في محافل البورجوازيين للوقوف على حقيقة أفكارهم وتصوراتهم التي يمكن معرفتها كذلك من خلال الدراسات الميدانية التي تعتمد على الاستمارات الخالية من الاسماء والعناوين. مع ذلك فأن هناك رؤوس اقلام في هذا المجال تستحق، في اعتقادنا، التأمل والنقاش.

فقبل كل شيء لا شك في ان الكومبرادور، شأنه في ذلك شأن الاقطاع، قد انتهى سياسياً منذ زمن ليس بقريب، لكنه لم ينته فكرياً والأخطر من ذلك انه لم ينته اقتصادياً، ولا سيما بعد ان تعشش قسم غير قليل منهم في الخارج. اما من بقي منهم في الداخل فقد بدأوا باستغلال رساميلهم في مجالات جديدة تشبه في طابعها العام اعمالهم السابقة وتعتمد في الغالب على السوق السوداء من قبيل المتاجرة بالسيارات والربا الفاحش

والتلاعب بالبضائع الحياتية الضرورية وما شابه. وهؤلاء يعرفون كيف يبثون سمومهم الفكرية. وهم في كل الاحوال يؤلفون خطراً كامناً مهما قل شأنه، وعبئاً اقتصادياً على كاهل الناس لا يمكن الاستهانة به، ويؤلفون احتياطياً يمكن الاعتماد عليه والركون اليه فيما لو واتت الفرصة الضائعة بأي شكل كان، وتجربة مصر ما بعد عبدالناصر خير شاهد على ما نقول. وللوقوف على حقيقة هذه الفئة أينما كانت بصورة أفضل لا بأس ان نشير الى ان اصرار اسرائيل على اجراء استفتاء في الضفة الغربية المحتلة بعد مرور عشرين سنة ليس مجرد مناورة لكسب الوقت وتغيير وضع راهن مفروض الى واقـع مسلم به حسب، بل انها (اسرائيل) تستهدف، فيما تستهـدف، خلق فئة متنفـذة مرتبـطة بها إقتصادياً بوشائج قوية يكون لها مردودها السياسي حسب جميع حساباتها. وفي تجربة الالزاس واللورين ما يشير بوضوح كذلك الى طبيعة هذه الفئة. فأن الالمان المـرتبطين اقتصادياً بفرنسا كانوا يتحمسون للانضمام اليها ويصوتون لصالحها في كل استفتاء جرى بهذا الشأن، واتخذ الفرنسيون المرتبطون اقتصادياً بالمانيا موقفاً مشابهـاً من الاخيرة.

يستحق الواقع المعاصر للحرفيين العراقيين تأملاً خاصاً ودراسة مستفيضة جدية تأخذ جميع نواحي الموضوع بنظر الاعتبار، ومما يسهل انجاز هذا الامر جزئياً هو أوجه الشبه الكثيرة بين هؤلاء وامثالهم في البلدان الاخرى. وهناك مجموعة عوامل تستوجب الاهتمام بهذه الشريحة الاجتماعية منهـا النمو المستمـر لوزنها النسبي الاجتمـاعي والاقتصادي، ومنها ايضاً بصماتها السلبية على أوجه مختلفة من الحياة الاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق بالخاص والعام، الامر الذي لا يمكن تجريده حتى من مردود سياسي في مداه البعيد.

وأول ما يسترعي الانتباه هو تحول الحرفيين الى عبء ثقيل على كاهـل الناس، وبصورة خاصة على ذوي الدخل المحدود. ويبقى ضغط هؤلاء مستمراً ما دام رفاههم لا يعتمد على تطوير مصالحهم بالأستناد على ما يأتيهم من موارد جيدة يمكن لها ان تتحول الى رأسمال متراكم متحرك ذي مردود اقتصادي عام، بل يعتمد اساساً على استغلالهم اليومي «الأمثل» لمن يقع فريسة سهلة بين ايديهم. ان هذه الحقيقة، مع ما طرأ من تغيير ملموس في اسلوب حياة هؤلاء وكل ما يرتبط بهذا التغيير من مظاهـر سلبية[٢٣] يـدفع بالمتتبع الى القول دون تردد ان هؤلاء يحرقون الرأسمال الوطني ويعرقلون تطور القطاع العام ويشتركون من حيث لا يدرون في خلق نوع من اليأس والتذمر في نفس المواطن

---

(٢٣) حياتهم الخاصة، لياليهم البرمكية، سفراتهم الخارجية وغيرها من الامور التي غدت حديث الخاص والعام.

المدني. ومن شأن اجراء احصاء تقريبي لمدخولات الحرفيين وتحديد وزنهم النسبي في عمليتي الاستثمار والادخار[٢٤] القاء ضوء اكثر على حقيقة موقعهم في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية. حقاً انهم يفكرون ويعملون بعقلية من يستعجلون الامور حتىٰ لا يفوتهم القطار حسب تصورهم، انهم يريدون ان يتحولوا الى اثرياء بين عشية وضحاها؛ لكنهم يبقون في اغلب الأحوال قصيري النظر في تعاملهم مع مداخيلهم ومع انفسهم ومع الناس وبالتالي مع المجتمع بالطبع. ان دراسة أوضاع هذه الفئة ووضع الحلول العملية للمشاكل المترتبة عن تصرفاتها مهمة عاجلة وضرورية تحتاج الى جهود مكثفة من لدن المختصين والمعنيين بالأمر.

توجد فئة اخرىٰ من البورجوازية تستحق اهتماماً خاصاً وتعاملاً ذكياً من أجل كسب أفرادها وتحويلهم الى اداة فاعلة ايجابية نظراً للحاجة الملحة الى امكاناتهم لبناء المجتمع الجديد، وأقصد بهم العلماء وأصحاب القلم والفكر المنتمين الى المجتمع السابق بشكل او بآخر. ولا بأس من الاشارة بهذه المناسبة الى البرقية المستعجلة التي بعثها لينين الى نريمان نريمانوف حال سماعه بتصرفات المتطرفين مع الاساتذة والمهندسين والاطباء وغيرهم بعد انتصار الثورة في اذربيجان الشمالية وقد رجاه فيها ان يولوا هؤلاء عناية خاصة ويحافظوا عليهم ويحاولوا الاستفادة من خبراتهم الى أقصىٰ حد ممكن.

أؤكد مرة اخرىٰ على اهمية هذه المواضيع والحاجة الملحة الى دراستها بصورة علمية تحتاج الى تظافر جهود المختصين والمؤسسات على أفضل وجه.

---

(٢٤) لا ابالغ فيما لو قلت قلما يوجد حرفي يولي الادخار والاستثمار ادنىٰ اهتمام، ولا يستبعد ان لا يؤلف الحرفيون اي نسبة بين المدخرين العراقيين.

الموضوع الثالث:

ثورة العشرين
«ملاحظات عامة»

اولاً ـ الموضوع والمعالجة

لا جدال في الاهمية التاريخية الكبرى لثورة عام ١٩٢٠ التحررية، فانها واحدة من أهم الاحداث الثورية التي هزت الوجود البريطاني في العراق ودشنت بداية مهمة لحركة واسعة تطورت باستمرار الى ان تمكنت في الأخير وضع نهاية للهيمنة الاجنبية على مقدرات البلاد.

وكان ذلك يكفي لجلب انظار المؤرخين العراقيين والأجانب الى «ثورة العشرين»، فقلما يوجد حدث في تأريخ العراق المعاصر حظي بالبحث والدرس ما حظيت بهما أحداثها التي كرس لها عدد من الكتاب العراقيين مؤلفات مستقلة مرموقة، منهم الاستاذ عبد الرزاق الحسني والدكتور علي الوردي والدكتور ابراهيم الوائلي والدكتور عبد الله الفياض والدكتور محمد سلمان حسن وغيرهم[1].

كما تطرق الى وقائعها عدد كبير من المؤلفين والمستشرقين الاجانب منهم البروفيسور اوهانيسيان ولفين والدكتور فيدجينكة وفليب ايرلند وآرنولد ولسن والجنرال هالدين والكابتن هيي وفوستر وآخرون.

و «ثورة العشرين» هي الوحيدة بين أحداث تاريخ العراق المعاصر كرس لها اكثر من رسالة واحدة على الصعيد الجامعي في الخارج. ففي العام ١٩٥٤ قدم عبد الله الفياض اطروحته الموسومة بـ «الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠» الى الجامعة الامريكية ببيروت فنال عنها شهادة الماجستير، وقد طبعها مرتين تحت العنوان نفسه[2]. وبعد عامين من ذلك التأريخ نال ل.ن. كاتلوف[3] شهادة الدكتوراه من معهد الاستشراق التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية عن رسالته الموسومة بـ إنتفاضة عام ١٩٢٠ الوطنية ـ التحررية في العراق» والتي نشرت عام ١٩٥٨ في كتاب مستقل باللغة الروسية[4] ترجم الى

(١) يعتبر كتاب الدكتور محمد سلمان حسن «طلائع الثورة العراقية. العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى» (الطبعة الثانية، بغداد ١٩٥٨) اول محاولة علمية لتحديد عوامل «ثورة العشرين» في العربية.

(٢) الدكتور عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٦٣، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٧٥ (٤١٤ صفحة).

(٣) هو المستشرق السوفييتي المعروف ليف نيكولا . ييفيبج كاتلوف الذي ترك وراءه مجموعة من الدراسات القيمة عن التاريخ العربي الحديث والمعاصر، منها كتابه «نشوء حركة التحرر الوطني في المشرق العربي اواسط القرن التاسع عشر ـ ١٩٠٨، موسكو ١٩٧٥، ٣٢٤ صفحة (عنه راجع: «آفاق عربية» العدد، ٢، ١٩٧٥، ص ١٣٤ ١٥٢) وكتابه «الاردن» موسكو، ١٩٦٢، ٣٦٢ صفحة، وكتابه «الجمهورية العربية اليمنية»، موسكو، ١٩١٧، ٢٨٦صفحة.

(٤) ل. ن. كاتلوف، إنتفاضة عام ١٩٢٠ الوطنية التحررية في العراق، موسكو، دار نشر اكاديمية العلوم السوفيتية، ١٩٥٨، ٢١٤ صفحة للتفصيل عنه راجع كتابنا «ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي» بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٠ ـ ٥٧، ٨٦.

العربية ترجمة مشوهة مشحونة بالاخطاء[٥].

وفي العربية يعتبر «تاريخ القضية العراقية» لشاعر الثورة وخطيبها محمد مهدي البصير اول كتاب تطرق الى جوانب مهمة من احداث «ثورة العشرين»، وهو كتاب يدخل اليوم في عداد المصادر الأصيلة لدراسة الثورة وذلك بحكم كون مؤلفه شاهد عيان لما يروي من وقائع[٦].

أما على الصعيد الخارجي فان اول دراسة موضوعية عن «ثورة العشرين» فانها تعود الى العام ١٩٢٢، وهي من تأليف البروفيسور ف.أ. كوركو-كرياجين بعنوان «حركة التحرر الوطني في المشرق العربي. بلاد ما بين النهرين»[٧]. ومن المفيد ان نشير الى ان المؤلف أورد في مثل ذلك الوقت المبكر بالنسبة لتأريخ «ثورة العشرين» معلومات مهمة عنها تبين بوضوح بعدها التحرري وهو يستند في تقويمه لاحداث الثورة الى حقائق وردت في المصادر البريطانية وعلى لسان المسؤولين الانكليز وصحافتهم. ومن بين المعلومات المهمة التي يوردها البروفيسور كرياجين في هذا المجال حماس رئيس حزب الاحرار ورئيس الوزراء البريطاني السابق اسكويث لاستغلال ما اسماه بفشل «مغامرة لويد جورج وتشرشل[٨]... في بلاد ما بين النهرين». وقد بلغ الأمر بأسكويث حد ان يطالب الحكومة البريطانية بترك «ولايتي الموصل وبغداد لشأنهما والاحتفاظ بولاية البصرة لوحدها». وكان إستنتاجاً موضوعياً ومعبراً ما ذكره كرياجين بصدد نتائج ثورة العشرين، حينما كتب يقول:

---

(٥) نشر الدكتور عبدالواحد كرم في العام ١٩٧١ الترجمة العربية لكتاب كاتلوف تحت عنوان «ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق»، واعادت «دار الفارابي» في بيروت نشر «طبعة ثانية منقحة» للكتاب في العام ١٩٧٥ وقد راجعها الاستاذ عبدالرزاق الحسني مصححاً العديد من الهفوات التي وردت في الطبعة الاولى من الكتاب، ولا سيما ما كان يتعلق منها باسماء المواقع والاعلام. ولكن، مع ذلك، فأن الترجمة بحاجة الى اعادة نظر جذرية لما ورد فيها من تشويه غير مقصود لمقاطع وفقرات مختلفة مما اثر بصورة ملموسة على قيمتها العلمية وأدى الى تكوين تصور خاطيء لدى العديد من القراء حول الكتاب.

(٦) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، الجزء الاول، بغداد، ١٩٢٣.

(٧) ف. أ. كرياجين، حركة التحرر الوطني في المشرق العربي. بلاد ما بين النهرين.. «الشرق الجديد» (مجلة) باللغة الروسية، موسكو، الكتاب الثاني ١٩٢٢، ص ٢١٢ - ٢٤٨، للتفصيل عن البحث وصاحبه راجع «ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي»، ص ٢٨-٣٨.

(٨) كان لويد جورج رئيسا للوزراء وتشرشل وزيراً للمستعمرات ايام «ثورة العشرين».

«ورغم كل هذه المعارضة في الصحافة وفي البرلمان فانه ليس من السهل على المستعمرين الانكليز التنازل عن نفط ما بين النهرين... لذا فانهم يجهدون انفسهم في البحث عن اسباب الانتفاضة والمسؤولين عن وقوعها، لكنهم لا يجدون تلك ولا اولئك حيثما يجب ان يجدوها ويجدوهم... فهم يرون اسباب الانتفاضة في تاخير توقيع معاهدة السلم مع تركيا[9] ... وفي رد الفعل العفوي بين السكان المتخلفين ضد الانظمة البريطانية... وهكذا فان سبباً واحداً «لا» يراود الانكليز وهو انهم ظهروا في بلاد ما بين النهرين محتلين قساة يحاولون إستغلال البلاد باستهتار مبعدين باساليبهم الكولونيالية الصرفة كل فئات الشعب عن انفسهم...».

ورغم ان الدراسات والبحوث عن «ثورة العشرين» قد توالت بعد ذلك وبعدد من اللغات. الا ان جوانب مهمة من صفحاتها المشرقة لا تزال بحاجة الى التقصي العلمي الدقيق والشامل. ولتوضيح ما نقول نقتصر هنا على ذكر بعض النماذج القليلة فقط.

فقبل كل شئ ان ما دون حتى الان من مذكرات ومشاهدات الذين اشتركوا في صنع أحداث الثورة يؤلف نتاجاً متواضعاً لا يتناسب مع حجمها في شئ. فانه لا يتعدى عدداً قليلاً من الكتب اهمها، فضلا عن كتاب محمد مهدي البصير الأنف الذكر، «الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠» الذي نشره فريق المزهر آل فرعون في العام ١٩٥٢، و «معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠» الذي نشره محمد علي كمال الدين سنة ١٩٧١، وفضلا عن قلته إقتصر ذلك النتاج على تسجيل انطباعات اناس ينتمون الى فئة إجتماعية واحدة لعبت دوراً مهماً في الثورة، ولكن كان بوسع المعنيين ايضاً جمع مادة خام قيمة من اناس آخرين الفوا وقود الثورة، اناس تحتفظ ذاكرتهم بحقائق مفيدة ومعبرة بوسعها تزويد المؤرخ بادوات إضافية للغوص في أعماق الوقائع التي يعالجها، فيتسنى له بذلك تحديد دوافعها المحركة وعواملها الكامنة بصورة أفضل وان تجربة ذاتية اجريتها عام ١٩٧٨ بمساعدة أحد طلابي المتميزين في منطقة السماوة أثبتت إمكانية تحقيق هذه المهمة وجدواها[10].

ومما يؤسف له حقا ان الوقت قد ادركنا، أوكاد يدركنا، فعلينا ان نستعجل الخطى لجمع ما تبقى من الكنز الثمين قبل ان يتحول الى أطلال او يوارى الثرى نهائياً.

---

(٩) يقصد «معاهدة سيفر» التي وقعها الحلفاء مع تركيا في آب عام ١٩٢٠.

(١٠) اقصد به السيد رجاء احمد بهيش الزبيدي الذي كان من طلاب قسم الاعلام المتميزين بكلية الآداب، فقد كلفته بتسجيل احاديث عدد كبير من الذين اشتركوا في احداث السماوة ايام «ثورة العشرين». وان المعلومات التي وردت في احاديثهم ساعدتني كثيراً في تحديد عوامل الثورة ومقدماتها ضمن الفصل الاول من كتابي الموسوم بـ «دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية» (بغداد، ١٩٧٨).

لا يخفى ما لصحافة «ثورة العشرين» من أهمية. فان مجرد إصدار جريدتي «الفرات» و «الاستقلال» باسم الثورة يشير الى تحول نوعي مهم في اسلوب نضال العراقيين ونمو دور الفئة المثقفة في ذلك النضال. وتدخل الجريدتان، دون شك، ضمن اروع ما تركته الثورة، كما تؤلفان واحدة من أنصع صفحات الصحافة العراقية، وتأتيان في صدر قائمة المصادر الاصيلة التي لا غنى عنها بالنسبة الى اي مؤرخ يتصدى لمعالجة أحداث الثورة من جوانبها كافة. ولكن رغم ذلك لم يستخدم المؤرخون حتى اليوم جريدتي «الفرات» و «الاستقلال» لتحديد دور المثقفين في «ثورة العشرين»، ولدراسة دوافع الثورة واحداثها الا في نطاق ضيق يقترب من العدم فعلياً. لذا فان الغموض والتناقض والخطأ لا يزال يكتنف جوانب مهمة من تأريخ صحافة «ثورة العشرين»، بما في ذلك حتى تواريخ صدورها[11]، مع العلم ان المؤلفين العراقيين انفسهم يعدونها عن حق «لسان الثورة بما للكلمة من معنى[12]».

ولا نغالي إذا قلنا ان كل عبارة وردت في صحافة «ثورة العشرين» بحاجة الى الدرس والتأمل، الأمر الذي من شأنه ان يوصلنا الى إستنتاجات مهمة بالنسبة لتأريخنا المعاصر

وهنا اقتصر على ذكر نموذج نادر ورد في جريدة «الفرات» والذي يعد اول تقويم صحيح وخطير لشخصية نوري السعيد. ففي وقت كان يعد نوري السعيد من الوطنيين البارزين العاملين في سبيل القضية العربية نشرت «الفرات» رسالة تقول عنه ما نصه:

«سوف ترفعون شأن القطر وتعلون مكانته في انظار الامم والشعوب بهذا المظهر الشريف الذي تظهرون به من حين لآخر كأمة راقية متحدة تطلب حقها الطبيعي بالاستقلال التام، مما حمل كثيراً من الامم على ان تفكر فيكم وتهتم بمصيركم، وخصوصاً تلك الدولة التي تحتل جيوشها بلادكم اليوم. فأن حركات ساستها وتصريحات رجالها وأقوال صحفها تدل دلالة واضحة على ما يخامرها من القلق العظيم والاهتمام الكبير باحوال العراق. أصبحت هذه الدولة تسعى السعي الحثيث للمحافظة على نظام

---

(١١) خصصنا لهذا الموضوع المهم بحثاً مستقلاً عنوانه «من تاريخ صحافة ثورة العشرين».

(١٢) ابراهيم الوائلي، ثورة العشرين في الشعر العراقي، بغداد ١٩٦٨ ص ١٥.

حكمها الحالي في العراق مع تغيير طفيف تهدئة للخواطر الثائرة وتسكيناً للنفوس في الوقت الحاضر، وقد عَلِمَتْ انها لا تنجح وحدها في الوصول الى غايتها هذه بدون مساعدة بعض ابناء البلاد نفسها، فبذلت جهدها للحصول على ذلك، وتوهمت انها نجحت في تسخير بعض العراقيين الى مآربها هذه... ربما يحضر اليكم من الشام الجنرال نوري السعيد ليقوم بهذه المهمة المشار اليها التي اناطتها به السلطة البريطانية، الا وهي توطيد اركان الاحتلال وتثبيت أقدامه في العراق بمفاوضة العراقيين ودرس أفكارهم وتسكين خواطرهم وتعليلهم بالاماني والمواعيد الكاذبة، وربما إتخذت السلطة المحتلة جميع الوسائل المادية والمعنوية التي من شأنها ان تجعل لكلامه شأناً، ولشخصه قبولاً أينما حل، فتكثر من ذكر إسمه مقروناً بالجهر والثناء عليه، وعلى مبادئه، وتتظاهر باحترامه وتبجيله.... لا يحتاج بعد هذا ان نبين لكم واجبكم الذي تقومون به إزاء هذا الرجل إذا فارقنا اليكم بهذه المهمة؛ وخصوصاً الاجتهاد بمقاطعته، والاعراض عن أقواله، وتحذير الناس من الوقوع في حبائله، والسهر على تتبع خطواته؛ ومراقبة حركاته، وعرقلة مساعيه... لا تبالوا، أيها الاخوان، ولا تقيموا له وزناً ولو ادعى الكلام باسم الملك حسين والملكين فيصل وعبدالله، او باسم المؤتمر العراقي[١٣]، او اي جمعية اخرى، فانه غير مفوض، ولا مرخص، وهكذا يجب عليكم الاعراض عن كل احد يرد عليكم من الشام، وعدم مذاكرته بمسائلكم ما لم يكن بيده تفويض من المؤتمر العراقي الموجود في حاضرة الشام... فلا تفتروا عن ترويج دعوتكم، وبث روح النهضة في الامة بكل

(١٣) للتفصيل راجع الموضوع الرابع في هذا الكتاب.

وسيلة مع المحافظة على قواكم لاستعمالها في حين الحاجة، هذا ونحن ننتظر موافاتكم لنا بالاخبار الطيبة على الدوام.

وفقكم الله للخير والسلام»[١٤].

وينطبق ما ذكرناه بصدد صحافة «ثورة العشرين» على كل ما يتعلق بوثائقها الى حد كبير. فان الوثائق المذكورة التي تعتبر أيضاً من اهم مخلفات الثورة ومن أهم مصادر دراستها، بحاجة الى الجمع والتنسيق والدرس بصورة علمية. وإذا إستثنينا حالات نادرة فان المؤرخين لم يستفيدوا حتى الان من وثائق الثورة لدراسة أحداثها كما يجب.

والأنكى ان يد الباحثين العراقيين والاجانب لم تمتد حتى الان الى مئات الوثائق البريطانية الخاصة بثورة العشرين[١٥]. وربما يكفي ان نشير بهذا الصدد الى ان أياً من صاحبي الرسالتين الجامعيتين عن الثورة، الفياض وكاتلوف، لم يستخدما وثيقة واحدة من تلك الوثائق التي لا شك في اهميتها البالغة، فبوسع الباحث الحصيف ان يتوصل الى كنه أسرار وحقائق مهمة من خلال المعلومات الواردة بين ثناياها، وثنايا مثيلاتها من الوثائق السرية التي غدت في متناول الأيدي منذ زمن ليس بالقصير.

ثانياً ـ «ثورة العشرين» في الوثائق الفرنسية

لم يقتصر الاهتمام باحداث «ثورة العشرين» ونتائجها على طرف دولي واحد، الامر الذي يعتبر مؤشراً اخر لاهمية الثورة وصداها. فان الفرنسيين، مثلاً، لم يولوا أحداث الثورة إهتماماً قليلاً. ففي القسم الخاص ب «بلاد ما بين النهرين» في دار «سجلات وزارة الخارجية الفرنسية» توجد ثلاثة ملفات ضخمة تحمل الأرقام ١٥ و ١٦ و ١٧ تتعلق وثائقها باحداث العراق خلال صيف وخريف عام ١٩٢٠[١٦]. والتي تضم، على ما يبدو، معلومات مهمة بوسعها القاء أضواء جديدة على وقائع الثورة وظروف إنفجارها[١٧]. وعلى سبيل المثال فقط اشير الى الاستنتاجات المهمة التالية التي يمكن التوصل اليها بالاستناد الى الحقائق الواردة ضمن وثيقة واحدة رفعها شوفييه[١٨]، القنصل الفرنسي ببغداد، الى

---

(١٤) «الفرات» النجف، العدد الثاني، السبت ٢٨ ذي القعدة ١٣٣٨.

(١٥) يستثنى من ذلك الدكتور غسان عطية.

(١٦) حقق «مركز دراسات الخليج العربي» بجامعة البصرة مكسباً جديداً بتصويره للوثائق الفرنسية التي نرجو ان تجد طريقها الى دراساتنا الاكاديمية في المستقبل القريب.

(١٧) اشكر الزميلة الدكتورة عالية سوسة لما ابدت من مساعدة لترجمة بعض من الوثائق المذكورة.

(١٨) سجلات وزارة الخارجية الفرنسية.

Direction Politique et Commercial, Mesopotamia, E 314, Ame'e, No. 348, 24, VIII. 1920.

وزير خارجية بلاده مليران بتاريخ ٢٤ آب غلم ١٩٢٠ والتي ارفق القنصل بها تقريراً مفصلاً حول أحداث العراق يومذاك أعده له خصيصاً الاب لويس مارتن «رئيس البعثة الكرملية في بلاد ما بين النهرين»:[١٩]

١ ـ ان الفرنسيين كانوا يولون أحداث العراق اهتماماً خاصاً.

٢ ـ ان تعيين الكولونيل لجمن[٢٠] ضابطاً سياسياً في المناطق المحاذية للحدود السورية لغاية اغتياله على أيدي الثوار لم يكن بمعزل عن حقيقة كونه «ضابطاً سياسياً معروفاً بعدائه لفرنسا» كما ورد في نص الوثيقة.

٣ ـ ان لجمن اثار حفيظة العراقيين «بقساوته معهم والتي تعدت حدود الخيال» كما ورد حرفياً على لسان شوفييه. ولا جدال في ان بوسع المؤرخ ان يعزز اراءه عن اسلوب تعامل البريطانيين مع العراقيين بصورة موضوعية ومقنعة من خلال إستناده الى مثل هذه الوثائق الصادرة عن طرفٍ ثالث.

وحول الموضوع نفسه ورد ما نصه في تقرير الأب لويس مارتن عن أحداث الديوانية وديالى:

«جاءت التعزيزات البريطانية (الى منطقة الديوانية ـ ك.م.)... فبدأت حرب إبادة ضروس لم تحترم فيها النساء ولا الاطفال، وإنتُهِكَتْ حرمة الدور... كانت القوات البريطانية تدمر كل شئ تصادفه في طريقها لتبدو وكأنها لا تحترم اي قانون... ان قوانين الحرب وضعت جانباً، فان ما يجري هنا حرب لا شفقة فيها، حرب تستخدم فيها جميع الاساليب من أجل القتل والتدمير. ويظهر ان هذا هو خط سلوك الانكليز الذين مارسوه في بعقوبة ايضاً عندما قصفوها وصبوا نيرانهم على بساتينها. يدعي الانكليز انهم لجأوا الى هذا العمل بسبب اختفاء العرب داخل البساتين، الا ان اصحابها يؤكدون ان قذائف المدفعية وقنابل الطائرات استهدفت تدمير البساتين لارغام الناس على الرضوخ للسياسة البريطانية.

وفي الواقع ان سلطات الاحتلال غدت في حالة حنق لانها بعد ان ظلت تؤكد على مدى سنوات وبشتى الأساليب على ولاء العرب وحبهم لها إذا بالوقائع تكذبهم بصورة قاطعة لا يمكن دحضها أبداً. لقد امتدت القلاقل من جهة بعقوبة الى خانقين التي قتل ضابطها السياسي، والى شهربان ايضاً».

٤ ـ كان الفرنسيون على إتصال باوساط مختلفة في العراق، منها تبشيرية أجنبية، ومنها سياسية محلية. فكما يبدو من مضمون الوثيقة ان شوفييه كان على إتصال وثيق بطالب النقيب الذي استقى منه بعض معلوماته التي رفعها الى مليران. ولا يخلو من مغزى ان نورد نص ما ذكره شوفييه عن النقيب بعد ان روى الاخير له باستهزاء

---

(١٩) Chauve

(٢٠) هو نفسه الذي قتله ثوار عشيرة الزوبع ايام «ثورة العشرين».

جانباً من تعامل بسطاء الناس مع المسؤولين البريطانيين الذين وقعوا في اسرهم.. يقول شوفييه: «هذا هو الرجل الذي يعتقد البريطانيون انه كرس نفسه لخدمة قضيتهم والذي، على ما يبدو، انهم على استعداد ان يودعوه إدارة الحكومة القادمة في بلاد ما بين النهرين. ساترك لمعاليكم الحكم على مدى النظرة الفاحصة التي ينظر بها حلفاؤنا البريطانيون لتمييز اصدقائهم الحقيقين».

٥ ـ تصرف الثوار مع الاسرى البريطانيين بصورة غير لائقة احياناً وعلى نقيض تعليمات القيادة التي اعتبرت «العناية بهم فرضاً، والتوجه الى اكرامهم حقاً... وتفقد احوال صحتهم ومعاشهم وديعة مقدسة ؛ وأمانة محترمة»[٢١]. ولئن كان ذلك يعبر عن حقد مشروع كامن في النفوس، الا انه يعتبر، في الوقت نفسه، دليلاً على إنخفاض الوعي السياسي. فحسبما يروي شوفييه ان الثوار في بعض المناطق مارسوا أساليب في غاية القسوة مع عدد من الضباط السياسيين البريطانيين الذين اشبعوهم ضرباً بجذوع النخل حتى الموت بعد ان طافوا بهم الشوارع في وضع مزرٍ فوق ظهور الحمير.

ثالثاً ـ الاطار الزمني للثورة

على ما نعتقد ان تحديد الاطار الزمني لثورة العشرين يدخل في عداد المواضيع التي تستحق النقاش العلمي الرصين. فان المؤرخين العراقيين يعتبرون ٣٠ حزيران بداية للثورة لان في ذلك اليوم إعتقلت سلطات الاحتلال في الرميثة رئيس الظوالم شعلان ابو الجون ، فحرره رجاله من السجن بعد قتلهم لاثنين من حراسه. ولا ينكر ان الحادث المذكور ترك رد فعل قوياً في منطقة الفرات الاوسط. ولكن من المعلوم ايضاً ان احداثاً اخطر سبقته لا يمكن فصلها عن صلب الثورة على ما نعتقد. فقبل الثلاثين من حزيران بفترة غير قصيرة انفجرت احداث ثورية دامية مهمة في العديد من المدن والمناطق، بما فيها بغداد والنجف والحلة وغيرها. كانت اكبر حجماً من ان تعتبر جزءاً من مقدمات الثورة. ولا يخفى ان اجتماعات بغداد ومظاهراتها والاصطدامات التي وقعت فيها واعتقال رجالها وأحداثها الاخرى التي سبقت ٣٠ حزيران هي التي حركت العراق باسره، وهي تؤلف، باعتقادنا، إحدى ذروات «ثورة العشرين». ومن المهم ان نشير ايضاً الى حقيقة أساسية اخرى بهذا الصدد، الا وهي ان العديد من العشائر لجأ الى حمل السلاح قبل ٣٠ حزيران، حتى ان اعتقال شعلان ابو الجون كان بسبب قيام عشيرته قبل ذلك التأريخ بخمسة أيام، فرأى حاكم الديوانية الميجر دالي في حجزه وسيلة للقضاء على الحركة حسبما اقر ذلك رئيس الظوالم نفسه [٢٢].

ويكتنف تاريخ نهاية الثورة غموض كبير يحتاج تحديده الى درس علمي دقيق.

---

(٢١) «الفرات»، العدد الخامس، ٢ محرم ١٣٣٩.

(٢٢) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ص ٢٠٢.

رابعاً ـ العوامل والنتائج

يدخل تحديد عوامل «ثورة العشرين» ونتائجها من جميع الاوجه ضمن المواضيع المهمة التي لا تزال بحاجة الى الدرس والتحليل. وبوسع الباحثين ان يتوصلوا الى حقائق واستنتاجات جديدة حول هذا الموضوع المهم من خلال دراسة وثائق الثورة والوثائق البريطانية والصحافة العراقية وغيرها. وهنا اقتصر على ذكر نموذج واحد فقط. فقد اشار بعض المؤرخين العراقيين والاجانب الى تأثير سياسة المحتلين الضريبية في إثارة حفيظة العراقيين ولكن دونما ان يعزز اي منهم ذلك بمصدر من مصادر الثورة نفسها، مع العلم ان المصادر المذكورة، التي تحتل المقام الاول من حيث الاهمية لتوثيق مثل هذا الموضوع، مليئة بشواهد معبرة عنه. فما أبلغ «الفرات» عندما تتوجه الى وكيل الحاكم العام البريطاني قائلة له:

لقد هدمتم هذا الركن بمقالع من السياسة التي اهلكت الحرث والنسل واتت على الاخضر واليابس، فتراب كل منطقة يشهد بانكم سلبتم الحب حتى من منقار الطائر، واستخرجتم المخ من العظم، وضاعفتم الخراج اضعافا للزراع فاصبحوا يسألون الناس الحافا وانتم تسالونهم فوق الجهد وتكلفون نفوسهم فوق الوسع، أهذا عدلكم ؟»[٢٣].

وللبحوث الميدانية في هذا المجال اهمية استثنائية، اذ بوسع المعنيين تثبيت حقائق مهمة حول الموضوع عن طريق تسجيل أحاديث عينات مختلفة من المسنين في مناطق الثورة الرئيسة، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة رسوخ كل ما يتعلق بالظواهر الاقتصادية واثارها في ذاكرة الناس مهما تقدم بهم العمر. فان المواطنة بنية عباس من الكوفة تذكرت .في المئة والثمانية ، من عمرها حب ابن عمها لها وما فعل اهلها بجباة الضرائب ايام مدحت باشا عندما اجتمعوا عليهم واشبعوهم ضربا فولوا هاربين ليأمر الوالي بقطع الماء عن حقول قريتهم لمدة خمس سنوات عقاباً لهم[٢٤].

---

(٢٣) «الفرات» العدد الخامس، ٢ محرم ١٣٣٩.

(٢٤) «الف باء» (مجلة)، بغداد، العدد ٤٧٩، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٧، ص ٢٤ ـ ٢٥.

خامساً ـ صدى «ثورة العشرين»

لم تكن «ثورة العشرين» من الاحداث التأريخية التي يمكن حصرها في إطار داخلي ضيق. ولا شك في ان اي محاولة من هذا القبيل تعتبر تجنياً على الثورة نفسها لا لانها تتعارض كلياً مع المنطق حسب، بل وكذلك لانها تنافي كل المألوف في تأريخ الشعوب. فان «ثورة العشرين»، وفي ضوء قانون الترابط الافقي بين الأحداث، تأثرت باحداث خارجية واثرت في أحداث خارجية بدرجات متفاوتة حتمتها ظروف الزمان والمكان[٢٥].

ان من يعود الى تعليقات الصحافة البريطانية ومناقشات مجلس العموم البريطاني في العام ١٩٢٠ يدرك عمق صدى «ثورة العشرين» على الصعيد الخارجي، وبوسع دراسة جادة للصحافة العربية والفرنسية والتركية والفارسية الصادرة سنة ١٩٢٠ ان يعطينا تصوراً اشمل حول هذا الموضوع.

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد ان المشرفين على أعمال «مؤتمر شعوب الشرق الأول» الذي إنعقد بمدينة باكو في ايلول عام ١٩٢٠ اكدوا في وثائقهم وأدبياتهم التي اصدروها قبل حزيران من العام نفسه على «شعوب تركيا وايران والقفقاس» بالدرجة الرئيسة، فيما تغير موقفهم كثيراً مع انفجار «ثورة العشرين» وانتشار انبائها على الصعيد العالمي، اذ بدأوا يولون بقية شعوب الشرق الاوسط اهتماماً اكبر، وانعكس اسم «بلاد ما بين النهرين» وموضوع «نضال فلاحيها» ضد البريطانيين، ونهب «المستعمرين لثروات ميسوبوتاميا» في كلمات الخطباء ومقررات المؤتمر[٢٦].

---

(٢٥) اشرنا الى هذا الموضوع بشيء من التفصيل في كتابنا الذي يحمل عنوان «دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية» (بغداد، ١٩٧٨، ص ٤٧ ـ ٧٦).

(٢٦) للتفصيل حول الموضوع راجع: «آفاق عربية» العدد ١٢، آب ١٩٧٦، ص ٨٠ ـ ٩٧.

سادساً ـ الاستنتاج

ان الحقائق التي اسلفناها، وغيرها، تبين بصورة مقنعة، فيما نعتقد ان جوانب مهمة من «ثورة العشرين» لا تزال بحاجة ماسة الى ان تدرس بصورة علمية، منها، على سبيل المثال لا الحصر، «دور الفلاحين في ثورة العشرين» و «دور المثقفين في ثورة العشرين» و «دور المرأة في ثورة العشرين» و «موقع المدن في ثورة العشرين» و «خطط الثوار العسكرية» و «وثائق ثورة العشرين» و «ببيليوغرافيا ثورة العشرين» و «ثورة العشرين في الوثائق البريطانية» و «ثورة العشرين في الوثائق الفرنسية» و «احداث ثورة العشرين في ملفات المركز الوطني للوثائق» و «ثورة العشرين في الصحافة العربية» و «ثورة العشرين في الصحافة البريطانية» و «ثورة العشرين في الصحافة التركية والفارسية» و «أحداث ثورة العشرين في جرائد العراق بيشكهوتن ـ التقدم ـ ونجمة كركوك» و «الدعاية المضادة ايام ثورة العشرين» و «الانعكاسات الأدبية لثورة العشرين» وغيرها. ولكن رغم ذلك ان من الصعب جداً ان تحصل مثل هذه المواضيع على «جواز المرور» في اروقة دراساتنا العليا الجامعية بسبب ما يسودها من ذهن مدرسي متزمت، ارستقراطي النزعة والمشرب !. ان مكانة «ثورة العشرين» بالنسبة لتأريخنا لا تختلف كثيراً عن مكانة ثورة عام ١٧٨٩ الكبرى بالنسبة لتأريخ فرنسا، فلنولها عشر معشار ما يولونها من إهتمام. وهنا نقتصر ايضا على ذكر عدد قليل من الشواهد المعبرة ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٨٣٤ و ١٨٣٨ نشر مؤرخان فرنسيان كتاباً وثائقياً عن الثورة الفرنسية يقع في ٤٠ مجلداً[٢٧] وفي اواسط القرن الماضي نشر الاشتراكي الطوباوي الفرنسي، وأحد زعماء ثورة عام ١٨٤٨ لوي بلان ١٢ مجلداً تحت عنوان «تاريخ الثورة الفرنسية»[٢٨]. وفي العام ١٨٨٦ تم تأسيس «كرسي الثورة الفرنسية» بجامعة سوربون، ثم تتابع ظهور الجمعيات والمؤسسات والمجلات الاكاديمية الخاصة بدراسة كل ما يتعلق بادق تفاصيل الثورة وجزئياتها . فان «لجنة جمع ونشر وثائق الثورة الاقتصادية» التي تأسست في مطلع القرن العشرين نشرت لوحدها وخلال تسعة أعوام فقط من نشاطها ٥٧ مجلداً جديداً عن الثورة الفرنسية، وبعد فترة أسست جامعة سوربون «معهد تاريخ الثورة الفرنسية».

هذه مجرد ملاحظات عامة وددت تسجيلها بمناسبة مرور ٦٣ عاماً على حادث تاريخي كبير، عزيز على نفس كل وطني عراقي .

---

(27) Ph.J. Bucher et P.C.Roux Lavergne, Histoire Parlamentaire de la Re'volution Francaise, V.1 — 40, Paris 1834 — 1838.

(28) L.Blanc, Histoire de la Re'volution Francaise, t.1 — 12, Paris, 1847 — 1862.

الموضوع الرابع:

من تاريخ صحافة
«ثورة العشرين»

مقدمة:

لصحافة «ثورة العشرين» تأريخ متميز يحتاج الى الدرس والتحليل بأسلوب من شأنه ان يساعد على فهم أفضل لجوانب مهمة لواحدة من أهم حلقات حركة التحـرر الوطني للشعب العراقي، ولا سيما ما يخص دور المثقفين فيها. فأن جريدتي الثـورة «الفرات» و «الاستقلال» تدخلان ضمن أروع ما تركته «ثورة العشرين» وتؤلفان واحدة من أنصع صفحات الصحافة العراقية وتأتيان، فضـلاً عن كل ذلك، في صـدر قائمـة المصادر الاصيلة التي لا غنىٰ عنها بالنسبة الى أي مؤرخ يتصدىٰ لمعالجة احداث الثورة من جوانبها كافة.

وبالرغم من كل ذلك، وغير ذلك، لم يستخدم المـؤرخون جـريدتي «الفـرات» و «الاستقلال» لدراسة دوافع ثورة «العشرين» وأحداثها الا في نطاق جد ضيق يقترب من العدم فعلياً. ولتوضيح هذه الثغرة الكبيرة في دراسة «ثورة العشرين» أورد هنـا مثالـين معبـرين فقط: الاول منهما يخص كتـاب «الثورة العـراقيـة الكبـرىٰ» للمؤرخ المعـروف عبدالرزاق الحسني[1] الذي يصف كتابه بنفسه كـ«أدق دراسة كتبت حتى الآن عن العوامل والاسبـاب السياسيـة والادبية التي أدت الى نشـوب (الثـورة العـراقيـة الكبـرىٰ) عـام ١٩٢٠»[2]. وعاد الاستاذ الحسني الى مصادر بحثه العربية والانكليزية حوالي ٢٥٢ مرة، ٩٢ منها مكرسة لست صحف عربية وثلاث صحف اجنبية. ومع ان هذا بحد ذاته يدل علىٰ اهمية الصحافة القصوىٰ بالنسبة الى الدراسات التاريخية الحديثة، الا انه لا يرسم لنا أبعاد الصورة التي نحن بصدد توضيحها هنا. فمن خلال تحليل الارقام المذكورة نرىٰ ان الاستاذ الحسني استخدم جريدة «العرب» ٨ مرات مع العلم ان اساطين الاحتلال هم الذين أصدروها قبل اندلاع «الثورة العراقية الكبرىٰ» بمدة غير وجيزة. واستخدم جريدة «العراق» المعاصرة للثورة ٧٤ مرة. ولا بأس في ذلك مطلقاً، بل انه أمر ضروري جداً مع ان الجريدة المذكورة كانت موالية للانكليز ومعادية للثورة، فقد تمكن المؤلف عن طريق محتوياتها من القاء الضوء على جوانب مهمة من أحداث صيف وخريف عام ١٩٢٠ كان من الصعب معرفتها كما يجب دون الاستناد الى جريدة «العراق» بالذات.

---

١ - عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرىٰ، الطبعة الثالثة الموسعة، صيدا، ١٩٧٢.

٢ - وردت هذه العبارة تحت عنوان الكتاب وهي تنطبق عليه، في الواقع، الى حد كبير.

ولا شك في ان المؤلف كانت له حاجة ماسة الى استخدام صحافة الثورة بالمستوى ذاته ان لم نقل اكثر حتى من ذلك، لانها، كما يقر الحسني بنفسه، كانت «تنشر كل ما يتعلق بهذه الحركة المباركة»[3]. الا انه بالرغم من ذلك لم يستخدم سوى جريدة «الاستقلال» النجفية في حالتين فقط وذلك لتوضيح موضوعين احدهما غير أساسي كان في إمكانه التطرق اليه دون الاشارة الى أي مصدر أصلاً[4]. أما بالنسبة الى جريدة «الفرات» التي كانت أفضل وأغنى من جريدة «الاستقلال» من وجوه كثيرة، فان الحسني لم يستخدمها في كتابه نهائياً. ومع انه يشير الى ان كتابه «أدق دراسة كتبت حتى الآن عن. . . صحافة الثورة الوطنية» الا انه لم يكرس لدراسة هذا الموضوع المهم سوى أسطر قليلة عامة تشغل أقل من صفحة واحدة من مجموع صفحات كتابه الثلاثمائة والعشرين[5]. واذا علمنا ان الاستاذ الحسني، كان واحداً من اثنين حررا جريدة «الاستقلال» النجفية التي يعدها «أحد ألسنة الثورة الناطقة وأحد سيوفها البتارة»[6]، توضح لدينا اكثر مدى الغبن الذي لحق بتأريخ صحافة «ثورة العشرين».

أما المثال الثاني فهو كتاب الدكتور عبدالله الفياض «الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠» الذي كان في الاصل رسالة علمية تقدم بها صاحبها الى جامعة بيروت لنيل شهادة الماجستير في بداية الخمسينات، وهذا الكتاب يدخل في عداد أفضل ما ألف عن «ثورة العشرين» حتى اليوم[7]. ولكن مع ذلك لم يول صاحبه صحافة «ثورة العشرين» الحد الادنى مما تستحق من اهتمام. فقد استفاد فقط من العددين الثاني والثالث من جريدة «الفرات» النجفية وذلك لمجرد توضيح مدى تأثر الثوار بالثورة البلشفية في روسيا[8].

---

٣ ـ عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ٢١٤.

٤ ـ استخدم الاستاذ الحسني العددين الرابع والسادس من جريدة «الاستقلال» النجفية، اقتبس من الاول وثيقة مهمة هي «احتجاج الامة العراقية لدى الحكومات الاوروبية على الفظائع التي ارتكبها الانكليز»، واقتبس من الثاني موضوع تنصيب (ابو طبيخ) في دار البلدية بكربلاء (راجع عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ١٣٣ـ١٣٤، ٢١٢).

٥ ـ عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ٢١٤.

٦ ـ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، الطبعة الثالثة، صيدا، ١٩٧١، ص ٨٣ (الهامش).

٧ ـ بينت رايي في الكتاب ضمن مقال نشرته في حينه باللغة الروسية في العدد الخامس للعام ١٩٦٤ من مجلة «آسيا وافريقية اليوم» التي تصدرها اكاديمية العلوم السوفيتية بموسكو.

٨ ـ الدكتور عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٦٣، ص ٢٤٩ ـ ٢٥١، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

من هنا يبدو واضحاً لماذا لا يزال الغموض يكتنف جوانب مهمة من تأريخ صحافة «ثورة العشرين» بما في ذلك حتى تواريخ صدورها، مع العلم ان المؤلفين العراقيين أنفسهم يعدونها عن حق (لسان الثورة بما للكلمة من معنىً)»[9].

الظروف الموضوعية لصدور صحافة «ثورة العشرين» وأطارها الزمني:

لم يكن أمراً غير متوقع في ظروف عراق ما بعد الحرب العالمية الاولى ان تمتلك «ثورة العشرين» صحافتها الخاصة بها، ولا سيما ان المحتلين حاولوا من جانبهم تجريد الفئة المثقفة الثورية العراقية من وسائل العمل الفعال بين الجماهير. فقد أدرك الانكليز جيداً ان الشعب العراقي بلغ مستوىً يفرض وجود صحافة تعبر عن أمانيه وطموحاته وتلبي جانباً من حاجاته الثقافية، لذا حاولوا ملء هذا الفراغ الفكري بأنفسهم وبأسلوب يخدم وجودهم في البلاد. ومن هنا كان اصدارهم لمجموعة من الصحف منذ ان وطئت اقدام قواتهم أرض العراق، ومن هنا ايضاً جاء اهتمامهم الكبير بموضوع الصحافة والطباعة[10].

ولكن ما كان بوسع الانكليز ان يحققوا ما كانوا يبتغونه من سياستهم هذه، الامر الذي جاء توضيحه جلياً على لسان شاعر الثورة البارز محمد مهدي البصير. يقول البصير بهذا الصدد:

ان من «أهم الاغلاط التي أثارت سخط الشعب على الحكومة ووقعت في نفوس المفكرين من ابنائه أسوأ وقع... خنق الحرية الفكرية ومنع اصدار أي جريدة سياسية غير الجرائد الرسمية[11]....وقد أدت مصادرة حرية الصحف في البلاد الى رغبة لا حد لها في قراءة الجرائد السورية الحرة وصحف مصر»[12].

اذن كان من الطبيعي ان تتحول «حرية الصحافة» عشية الثورة الى أحد مطاليب الوطنيين العراقيين الرئيسة. فقد قدم الوفد الذي مثل احدى المظاهرات التي سبقت

---

٩ ـ ابراهيم الوائلي، ثورة العشرين في الشعر العراقي، بغداد، ١٩٦٨، ص ١٥.

١٠ ـ راجع: المركز الوطني للوثائق /File No 51/15-54, 1918; 51/13-86,1918 (Newspapers), 151 15, vol. 11, 3, 1920.

١١ ـ اقتصرت الجرائد الرسمية يومذاك على «العرب» و «تيكهيشتنى راستى» (فهم الحقيقة) باللغة الكردية في بغداد ومن ثم «العراق» و «دار السلام» و «بغداد تايمس» في بغداد ايضاً و «بصرة تايمس» في البصرة و «الموصل» في الموصل و «نجمة كركوك» في كركوك و «بيشكهوتن» (التقدم) في السليمانية.

١٢ ـ محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، الجزء الاول، بغداد، ١٩٢٣، ص ٦٧ ـ ٦٨.

انفجار الثورة بأقل من شهرين عريضة الى وكيل الحاكم العام البريطاني تضم مطاليب المتظاهرين، وكان مطلبهم الثاني «اطلاق حرية الصحافة فوراً ليستطيع الشعب التعبير عن شعوره الوطني ويشرح مطاليبه واحتياجاته»[١٣]، ثم ان تقارير بوليس العاصمة السرية التي تعوذ الى تلك المرحلة تؤكد مراراً ان حرية الصحافة غدت واحدة من المطاليب الاساسية التي نادىٰ بها الخطباء والمجتمعون في الندوات والاحتفالات الدينية. فكما يشير أحد التقارير، طالب محمد مهدي البصير في اجتماع عقد بجامع الحيدرية بتأريخ ١٧ حزيران ١٩٢٠ الجمهور بتقديم احتجاج شديد على تأخر سلطات الاحتلال في الاستجابة لمطاليب الوطنيين العراقيين حول اطلاق الحرية للصحافة، ويشير تقرير آخر الى ان المجتمعين بجامع الوزير يوم ١٥ تموز طالبوا بـ «صحافة حرة».

هذا هو العامل الموضوعي الاول والاساس الذي فرض ظهور صحافة خاصة تنطق بلسان ثوار العشرين الذين كانت بهم، فضلاً عن ذلك، حاجة الى نشرة وطنية تذكي النار في النفوس وتشد العزائم وتوضح أهداف الثورة وتدحض ادعاءات أعدائها وتذيع أنباء مكاسبها وانتصاراتها، ولا سيما بعد ان تضاربت الانباء والآراء في المرحلة الاولىٰ من الثورة.

وهكذا اصدر عدد من المثقفين جريدتين أيام الثورة في مدينة النجف المحررة، احداهما بأسم «الفرات» والاخرىٰ بأسم «الاستقلال». ومما يؤسف له حقاً ان مؤرخي الصحافة العراقية، وغيرهم، تضاربت آراؤهم حول تأريخ صدور هاتين الصحيفتين اللتين كان من المفروض ان تنالا اهتماماً من لدنهم يفوق اهتماماتهم الاخرىٰ في ميدان الصحافة العراقية التي دشنت الثورة، باعترافهم، بداية مهمة لمسارها الشائك[١٤]. فبالرغم من ان جريدة «الاستقلال» أشارت الى تواريخ صدور اعدادها بالتقويمين الهجري والميلادي الا ان العديد من المؤلفين والباحثين ذكروا يوم صدور عددها الاول بصورة غير صحيحة، فقد أضاف «كشاف الجرائد والمجلات العراقية» يومين كاملين الى تأريخ صدور «الاستقلال» حينما عد الثالث من تشرين الاول عام ١٩٢٠ بداية «لظهور عددها الاول في النجف»[١٥]. وهذا ما فعله ايضاً كل من روفائيل بطي وفائق بطي، وهما من أبرز من عملوا في ميدان الصحافة العراقية وأرخوا لها[١٦]. والغريب في الامر ان فائق بطي نشر على الصفحة ٥٥ من موسوعته الصحفية صورة الصفحة الاولىٰ من جريدة

---

١٣ - راجع: فائق بطي، الصحافة العراقية. ميلادها، تطورها، بغداد، ١٩٦١، ص ٢٦.

١٤ - يقول فائق بطي بهذا الصدد: «عندما اندلعت شرارة الثورة العراقية في حزيران عام ١٩٢٠، نجح الثوار في فرض ارادة الشعب بانتزاع صحافة رأي من السلطات البريطانية.. تقود الرأي العام الى التآلف والاتحاد من أجل نيل الاستقلال الناجز» (فائق بطي، صحافة العراق، تاريخها وكفاح اجيالها، بغداد، ١٩٦٨، ص ٤١.

١٥ - «كشاف بالجرائد والمجلات العراقية» اعداد زاهدة ابراهيم، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٢ - ٢٣.

١٦ - راجع: روفائيل بطي، الصحافة في العراق، القاهرة ١٩٥٥، ص ٧٦، فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، ١٩٧٦، ص ٥٤).

«الاستقلال»، والاغرب ان بحث واحد من هؤلاء الذين يعدون الثالث من تشرين الاول عام ١٩٢٠ تاريخ صدور العدد الاول من جريدة «الاستقلال» يحمل عنوان «صحافة ثورة العشرين» دون زيادة او نقصان[١٧].

اما مؤلف «الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية» الدكتور منير بكر التكريتي فقد اختزل من تأريخ صدور العدد الاول من جريدة «الاستقلال» ١٣ يوماً حينما اكد انها صدرت «في الثامن عشر من ايلول عام ١٩٢٠ طافحة بالمقالات وآراء المجتهدين من رجال الدين وفتاواهم»[١٨] مع العلم أن العدد الاول من «الاستقلال» يخلو كلياً من أي مقال او رأي او فتوى لأي مجتهد او رجل دين أياً كان [١٩]. ومن الجدير بالذكر ان اليوم الذي يشير اليه الدكتور هو تأريخ موافقة «المجلس البلدي والمجلس العلمي» على طلب منح الامتياز الذي تقدم به السيد محمد عبدالحسين «لحضرة قائممقام النجف الاشرف» نور السيد عزيز بتأريخ الخامس عشر من أيلول عام ١٩٢٠.

والاغرب من هذا كله ان مؤرخاً واحداً لم يذكر تأريخ صدور جريدة «الفرات» بالتقويم الميلادي بصورة صحيحة او دقيقة، بل ان اغلبهم قد اخطأ حتى في تحديد تاريخها الهجري الذي اقتصرت الجريدة على ذكره في صدر اعدادها جميعاً؛ فقد عد عبدالرزاق الحسني[٢٠]، ومن بعده آخرون (روفائيل بطي[٢١] وفائق بطي[٢٢] والدكتور منير بكر التكريتي وغيرهم)[٢٣]، «غرة المحرم ١٣٣٩، ١٥ ايلول ١٩٢٠» يوم صدور العدد الاول من جريدة «الفرات» بينما ان الخامس عشر من ايلول عام ١٩٢٠ هو بالتحديد يوم صدور العدد الخامس والاخير من الجريدة المذكورة. اما صاحبة «كشاف بالجرائد والمجلات العراقية» فقد اختزلت من التأريخ المذكور آنفاً ثلاثة أيام بأن جعلت الثاني عشر من ايلول بداية لصدور العدد الاول من «الفرات»[٢٤].

---

١٧ ـ يعقوب يوسف كوريا، صحافة ثورة العشرين، بغداد، ١٩٧٠، ص٢٢.

١٨ ـ منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من (١٨٦٩م ـ ١٩٢١م)، بغداد، ١٩٦٩، ص ٧١.

١٩ ـ ان كل ما ورد في العدد الاول من «الاستقلال» لم يتعد مقالا افتتاحياً صغيراً بمناسبة صدور الجريدة و «قدوم كوكس وسياسة انكلترا في العراق» و «ولسن والاستقلال» و «انباء القتال» و «انباء من المنابع الانكليزية».

٢٠ ـ عبدالرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، ص ٢١٤، تاريخ الصحافة العراقية، ص ٨٠ ـ ٨١.

٢١ ـ راجع ص ٦٢ ـ ٦٣ من كتابه «الصحافة في العراق».

٢٢ ـ ومن الغريب، مرة اخرى، ان الاستاذ فائق بطي نشر صورة الصفحة الاولى من جريدة «الفرات» (راجع: فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، ص ٤٩).

٢٣ ـ منير بكر التكريتي، المرجع السابق، ص ٧١، عبدالرزاق الهلالي، الشاعر الثائر الشيخ محمد باقر الشبيبي، بغداد، ١٩٦٥، ص ٤٨.

٢٤ ـ راجع: زاهدة ابراهيم، المرجع السابق، ص ١٣٨.

ومــع ان الاستاذ سليم طه التكـريتي هو أفضـل من كتب عن صحافـة «ثورة العشرين» حتىٰ الآن[٢٥] الا انه أضاف شهراً ويوماً واحداً الى التأريخ الصحيح لصدور العدد الاول من جريدة «الفرات» بالتقويم الميلادي، فقد جعل من «يوم السبت الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٣٨ هجرية» يوافق «اليوم الثامن من شهر ايلول سنة ١٩٢٠»[٢٦].

وفي الواقع ان الدكتور علي الوردي هو الوحيد الذي اقترب كلياً من تحديد التأريخ الصحيح لصدور العدد الاول من «الفرات» الا انه اختزل مـع ذلك، يومـاً واحداً من التأريخ المذكور بسبب الاختلاف في تحديد بداية شهر ذي القعدة الذي شهد ميـلاد الجريدة الاولىٰ للثورة، فحسب رأيه ان صدور العدد الاول من «الفرات» صادف يوم السادس من آب عام ١٩٢٠، ولكن الوردي أضاف، مقابل ذلك، ستة ايام الى تاريخ العدد الثاني، ويومين الى عمر الجريدة حينما عد ٢٠ آب تاريخاً لصدور العدد الثاني والسابع عشر من أيلول تاريخاً لصدور العدد الاخير من «الفرات»[٢٧].

صدر العدد الاول من جريدة «الفرات»، كما ورد في صدر صفحتها الاولىٰ، يوم السبت المصادف ٢١ ذي القعدة عام ١٣٣٨ هجرية، وطبقاً لما يتبع في معرفة التاريخ الميلادي المقابل للتاريخ الهجري، وحسبما ورد في الصحف الصادرة آنـذاك يصادف السبت الاول من شهر آب، الذي صدر فيه العدد الاول من جريدة «الفـرات»، اليوم الســابع من آب عــام ١٩٢٠، الامر الذي يجب تثبيتـه في تأريـخ الثورة والصحـافة العراقية[٢٨].

صدرت من جريدة «الفرات» خمسة اعداد فقط، وقد صادف صدور عددها الاخير يوم الاربعاء الثاني من غرة محرم عام ١٣٣٩، أي الخامس عشر من أيلول عام ١٩٢٠،

---

٢٥ ـ في بحثه «صحافة ثورة العشرين» المنشور في مجلة «المورد»، المجلد الخامس، العدد الرابع، ١٩٧٦، ص ٧ ـ ١٦، وفي الواقع لا يقل الكراس الذي أصدره عبدالرسول حسين وعدنان حسين بعنـوان «صحافة ثورة العشرين وموقف صحف بغداد من الثورة» (بغداد، ١٩٧٠) اهمية عن بحث سليم طه التكريتي، مع ان المؤلفين وقعا في اخطاء غـير قليلة منها، عـلى سبيل المثـال، قولهمـا ان جريـدة «الاستقلال» قد توقفت عن الصدور بعد ظهور عددها السابع.

٢٦ ـ المرجع نفسه، ص ٨.

٢٧ ـ الدكتور علي الوردي، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث، الجزء الخـامس، القسم الاول، بغداد، ١٩٧٧، ص ٣١٥ ـ ٣١٦.

٢٨ ـ ثبتت هذه الحقيقة لأول مرة في العام ١٩٧٨ وذلك في كتابي الموسوم بـ «دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية» (ص ١٠٤ ـ ١٠٥).

وهي كانت تصدر بأربع صفحات، وبحجم صغير نسبياً (٣٤ × ٢٠سم). ولكن حسبما يبدو من افتتاحية العدد الاول من الجريدة كان صاحبها ينوي توسيع حجمها، فقد ورد فيها: «...ولكن الافاضل من الخارج والداخل جعلنا نقدم على غير عدة فأصدرناها على هذا الحجم الصغير مؤقتاً»[٢٩].

أشرف الشيخ محمد باقر الشبيبي بن الشيخ جواد شبيب (١٨٨٩ ـ ٧ حزيران ١٩٦٠)[٣٠]، أحد مؤسسي جمعية حرس الاستقلال السرية، على اصدار جريدة «الفرات» وحرر بنفسه معظم مقالاتها. ومع ان «الفرات» تصف نفسها بأنها جريدة اسبوعية الا انها لم تصدر، على العكس من جريدة «الاستقلال»، بصورة منتظمة.

اما جريدة «الاستقلال» فقد صدر عددها الاول في يوم السبت المصادف ١٨ محرم عام ١٣٣٩ هجرية، أي في اليوم الاول من تشرين اول سنة ١٩٢٠ ميلادية. وكانت الاستقلال تصدر بصفحتين فقط ولكن بحجم اكبر من «الفرات»، وقد بلغ مجموع ما صدر منها ثمانية اعداد غطت بمجموعها النصف الاول من شهر تشرين الاول فقط (من ١ الى ١٤ منه)، فهي صدرت في الاسبوع أربع مرات بصورة منتظمة باشراف محمد عبدالحسين الكاظمي وعبدالرزاق الحسني الذي ذكرته الجريدة نفسها بأسم عبدالرزاق البغدادي[٣١]. وكانت «الاستقلال» تطبع بمطبعة الشيخ صادق الكتبي في النجف التي كانت مطبعة صغيرة جلبها صاحبها من الهند لطبع الرسائل الدينية.

ان مجموع ما صدر من جريدتي الثورة، اذن، بلغ ١٣ عدداً فقط، ولم يتجاوز عمر صحافة «ثورة العشرين» اكثر من ٥٣ يوماً تعادل حسب المقاييس جميعاً ردحاً طويلاً بالنسبة للاحداث التي حفلت بها دون النظر عن قصرها الزمني المفروض.

يكمن السبب الحقيقي لقصر عمر صحافة «ثورة العشرين» وقلة اعداد جرائدها في أمرين أساسيين، يتعلق الاول منهما بتأخر المثقفين في اصدار صحف تنطق بلسان الثورة، الامر الذي يعكس انعدام بعد نظر سياسي كاف لدىٰ القيادة، فقد مرت ٦٩ يوماً على اندلاع الشرارة الاولىٰ للثورة في الرميثة قبل ان يباشر الثوار بأصدار صحافة خاصة بهم، مع العلم ان الطرف المقابل حولت صحافته الى أداة فاعلة لتشويه الاذهان والى عامل مساعد للحيلولة دون انتشار نيران الثورة في المناطق الاخرىٰ. فقد ادت جريدة «بيشكه‌وتن» (التقدم) الكردية، مثلاً، دوراً واضحاً في هذا المجال[٣٢].

---

٢٩ ـ «الفرات»، النجف، العدد الاول، ١١ ذي القعدة ١٣٣٨.

٣٠ ـ هو شقيق الشيخ محمد رضا الشبيبي ومحمد حسين الشبيبي، عرف بمواقفه الوطنية منذ العهد العثماني. وكان الشيخ باقر الشبيبي يشرف على طبع منشورات الثورة منذ اندلاعها.

٣١ ـ لقاء مع الاستاذ عبدالرزاق الحسني بتاريخ ١٩٧٨/٩/٧.

٣٢ ـ للتفصيل راجع: الدكتور كمال مظهر احمد، المرجع السابق، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

أما السبب المهم الآخر فقد نجم عن الظروف الصعبة التي عاشتها الثورة نفسها، فحسبما يذكر احد المطلعين على احداثها ان جريدة «الاستقلال» «صدرت بدراهم شاب كان لاجئاً للثوار»[٣٣]. ويتحدث الحسني «مدير شؤون الاستقلال»[٣٤] عن «ندرة الورق» وصعوبة الحصول عليه في تلك الايام العصيبة[٣٥]، كما تحدثت «الفرات» في افتتاحية عددها الاول عن «قلة المعدات الآلية، فلا ورق كثير ولا مطبعة كاملة». وبالاسلوب نفسه تشير جريدة «الاستقلال» في افتتاحية عددها الاول الى «قلة العدة والوسائل»[٣٦].

ولكن مع قلة اعداد جرائدها ومحدودية امكاناتها فأن صحافة «ثورة العشرين» قمينة بكل اهتمام، جديرة بالتقويم.

تقويم صحافة «ثورة العشرين»:

قبل كل شيء نؤكد ان صحافة «ثورة العشرين» تعد مؤشراً مهماً لما حدث من تحول نوعي ملموس في نضال العراقيين وأسلوب تحركهم السياسي بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة، فأن اصدار المثقفين لجريدتين تنطقان بأسم الثورة لا يعد خطوة نوعية مهمة الى امام حسب، بل هو كذلك تجسيد لأرادة فئة مؤثرة جديدة ظهرت فوق المسرح وقدر لها ان تؤدي دوراً كبيراً في التأريخ السياسي والفكري المعاصر للعراق. وقد وجدت هذه الحقيقة تعبيراً واضحاً لها حتى في اسمي الجريدتين وفي شعاراتهما الرئيسة. فالهدف السياسي الاساس للثورة ولمجمل الحركة الوطنية يومذاك كان «الاستقلال»[٣٧]، وقلب الثورة النابض من أجل الاستقلال كان «الفرات». وفوق أسمها زينت جريدة «الاستقلال» صدر اعدادها بشعار « لا حياة بلا استقلال»، الذي غالباً ماكان يكرره البصير في خطبه عشية

---

٣٣ ـ راجع: محمد علي كمال الدين، معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠، بغداد، ١٩٧١، ص ٧٩. يؤكد الحسني ان المقصود بالشاب المذكور هو الشيخ عبادي الحسين من رؤساء آل فتلة، وهو والد النائب اركان العبادي والطيار كاظم العبادي (لقاء مع الاستاذ عبدالرزاق الحسني بتاريخ ٦/١٠/١٩٨١).

٣٤ ـ هكذا ورد في صدر الصفحة الاولى من اعداد الجريدة.

٣٥ ـ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ص ٨٢.

٣٦ ـ «الفرات»، العدد الاول، «الاستقلال»، النجف العدد الاول، ١٨ محـرم ١٣٣٩، ١ تشرين اول ١٩٢٠.

٣٧ ـ بلغ تمسك صاحب جريدة «الاستقلال» السيد محمد عبدالحسين بأسمها درجة انـه رفض اقتراحاً يقضي بجعل «الثورة» اسماً لجريدته. وقد حاول عشية الثورة ان يحصل على امتياز اصدار جريدة بالاسم نفسه في بغداد، الا ان سلطات الاحتلال رفضت الموافقة على طلبه بهذا الصدد.

الثورة وفي أيامها. وحقاً ان فكرة الاستقلال استحوذت على افكار المثقفين الوطنيين العراقيين ومشاعرهم بحيث لم يكن من غير المتوقع او من غيز الطبيعي ان تصدر في ايام الثورة وفي آن واحد جريدتان تحملان اسم «الاستقلال» نفسه[٣٨].

ويمكن الوقوف بصورة أفضل على اهداف صحافة «ثورة العشرين» ومن خلالها على التوجهات العامة للمثقفين الوطنيين عن طريق مقتطفات وردت في جرائد الثورة نفسها. فأن «الاستقلال» حددت في افتتاحية عددها الاول اهداف صحافة الثورة بالعمل من أجل «رد أضاليل المحتلين وتهمهم» ونشر «مظالمهم البربرية» و «رفع الستار عن حقيقتهم» و «توضيح مطالب الامة المشروعة لدى العالم» واذاعة «انباء المعارك والحوادث المحلية». وأرادت «الاستقلال» أن تكون وسيلة «توقف الامة على الحالة السياسية التي يتبدل مجراها كل حين» فتريها «مستقبلها الذي يتراءى من خلال الحوادث الجارية» فيغدو من الممكن توضيح «السبل التي يتحتم سلوكها لبلوغ الغاية المقدسة». ومن أجل كل ذلك كانت «الاستقلال» تطمح في ان تبلغ «شأن الجرايد الكبيرة الحرة في البلاد الراقية».

أما الشيخ الشبيبي فقد أراد من «الفرات» ان تكون وسيلة «تنمو بها حركة الافكار» وتتم بواسطتها «أسباب النهضة ودواعي الاستقلال»[٣٩].

نشرت جريدتا الثورة، ولا سيما «الفرات» منهما، مقالات سياسية عديدة بروح حماسية عالية بلغت حد التطرف في أحيان كثيرة، وبأسلوب لغوي رفيع قلما وجد له مثيل في صحافة العراق من قبلهما او بعدهما. ولمجرد الاستدلال فقط نقتطف من «الفرات» بعضاً من أقوالها المعبرة.

خاطبت «الفرات» في افتتاحية عددها الاخير وكيل الحاكم العام البريطاني في العراق ارنولد ولسن الذي تركز حقد الجميع عليه اكثر من غيره، هكذا:

«هون عليك يا ممثل الدولة الانكليزية. ان الامة التي ناصبتها العداء وحكمت فيها السيف وأرقت دماءها وأزهقت أرواحها عداء محضاً وتحكماً صرفاً بلا خوف من الحق ولا وجل من العدل ستقف وأياك امام محكمة التاريخ ليعلم من هو المجرم الذي أتلف النفوس وجنى على البشرية بلا رحمة ولا عطف، فالويل لمن صبغ الارض بدماء الابرياء»[٤٠].

---

٣٨ - اصدر عبدالغفور البدري الجريدة الثانية باسم «الاستقلال» في بغداد بتاريخ ٢٨ ايلول عام ١٩٢٠.

٣٩ - راجع افتتاحية العدد الاول من «الفرات».

٤٠ - «الفرات»، العدد الخامس، الاربعاء، ٢ محرم ١٣٣٩.

وفي افتتاحية اخرى لها بعنوان «ضلال الانكليز ونظرة في مجلس المبعوثين» تقول «الفرات»:

«شاءت حكومة الاحتلال ان ترينا كل يوم نوعاً جديداً من الباطل، وشاءت الامة ان تدحض كل أنواعه معتمدة على الحجج الدامغة والبراهين القاطعة. فشتان ما بين الفريقين، فريق يؤيد الباطل لأنه باطل، وفريق ينكره ويؤيد الحق».

واختتمت «الفرات» مقالتها بالقول:

«لا ندري على أي قانون تستند حكومة الاحتلال إذا سئلت عن تأليف مجلس النواب القديم ـ أولئك الذين لم يكن للامة أقل اعتماد على مداركهم واخلاصهم، وأزيدك انها لم تكن تعرف اسماءهم ومازالوا الى الآن، أي حتى بعد فوات زمانهم وانقضاء أوانهم، مجهولين عندها لا تعرف أحداً منهم، فكيف جاز للأنكليز ان يؤلفوا مجلساً على هذه الصورة باطلاً لا تقبله الامة من كل الوجوه لأنه فاسد من كل الوجوه»[٤١].

ووردت في جريدتي الثورة معلومات مهمة كثيرة لم يتطرق اليها المؤرخون مطلقاً او انهم عالجوها بصورة مقتضبة يعوزها السند المادي المقنع احياناً، منها موقف الحركة الوطنية من النفط العراقي ومن نوري السعيد، وهما الموضوعان اللذان نعود الى تفصيلاتهما فيما بعد، ومنها ايضاً موقف الهنود المسلمين في جيش الاحتلال وموضوع الباخرة الانكليزية التي استولى عليها الثوار وأمور اخرى كثيرة. فبالنسبة الى الموضوع الاخير، مثلاً، لم يتحدث لنا احد بالاسلوب الواضح والشيق والدقيق الذي تروي به جريدة «الاستقلال» تفصيلات قصة الاستيلاء على الباخرة التي أقضت مضاجع الثوار في منطقة السماوة، ففي الصفحة الاولى من عددها الخامس نشرت «الاستقلال» الرسالة المؤرخة ٢٠ محرم ١٣٣٩ التي بعثها الحاج صفر رئيس الجوابر وعبد علي الشيخ حيدر الى «حجة الاسلام والمسلمين آية الله مولانا شيخ الشريعة دام ظله العالي» يخبرانه فيها بالاستيلاء على الباخرة بالاسلوب التالي[٤٢]:

«نبشركم ان الباخرة الحربية التي تعطلت قبالة جماعة وناس

---

٤١ ـ «الفرات»، العدد الرابع، السبت، ١٣ ذي الحجة ١٣٣٨، المقال الافتتاحي.

٤٢ ـ ننقلها دون تصرف او الاشارة الى الاخطاء والهفوات اللغوية.

وفالح حاصرها المجاهدون من كل جانب ومنعوا تحليق الطيارات عليها التي تريد امداد المحصورين بالذخيرة حتىٰ اذا ما نفدت ذخيرتهم كتبوا مكاتيباً الى حاكم الناصرية وترجوا من وناس ايصالها الى هناك فاتىٰ بالمكاتيب الى حضرة الشيخ عبدعلي وقد احرقها الشيخ بالنار، وبعد ذلك خرج من الباخرة نفر هندي وشكىٰ الى فالح الجوع، فاشار عليه فالح بالتسليم هو ومن معه من الهنود المسلمين فأبىٰ الهندي قائلاً ان معهم سبعة من البريطانيين، ثم ارشدناهم على ان يقتلوا البريطانيين، فقتلوهم ليلة الاحد ١٩ محرم وخرجوا من الباخرة فاستولينا عليها وعلى جميع ما فيها.

وأما الغنائم فمدفعان كبار مع قنابل كثيرة وخرطوش (فشك) ورشاش واحد ومع الباخرة دوبة عدد ٢، وعدد الاسرىٰ واحد وثلاثون هندي.

وبعد استيلائنا على الباخرة جائت الطيارة ورمت قنابلها فقتلت مجاهداً.

أما الخط الحديدي فقد باشر الحاج محمد في تخريبه»[٤٣].

وهناك وثائق تاريخية نادرة وردت نصوصها وتفصيلات اصدارها ضمن مواد جريدتي «الفرات» و«الاستقلال»، وهي مهمة جداً لانها تلقي الضوء ساطعاً على أبعاد الثورة ونشاطات قادتها وانصارها من العراقيين أينما كانوا، الا انها، مع ذلك، لم تجد طريقها الى مؤلفات الذين تصدوا لمعالجة أحداث الثورة. فعلى سبيل المثال فقط نشير الى المذكرة التي قدمها «المؤتمر العراقي» في ٣ تموز عام ١٩٢٠ الى رئيس الوزراء البريطاني مع صور منها الى الحكومات الاخرىٰ، وقد بدأت بالقول:

«لقد ابلغ الشعب العراقي حكومتكم الموقرة غير مرة رغائبه الحقيقية التي تنحصر بطلب الاستقلال السياسي التام طوراً بواسطة المؤتمر العراقي وتارة بواسطة الجمعيات السياسية داخل القطر وخارجه فاعرضت الدولة البريطانية فيما مضىٰ عن الاعتراف بمطالب العراقيين هذه واستعملت السلطة المحتلة في العراق جميع ضروب الشدة والقسوة لكم أفواه الوطنيين وصرفهم عن السعي لنيل الاستقلال التام»[٤٤].

---

٤٣ - «الاستقلال»، العدد الخامس، السبت، ٢٥ محرم ١٣٣٩، ٨ تشرين اول ١٩٢٠، قارن هذا مع ما يرويه المؤرخون الآخرون (راجع مثلاً: السيد محمد علي كمال الدين، المصدر السابق، ص ٢٦١ - ٢٦٣، عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرىٰ، ص ١٥٩).

٤٤ - راجع: «الفرات»، العدد الثاني، السبت، ٢٨ ذي القعدة ١٣٣٨.

وحقاً لا يوجد مصدر أصيل واحد يضاهي صحافة «ثورة العشرين» من حيث اهميته لتحديد العوامل الداخلية والخارجية التي اسهمت بصورة مباشرة في تهيئة الظروف الموضوعية التي أدت الى اندلاع نيران «ثورة العشرين»، الامر الذي يمكن بفضله أيضاً دحض كل الآراء غير العلمية التي وردت في تقويم بعض المؤرخين الغربيين للثورة، فأن محتويات جريدتي الثورة تبينان مدى تكامل الاستقلال السياسي فكرة وهدفاً لدى قادة الثورة بصورة غير قابلة للدحض والانكار. فأن الوطنيين العراقيين أصبحوا على يقين بأن لا بديل عن النضال من أجل الاستقلال بعد ان بدأت «مخالب الانكليز» تنشب «في جسم الامة العراقية الحية» حسب تعبير «الاستقلال»[٤٤] التي زينت، كما أسلفنا، صدر الصفحة الاولى من عددها الاول حتى آخر عدد صدر منها بشعار ان «**لا حياة بلا استقلال**» لأنها ادركت ان «الإستقلال والحرية» هما «أساس النجاح وقاعدة عمران البلاد». كما اكدت في افتتاحية عدد آخر لها[٤٥]. وفي افتتاحية عدد لاحق، وتعود «الاستقلال» الى الموضوع نفسه لتقول بأسلوب ادبي جدير به:

«ترى الامة أصبحت، بعد ان ألبس الاحتلاليون الارض حلة حمراء من دماء الابرياء التي أراقوها، تحسب طلب الاستقلال فرضاً عليها واجلاء المحتلين عن بلادها المقدسة واجباً على عاتقها، وصارت لا تلوى على شيء مما تقاسيه في هذا السبيل فأرخصت الغالي وبذلت العزيز قائلة: الموت او الاستقلال»[٤٦].

ولا تقل «الفرات» بلاغة او حماسة عندما تتحدث عن الاستقلال، فأنها عالجت الموضوع مراراً بالروحية ذاتها. فقد كتبت في عددها الثاني تقول:

«وقد نفذ صبر الامة مما تلاقيه كل يوم من جور حكام الاحتلال، ولا سيما في هذه الايام التي ضج فيها العراق وملأ دوي احتجاجاته الآفاق تحقيقاً لمبدأ (تقرير المصير) وتأييداً للاستقلال التام»، فقد «أدرك العراقيون ان المطالبات القانونية والمظاهرات السلمية لا تجدي نفعاً ولا

---

٤٥ ـ «الاستقلال»، العدد الخامس.

٤٦ ـ «الاستقلال»، العدد السابع، الاربعاء، ٢٩ محرم ١٣٣٩، ١٢ تشرين اول ١٩٢٠.

تسترجع حقاً، ولا سيما ان صدىٰ الاحتجاج العادل لا ينعكس الى الاندية السياسية في العالم لأستئثار الانكليز بكافة أدوات الوصل في البلاد»[47].

وأجمع المؤرخون تقريباً على ان نكث الحلفاء وعودهم الكثيرة التي التزموا بها عشية الحرب وفي سنواتها يأتي في مقدمة العوامل التي دفعت الوطنيين العراقيين الى انتهاج الفعل الثوري في سوح النضال. وان ما ذكرته جريدتا الثورة بهذا الصدد لا يبقي أدنىٰ منفذ امام فقهاء رسالة الانكليز الحضارية في العراق من أمثال لونكريك للتنصل او الانكار والتضليل. كتبت «الاستقلال» في هذا الموضوع المهم تقول:

«ومن يلق نظرة الى الماضي يجد الحلفاء قد صرحوا بذلك (أي بمبدأ الاستقلال القومي والاعتراف بحرية الشعوب ـ ك.م) في اثناء الحرب ووعدوا الامم الضعيفة بالاستقلال والحرية لاحتياجهم الى مساعدتها ولكن اليوم صاروا لا يرومون بسياستهم هذه الا اسكات[48] الامم الناهضة وانهاء اعمالها العدائية مهما كلفتهم من الخسائر حذراً من وقوعهم في حرب قومية متسلسلة لا تنتهي الا بتقويض دعائم حكوماتهم وتشكيل حكومات قومية في الهند وفي أفريقية فضلاً عن الحكومات العربية التي لا بد من تأليفها غدا او بعد غد»[49].

لم يكن دور العامل الاقتصادي محدوداً في اثارة حفيظة الشعب العراقي، ولا سيما طبقاته المسحوقة، ضد الانكليز. وهو أمر لم يوله معظم الباحثين عن «ثورة العشرين» ما يستحق من اهتمام، بل تبدو المغالطات واضحة في دراسة بعضهم لهذه النقطة الحساسة. وكما لا يخفىٰ فان العامل الاقتصادي تأثيره في كل تحرك جماهيري من النوع الذي حدث في العراق عام ١٩٢٠، وذلك بغض النظر عن التعبير الظاهري لهذا العامل على شكل

---

٤٧ ـ «الفرات»، العدد الثاني.

٤٨ ـ في النص: اسكان.

٤٩ ـ ورد ذلك في معرض رد الجريدة على خطاب القاه وكيل الحاكم العام البريطاني في العراق السير ارنولد ولسن (راجع: «الاستقلال»، العدد الثاني، الاثنين ٢٠ محرم ١٣٣٩، ٣ تشرين اول ١٩٢٠).

مطاليب وشعارات او عدمه. فمن قوانين الحياة نفسها ان الوضع الاقتصادي السيء يخلق لدى الفرد وضعاً نفسياً يجعله اكثر استعداداً للتضحية ولتقبل افكار المعارضة والاشتراك في الاعمال التي تعبر عن الاستياء العام، والعكس صحيح مطلقاً. ومن هذه الزاوية بالذات يجب تقويم دور العامل الاقتصادي في «ثورة العشرين». ومن المهم جداً ان نشير الى ان صحافة «ثورة العشرين» تحتوي على العديد من الحقائق والآراء التي تثبت هذا المنحى بصورة مقنعة، ولا سيما ما يتعلق منها بسياسة المحتلين الضريبية التي سببت استياء كبيراً لدى العراقيين عموماً. ونكتفي هنا بذكر مثل معبر واحد نقتبسه من جريدة «الفرات» وهي تخاطب وكيل الحاكم المدني العام ارنولد ولسن قائلة له باسلوب صريح:

«لقد هدمتم هذا الركن بمقالع من السياسة التي أهلكت الحرث والنسل وأتت على الاخضر واليابس، فتراب كل منطقة يشهد بأنكم سلبتم الحب حتى من منقار الطائر، واستخرجتم المخ من العظم، وضاعفتم الخراج أضعافاً للزراع فأصبحوا يسألون الناس الحافاً وانتم تسألونهم فوق الجهد وتكلفون نفوسهم فوق الوسع، أهذا عدلكم؟»[٥٠].

ويكاد المؤرخون والمؤلفون، بما فيهم معظم الاجانب الذين كتبوا عن تأريخ العراق المعاصر، يجمعون على ان سوء الادارة وتعالي المسؤولين الانكليز وعدم مراعاتهم للمشاعر الدينية والتقاليد المحلية الموروثة وأموراً مشابهة اخرى أدت الدور الاساس في اذكاء نار الحقد في نفوس العراقيين ضد الانكليز، الامر الذي انعكس واضحاً في احداث «ثورة العشرين»، وهنا ايضاً تقدم صحافة الثورة مادة غنية قلما يوجد لها مثيل في الاصالة. فتساءلت «الفرات» بأسلوب مفصل ينم عما كان يحز في النفوس:

«أي دولة حرة قبل انكلترا منعت انعقاد المواليد الدينية، وأي رؤساء ادارة او سياسة او جندية تجاسروا قبل قواد الانكليز هؤلاء على خرق حرمة هذا القانون المتبع».

وتقول «الفرات» في مكان آخر من العدد نفسه:

«نعم! قانون حرية الاديان متبع عند جميع الدول الا انكلترا، او عند ضباطهم الذين تحكموا ظلماً وعدواناً في بلاد العراق، وان أردت تصديق ذلك فانظر الى منشورساندرس امير اللواء الانكليزي المنشور[٥١] في العدد الثالث والستين من

---

٥٠ ـ «الفرات»، العدد الخامس.

٥١ ـ في النص: المنتشر.

جريدة «العراق» بتأريخ ٢٨ ذي القعدة فأنك تجد فيه عبارة تكشف عن تعصب ديني تتبرأ منه مدنية العصر الحاضر ولا تجد نظيره الا في مجامع الجزويت»[٥٢].

وبالأسلوب نفسه يمكن من خلال صحافة الثورة الوقوف على تفصيلات دقيقة للوحشية اللامتناهية التي لجأت اليها قوات الاحتلال في سبيل القضاء على بؤر «ثورة العشرين». ومن الجدير بالذكر هنا ان جريدتي الثورة كانتا تحاولان استغلال ذلك لأثارة حفيظة الناس ضد الانكليز أكثر فأكثر. فتحت عنوان «فضايع المحتلين» نشرت «الاستقلال» مقالة في عددها الثاني تحدثت فيها عن «القتل والنهب في قرية الحمزة» هكذا:

«داهم الانكليز قرية الامام الحمزة وجعلوا بيوتها هدفاً لنيران مدافعهم حتىٰ هدمتها. وقد هرب سكان القرية عند أول طلقة نارية صوبت نحوهم هائمين على وجه الجزيرة رجالاً ونساء تاركين أموالهم وحيواناتهم ولم يتخلف في القرية غير العجزة وبعض الاطفال الذين لا يزيدون عن ١٧ نسمة، وما دخلت الجنود حتىٰ قتلت اولئك البؤساء وسلبت ما كان هناك من حلي ودراهم وحيوانات، واتلفت كل ما يصعب نقله من أثاث البيوت.... وقد أصيب حرم الحمزة بثلاث قنابل مدفعية خربت قسماً منه وخربت الجنود الحرم وقلعت شباك القبر والصندوق الذي فوقه وكسرتهما وخربت شبابيك النوافذ وكسرت جميع ما هناك من المعلقات، ولم يقتصروا على ذلك، بل احرقوا القرائين الموجودة في الحرم وغيرها من الكتب[٥٣] المقدسة»[٥٤].

«القتل والنهب في قرىٰ الحلة»، «فضيحة انكليزية»، «شنق شاب وطني»، «قتل الجرحىٰ بالسلاح الابيض»، «رمي الاسرىٰ بالرصاص»، «القتل الفظيع في قرية الدبلاب» ـ هذه أمثلة من العنوانات الفرعية التي كانت تنشرها جريدتا «الفرات» و «الاستقلال» خاصة، وقد وردت فيها معلومات ضافية عن اعمال المحتلين القمعية لا يضاهيها مصدر آخر.

ومن خلال المعلومات والتقويمات الواردة في صحافة «ثورة العشرين» يتمكن المرء ان يتوصل الى استنتاجات مختلفة تساعد على الوقوف بصورة أفضل على طبيعة الثورة وتفكير قادتها والعوامل التي اسهمت في اخفاقها. فأن مقارنة بسيطة بين محتويات

---

٥٢ ـ «الفرات»، العدد الرابع.

٥٣ ـ في النص: الكتابات. وهناك اخطاء اخرىٰ لا تخل بالمعنىٰ لم نشا ان نشير اليها.

٥٤ ـ «الاستقلال»، العدد الثاني.

جريدتي «الفرات» و «الاستقلال» تبين بوضوح مدىٰ تناقض مفكري الثـورة الحاد في الموقف من الانكليز الذي كان يتراوح بين الاعتدال المتمثل في «الاستقلال»[٥٥] والتطرف المبالغ فيه المتجسد في ثنايا أعداد «الفرات» جميعاً. وتبين هذه الحقيقة وحدها، فضلاً عن امور اخرىٰ كثيرة وردت على صفحات الجريدتين، ان قيادة الثورة لم تفهم، كما يجب، طبيعة الاستعمار ومنفذي سياسته. فأن زعماء الثورة كانوا ينظرون الى رئيس الوزراء البريطاني السابق أسكويث، الاستعماري العتيد الغارقة يديه في دماء الايرلنديين، غير نظرتهم الى رئيس الوزراء ايام الثورة لويد جورج، وقوموا وكيل الحـاكم الملكي العام المخلوع ارنولد ولسن تقويماً يختلف عما فعلوا ازاء الحاكم الملكي العام الجديد بيرسي كوكس الذي كان ولسن يعتز بكونه تلميذاً مخلصاً له أراد ان ينصبه ملكاً على العراق! ولكن اذا باسكويث يتحول في نظر «الاستقلال» الى «حزب يعضد الشعب العراقي»[٥٦] فقد تمنت بكل جوارحها ان «تؤدي حنكة كوكس السياسية ودهـاؤه» الى ان يتبع «خـطة اسكويث» حتىٰ يتسنىٰ «تشكيل الحكومة العراقية المطلوبة».

وحتىٰ ان جريدة «الفرات» التي عرفت بمواقفها الحازمة دائماً والمتطرفة غالبـاً تجاه المستعمرين الانكليز، كانت تعتقد ان «الجيش البريطاني الجرار حارب للحريـة ودافع عن المدنية» في سنوات الحرب العالمية[٥٨].

وفضلاً عن كل ما تقدم فأن صحافة الثورة حفظت لنا وثيقتين تاريخيتين تنطويان على اهمية كبيرة، تؤشر احداهما الى بداية جديدة لموقف الحركة الوطنية العراقية من الثروة النفطية، وتضم الاخرىٰ اول تقويم مبكر لنوري السعيد الذي لا يختلف اثنان في انه أشهر شخصية عراقية ظهرت فوق المسرح السياسي في العهد الملكي.

النفط ونوري السعيد
في صحافة الثورة

نشرت جريدة «الفرات» في عددها الثاني صورة الاحتجاج الذي قدمه عدد من العراقيين المؤيدين للثورة، والذين الفوا عشية انفجارها «المؤتمر العراقي» في سوريا، الى «الحكومة البريطانية» والى «سائر الدول» بشأن «منابع الزيت في العراق» فيما يلي نصه:

---

٥٥ ـ ان اعتدال لهجة «الاستقلال» دفع ببعض المتطرفين الى اتهام صاحبها بالعمالة للمحتلين. وفي اعتقادنا كان لاختلال ميزان القوىٰ في ميادين القتال لصالح اعداء الثورة تأثيره على لهجة جريدة «الاستقلال».

٥٦ ـ «الاستقلال»، العدد الثالث، الاربعاء ٢٢ محرم ١٣٣٩، ٥ تشرين اول ١٩٢٠.

٥٧ ـ «الاستقلال»، العدد الاول.

٥٨ ـ «الفرات»، العدد الخامس.

«نصت المادة ١٢٢ من مواد قانون عصبة الامم على الاعتراف باستقلال الامة العراقية على ان تنال المشورة الادارية بطريق الانتداب، وفضلت رأي الشعب المستقل على غيره في أخذ هذه المشورة.

فعملاً بهذا النص الصريح قرر الشعب العراقي مصيره وأعلن استقلاله ولكن رفض كل انتداب، واذاع قراره هذا وأبلغه الى الحلفاء والدول المعظمة طوراً بواسطة المؤتمر العراقي، وتارة بواسطة الجمعيات السياسية داخل القطر وخارجه.

لقد بدأت السلطة الانكليزية المحتلة في العراق، رغماً عن هذا النص الصريح، وخلافاً لرأي العراقيين العام، تتصرف بموارد البلاد تصرف الحاكم المطلق، فجاهر المستر لويد جورج بوضع يد الحكومة الانكليزية على منابع الزيت في العراق، وتخصيصها لسد نفقات الادارة البريطانية في البلاد تخصيصاً لا مسوغ ولا مبرر له بوجه من الوجوه.

وعلى هذا فنحن اعضاء المؤتمر العراقي نرفض بأسم الامة العراقية هذا التصرف المطلق غير المشروع، ونحتج عليه، ونذيع ما يأتي:

أولاً : تحتفظ الامة العراقية لنفسها، لا لغيرها، بجميع موارد البلاد، ومن جملتها منابع الزيت.

ثانياً : تحتفظ الامة العراقية لنفسها حق اعطاء الامتياز باستغلال[٥٩] هذه المنابع لمن تشاء.

ثالثاً : نفضل الاتفاق الذي جرت عليه الحكومة العثمانية قبل الحرب بشأن هذه المنابع.

هذا احتجاجنا نرفعه اليكم وتقبلوا في الختام احتراماتنا الفائقة»[٦٠].

وفيما يلي نص وثيقة مهمة اخرى نشرتها «الفرات» ، وهي تعد اول تقويم صحيح لشخصية نوري السعيد الذي أصبح رجل الميدان السياسي الرسمي للعراق على مدى اربعة عقود اعقبت «ثورة العشرين».

---

٥٩ - ورد في النص «باستقلال» خطأ.

٦٠ - «الفرات» العدد الثاني.

وتزداد اهمية الوثيقة اكثر اذا تذكرنا ان نوري السعيد كان يعد يومذاك أحد الوطنيين العاملين في سبيل القضية العربية، وانه كان واحداً من أنصار الامير فيصل المقربين الذي لم يقف احد بعد على دقائق صلاته السرية مع الانكليز[٦١] وعلى ايمانه المطلق بأنه «اذا كان نهر دجلة لا يزال يجري، فما ذلك الا بفضل الانكليز»[٦٢].

وعلى ما يبدو عقد الانكليز النية على ارسال نوري السعيد للاتصال بالزعماء العراقيين عندما اوشكت ازمة البلاد السياسية على الانفجار. وعندما أحس اعضاء «المؤتمر العراقي»[٦٣] بذلك بعثوا رسالة عاجلة الى «رؤساء الشامية في النجف الاشرف» خصصت لها جريدة «الفرات» اكثر من نصف الصفحة الثالثة من عددها الثاني. تقول الرسالة نصاً:

«سوف ترفعون شأن القطر العراقي وتعلون مكانته في نظر الامم والشعوب بهذا المظهر الشريف الذي تظهرون به من حين لآخر كأمة راقية متحدة تطلب حقها الطبيعي بالاستقلال التام، مما حمل كثيراً من الامم على ان تفكر فيكم وتهتم بمصيركم، وخصوصاً تلك الدولة التي تحتل جيوشها بلادكم اليوم، فأن حركات ساستها وتصريحات رجالها وأقوال صحفها تدل دلالة واضحة على ما يخامرها من القلق العظيم والاهتمام الكبير بأحوال العراق.

أصبحت هذه الدولة تسعىٰ السعي الحثيث للمحافظة على نظام حكمها الحالي في العراق مع تغيير طفيف تهدئة للخواطر الثائرة وتسكيناً للنفوس في الوقت الحاضر[٦٤]، وقد علمت انها لا تنجح وحدها في الوصول الى غايتها هذه بدون مساندة بعض أبناء البلاد نفسها، فبذلت جهدها للحصول على مآربها هذه.

ربما يحضر اليكم من الشام (الجنرال نوري السعيد) ليقوم بهذه المهمة المشار اليها التي أناطتها به السلطة البريطانية، ألا وهي توطيد اركان الاحتلال وتثبيت أقدامه في العراق بمفاوضة العراقيين ودرس أفكارهم وتسكين خواطرهم وتعليلهم بالأماني والمواعيد الكاذبة، وربما اتخذت السلطة المحتلة جميع الوسائل المادية والمعنوية التي من شأنها ان تجعل لكلامه شأناً، ولشخصه قبولاً

---

٦١ ـ اتضح ذلك كله بعد الكشف عن الوثائق السرية البريطانية، اي بعد مرور عشرات السنين على التقويم الصحيح الذي نشرته جريدة «الفرات» أيام «ثورة العشرين».

٦٢ ـ راجع: أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ١١٢.

٦٣ ـ حسبما تذكر الوثائق السرية البريطانية فأن نوري السعيد كان يتجسس على اعمال «المؤتمر العراقي» في سوريا، ويزود المصادر المختصة بتقارير سرية مفصلة عنها (راجع: الدكتور فاروق صالح العمر، حول السياسة البريطانية في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٢١)، بغداد، ١٩٧٨، ص ٦٤ ـ ٦٥.

٦٤ ـ وهذا ما حدث فعلاً، الامر الذي يزيد من أهمية الوثيقة ويوضح تفكير قطاع مؤثر من ساسة العراق يومذاك.

أينما حل، فتكثر من ذكر اسمه مقروناً بالجهر والثناء عليه، وعلى مبادئه، وتتظاهر باحترامه وتبجيله.

لا يحتاج بعد هذا ان نبين لكم واجبكم الذي تؤمنون به ازاء هذا الرجل اذا فارقنا اليكم بهذه المهمة، وخصوصاً الاجتهاد بمقاطعته، والاعراض عن أقواله، وتحذير الناس من الوقوع في حبائله، والسهر على تتبع خطواته، ومراقبة حركاته، وعرقلة مساعيه.

لا تبالوا، أيها الاخوان، ولا تقيموا له وزناً ولو ادعى الكلام باسم الملك حسين والملكين فيصل وعبدالله، او بأسم المؤتمر العراقي الموجود في حاضرة الشام.

فلا تفتروا عن ترويج دعوتكم، وبث روح النهضة في الامة بكل وسيلة مع المحافظة على قواكم لأستعمالها في حين الحاجة، هذا ونحن ننتظر موافاتكم لنا بالاخبار الطيبة على الدوام. وفقكم الله للخير والسلام»[٦٥].

ومن المهم ان نلاحظ ان صحافة «ثورة العشرين» كانت تعرض بضاعتها الحية باسلوب رائع، طبقاً للمقاييس الادبية السائدة، وبطريقة ممتازة تجلب نظر القارىء وتؤثر فيه، وهما، كما لا يخفى، أمران يدخلان ضمن الاهداف الاساسية لكل صحافة ناجحة تراعي فن الصحافة قدر الامكان.

الفن الصحفي في صحافة «ثورة العشرين»:

طبقاً للمعايير التي تنطبق على ظروف العراق في العقود الاولى من القرن العشرين قطعت صحافة الثورة شوطاً كبيراً بالقياس الى أفضل ما كان في الصحافة العراقية منذ نشأتها ومروراً بتأريخها في سنوات الحرب العالمية الاولى ومن ثم بعدها لمرحلة غير قصيرة من الزمن. فأنها، كما ألمحنا، بلغت مستوى رفيعاً من حيث الاسلوب اللغوي ومتانة التعبير ووضوح السبك وشمول المعنى[٦٦]، الهدف الذي حددته جريدة «الاستقلال» في افتتاحية عددها الاول حينما اكدت انها «ستنشر بلغة سهلة يستطيع الجميع الاستفادة منها».

---

٦٥ _ «الفرات»، العدد الثاني.

٦٦ _ لا يمكن الاتفاق قطعاً مع مؤلفي «صحافة ثورة العشرين وموقف صحف بغداد من الثورة» في قولهما «والاسلوب الكتابي لصحافة الثورة لا ينم عن جودة عالية في الكتابة والتعبير، ولكنه ايضاً ليس بالرديء» (راجع: عبدالرسول حسين وعدنان حسين، المرجع السابق، ص ٤٩). ان مرد مثل هذا القول يعود، كما اعتقد، الى عدم اطلاع المؤلفين الكافي على اعداد جريدتي الثورة، ولا سيما «الفرات» منهما، لأنه في الواقع، وطبقاً لما اظن، قلما يوجد مثيل لأسلوب جريدتي الثورة في كل الصحافة العربية بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة.

وتخلو جريدتا الثورة، الا فيما ندر جداً، من الاخطاء المطبعية، الامر الذي يعد انجازاً مهماً بالنسبة الى صحافة المنطقة بأسرها ونقطة مهمة في تأريخ الطباعة العراقية عموماً. هذا مع العلم ان الامكانات الطباعية في النجف كانت محدودة جداً آنذاك. فأن جريدة «الاستقلال» مثلاً، كانت تطبع بمطبعة الشيخ صادق الكتبي التي لم «يتجاوز اتساعها الخمسين انجاً» حسب وصف أحد محرري الجريدة[٦٧]. ولم يتجاوز أقصىٰ ما طبع من كل عدد من الجريدتين الخمسمائة نسخة كانت توزع اساساً على قادة الثورة في النجف والمناطق الاخرىٰ وتلصق اعداد منها على أبواب الجوامع[٦٨].

قدمت الجريدتان الى القراء المعلومات التعريفية الوافية في صدر كل عدد صدر منهما. فكانت «الفرات» تكتب في الجانب الايسر من اسم الجريدة العبارة التالية:

«المكاتبات باسم جريدة الفرات، لا ترد الرسائل نشرت او لم تنشر.
العنوان: النجف ـ الفرات».

اما في الجانب الايمن فقد حددت «الفرات» قيمة الجريدة بالعملة العثمانية السابقة لا بالعملة الهندية التي فرضها المحتلون على العراقيين، وقد سجلت الجريدة قيمة الاشتراك هكذا: «قيمة الاشتراك وتدفع سلفاً: عن سنة ليرتان في النجف وليرتان وربع ليرة في خارجها. وبدل كل شهر مجيدي وربع مجيدي في الخارج وفي الداخل، ثمن النسخة غرشان صحيحان».

ومع ان «الفرات» نصت على انها «جريدة اسبوعية سياسية، أدبية، تأريخية»، الا انها كانت في الواقع صحيفة رأي قبل ان تكون أي شيء آخر، فأن مقالاتها السياسية تشغل الجانب الاكبر من صفحاتها التي كانت الواحدة منها تنقسم على ثلاثة أعمدة متساوية.

طبعت «الفرات»، وكذلك «الاستقلال»، بصورة منتظمة الا في حالة واحدة احتجبت الاولىٰ منهما لمدة ١٨ يوماً بعد صدور عددها الرابع. ولم تشر الجريدة في عددها الخامس الى سبب احتجابها، الا انها نشرت افتتاحية صغيرة يبدو منها ان قادة الثورة كانوا مهتمين بصدور «الفرات» ويرغبون، كما تؤكد الجريدة نفسها، في «توسيع حجمها وأصدارها مرتين في الاسبوع».

---

٦٧ ـ راجع: عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرىٰ، ص ٢١٤ (الهامش).
٦٨ ـ لقاء مع الاستاذ عبدالرزاق الحسني بتأريخ ٦/١٠/١٩٨١.

وقد استهلت «الفرات» افتتاحيتها المذكورة بالقول:

«تعود الفرات الى الصدور بأيجاب من الهيئة العلمية وزعماء النهضة العربية، والامل ان اولياء الامور الذين قاموا من اول الامر بنشر هذه الصحيفة الحرة واهتموا باظهارها وصمموا على استمرار اصدارها سوف يستمرون على القيام بشؤونها وضمانة حياتها لتعيش كما تعيش الصحف الراقية ذات المبدأ الصحيح فيكون لها مكان عال وشأن في العالم رفيع».

ولكن بالرغم من ذلك فأن جريدة «الفرات» توقفت عن الصدور بعد عددها الخامس الذي صدر يوم الاربعاء ٢ محرم عام ١٣٣٩ المصادف الخامس عشر من أيلول سنة ١٩٢٠، ولم يعرف حتى الآن سبب ذلك. ولكن لم تمر سوى ١٦ يوماً عندما حلت «الاستقلال» محلها.

كتبت «الاستقلال» في الجانب الايسر من اسمها «المكاتبات بأسم جريدة الاستقلال. مدير سياسي الجريدة ورئيس تحريرها السيد محمد عبدالحسين. مدير شؤونها السيد عبدالرزاق. اجرة الاعلانات: السطر غرشان».

وفي الجانب الايمن من أسمها كتبت «الاستقلال» :«قيمة الاشتراك وتدفع سلفاً: عن سنة خمس مجيديات في النجف وست مجيديات في خارجها، وبدل كل شهر ١٠ غروش صحيحة. لا ترد الرسائل نشرت او لم تنشر . ثمن النسخة نصف غرش صحيح».

عدت «الاستقلال» نفسها «جريدة سياسية، أدبية، اجتماعية، تصدر في الاسبوع أربع مرات». وهي كانت تجمع، في الواقع، بين صفتي صحيفة الرأي والخبر. فأنها كانت تنشر أنباء الثورة الى جانب المقالات التي توضح اهدافها وترد على أعدائها. ومن الجدير بالذكر ان جريدة «الاستقلال» تعرضت لأنذار رسمي بسبب مقال افتتاحي لها نشرته في عددها الثالث تحت عنوان «الشتاء قادم، ماذا يجب على الامة؟»[٦٩] اختتمته بالقول ان «على الزعماء والذين بيدهم أزمة هذه الحركة الوطنية التي ستكتب في جبين الدهر بحروف من نور ان يهتموا بأمر وقاية المجاهدين من البرد المقبل ويهيئوا حاجياتهم ويعدوا لهم وسائل الراحة ليقابلوا المعتدين ـ الاحتلاليين برباط جأش وثبات قدم، فالثبات سر النجاح وبالصبر تذل صعاب الامور»[٧٠]. وذيل المقال بحرفي (س.م.) مما يدل على ان

---

٦٩ ـ اشارت بعض المصادر خطأ الى ان عنوان المقال كان «الشتاء على الابواب ـ ماذا اعددنا لتطمين حاجة الثوار في ميدان القتال؟» (راجع مثلاً: الدكتور علي الوردي، المرجع السابق، ص ٣١٨).

٧٠ ـ «الاستقلال»، العدد الثالث.

كاتبه هو السيد محمد عبدالحسين رئيس تحرير الجريدة. وقد عد متصرف كربلاء محسن ابو طبيخ ان المقال «يثبط عزم المجاهدين ويقلل من معنويتهم، كما يعطي للعدو احساساً بضعف الثوار» فأنذر صاحب الجريدة «بلزوم عدم نشر كل ما يوحي بالضعف او يدل على ذلك»[٧١].

أولت جريدتا الثورة الشؤون الخارجية بعض الاهتمام[٧٢]، وقد اكدتا بصورة خاصة الانباء العالمية التي كان من شأنها ان تبين ضعف الانكليز وحراجة موقفهم في كل مكان، ولا سيما في ايران وتركيا والهند. ولكن بالرغم من ذلك فأن صحافة «ثورة العشرين» حاولت ان تكون موضوعية في هذا المجال. فعندما تحدثت «الاستقلال» عن «الاضطرابات في الهند» استهلت موضوعها بالقول: «كثيراً ما سمعنا عن وجود الاضطرابات في الهند، وما كنا نتحقق من أسانيد تلك الاخبار حتىٰ وردت الينا جريدة «العراق» المؤرخة ١٤ محرم، نقتطف منها ما يأتي....»[٧٣].

وتحدثت «الفرات» عن «البلشفية» و «خطة اميركا» و «مؤتمر سان ريمو» وعن وفد الحزب الوطني المصري في لندن ومواضيع خارجية اخرىٰ كانت تهم القارىء العراقي اكثر من غيرها.

وفي احيان قليلة اهتمت «الفرات» ببعض القضايا العامة. فقد كرست نصف الصفحة الاخيرة من عددها الاول لموضوع «الواجبات الصحية» تطرقت فيه الى «وسائل الصحة» و «الاعتدال في المأكل» و «الاعتدال في الملبس».

ومع كل ذلك فأن صحافة الثورة لا تخلو من روح المبالغة والتطرف، بل وحتىٰ من معلومات غير صحيحة توخت منها، على ما يبدو، شد أزر الثوار ورفع معنوياتهم. فتحت عنوان «أخبار مهمة» نشرت «الاستقلال» في مكان بارز من الصفحة الاولىٰ لعددها الثاني تقول بالحرف الواحد:

«جاء في كتاب مجبل آل فرعون الى حضرة مزهر آل فرعون ما يأتي: جاءنا[٧٤] أحد قواد الجيش العربي المتوجه نحو العراق وقد فارقه في البو كمال يقول ان الجيش العربي كان مشتغلاً بتطهير سوريا من الاجانب، وقد فرغ اليوم من مهمته بعد طرد الاجانب من سوريا وتوجه نحو الفرات لأنجاد العراقيين».

---

٧١ ـ فريق المزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠، بغداد، ١٩٥٢، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

٧٢ ـ أولت «الفرات» القضايا الخارجية اهتماماً اكبر مما أولته اياها جريدة «الاستقلال».

٧٣ ـ «الاستقلال»، العدد الخامس.

٧٤ ـ في النص: جائنا.

وخرجت من البو كمال القوة التركية التي تتألف من ٤٠٠٠ جندي بقيادة عجمي بك آل سعدون والقوة العربية التي تتألف من ٦٠٠٠ جندي بقيادة مولود باشا[٧٥] قاصدة العراق. وسافر كنعان بك برأس فرقتين الى الموصل وشدد حصارها وسافر قسم من قواته الى الشركاط»[٧٦].

وقد نقلت الجريدة نبأً مختلقاً عن مقتل وكيل الحاكم العام ولسن في عددها الرابع لتعلن في مكان منزو من عددها الخامس انه «لم يتأكد حتىٰ الآن خبر مقتل ولسن».

وبالأسلوب نفسه طغىٰ طابع المبالغة على جانب من أخبار صحافة الثورة الخارجية، فصحيح ان انصار البلشفية من الجنكليين وغيرهم في منطقتي جيلان وأذربيجان قد تحركوا ضد حكومة الشاه والانكليز، الا ان الامر لم يبلغ حد انزال البلشفيك «لجيوش كبيرة في انزلي واحتلالها» ليقوموا اثر ذلك بتوزيع «قواهم في تبريز واستراباد فانضم الشعب الايراني الناقم الى البلشفيك» مما «سهل احتلالهم لهذه البلاد» ومن ثم بدأت «القوة التي احتلت استراباد.. تزحف الى خراسان ومنها الى افغانستان والقوة التي دخلت تبريز أخذت تتقدم الى الاناضول للاتصال بالاتراك، وقد تقهقرت القوة الانكليزية المرابطة في شمال ايران امامهم بدون محاربة». فأدىٰ كل ذلك، حسب تأكيدات «الفرات» في عددها الثاني المصادف الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٠، الى ان يصبح «القطر العراقي مهدداً بغزوات البلشفيك من شرقه وشماله. اما القوات الانكليزية الموجودة في العراق ـ كما تقول «الفرات» فانها سوف تنسحب امام تقدم البلشفيك وتترك حبل البلاد على غاربها، فيلزمنا الآن تقرير خطتنا النهائية وتأمين مستقبلنا تجاه هذا الموقف الحرج وذلك اما بأن نحارب البولشفيك مع الانكليز بعد أخذ الضمانات الكافية من هؤلاء للاستقلال او بأن نحارب الانكليز مع البلشفيك....»[٧٧].

واننا اذا احطنا بالظروف السائدة يكون بوسعنا القول انه ليس من شأن مثل هذه الثغرات الصغيرة والهفوات العابرة والطبيعية بالنسبة الى الصحافة الشرقية يومذاك، النيل ولو قليلاً من المكانة الرفيعة التي تحتلها صحافة «ثورة العشرين» في تأريخ العراق المعاصر بكل جدارة، وحسبنا اننا لا نبالغ اذا قلنا ان الذين عملوا في تلك الصحافة يدخلون في عداد ابطال الثورة الميامين، بل لهم عليهم فضل حفظ صفحات خالدة لسجل تأريخ شعبهم الحافل. وكان من الطبيعي ان ينال هؤلاء نصيبهم مما أصاب العراقيين جراء اخفاق ثورتهم الوطنية الكبرىٰ فقد لجأ الشيخ الشبيبي الى الشطرة واضطر رئيس تحرير «الاستقلال» الى الابتعاد عن مدينة النجف، اما الحسني، مدير شؤونها، فقد ترك

---

٧٥ ـ اغلب الظن انها تقصد (مولود مخلص).

٧٦ ـ «الاستقلال»، العدد الثاني.

٧٧ ـ «الفرات»، العدد الثاني.

ميدان الصحافة حقبة وانزوىٰ عن الانظار ليدخل فيما بعد دار المعلمين بمساعدة بعض معارفه. وما ان عاد الانكليز الى النجف حتىٰ فرضوا على الشيخ صادق الكتبي، صاحب المطبعة التي كانت تطبع جريدتي الثورة، غرامة كبيرة هي ١٠٠ بندقية ومقدار من المال(٧٨).

الاستنتاج:

في الختام أود ان أؤكد انني لم أشر، في الواقع، سوىٰ الى جزء قليل من الثغرات الكبيرة الموجودة في تأريخنا المدون عن «صحافة ثورة العشرين» والا فأن نواقصه واخطاءه ومغالطاته اكبر من ان تستوعبها مقالة واحدة من النوع الذي بين يدي القارىء. فالأسف يشتد والحيرة تزداد حينما تقرأ في كتاب يعد من أهم ما دون عن تأريخ الصحافة العراقية ان الانكليز هم الذين أغلقوا «الفرات» في عز أيام الثورة عندما كانت الجريدة ومدينة النجف ـ مكان صدورها ـ وقادة الثورة فيها يتحدون الانكليز بجرأة نابعة عن الثقة بالنفس ومن موقع القوة، والاغرب في الامر قول مؤلف الكتاب ان اشهر مقالات «الفرات» «رد صاحب الجريدة على قرار الحاكم العام بتعطيلها نشر في العدد الخامس الاخير»(٧٩). والسؤال الذي يفرض نفسه ها هنا هو : هل حدث في التأريخ ان تقوم السلطة بتعطيل جريدة ما فتقدم الاخيرة على اصدار عدد بعد الغلق ترد فيه على قرار منعها من الصدور؟ والاغرب حتىٰ من ذلك هو ان المؤلف يورد نص مقالة «الفرات» التي عدها رداً على قرار الحاكم العام بمنع الجريدة ومصدره جريدة «الفرات» نفسها(٨٠). بينما أن المقالة هي، في الواقع، رد «الزعماء وقادة الرأي العام» على «كتاب الحاكم الملكي» المرسل الى قيادة الثورة، وقد نشر في جريدة «العراق» البغدادية بتأريخ ٣١ آب ١٩٢٠ كما أعيد طبعه على شكل نشرة مستقلة القتها الطائرات البريطانية فوق المناطق المحررة كما تذكر «الفرات» ذلك نصاً(٨١). ثم ان المقالة المذكورة، وكما يبدو جلياً من المقتطفات التي اقتبسها المؤلف من الفرات، هي أعنف وثيقة صدرت من قيادة الثورة ضد الحكومة

---

٧٨ ـ لقاء مع الاستاذ عبدالرزاق الحسني بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٨١، عبدالرزاق الهلالي، المرجع السابق، ص ٦٤ ـ ٦٥.

٧٩ ـ فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، ص ٥١.

٨٠ ـ المرجع نفسه، ص ٤٧٦.

٨١ ـ «الفرات»، العدد الخامس، الصفحة الاولى.

البريطانية فيها تعريض كبير حتى بالشعب الانكليزي، بينما تخلو عن ادنى اشارة الى جريدة «الفرات» ناهيك عن قرار تعطيلها.

ومرة اخرى يشتد الأسف وتزداد الحيرة عندما ترى ان واحداً من أبرز من ارخوا للصحافة العراقية يحشر مجلة «اللسان» وجريدة «العقاب» ضمن صحافة «ثورة العشرين» ليقلده في ذلك آخرون كتبوا في الموضوع نفسه[٨٢]. وفي الواقع ان الجريدة الوحيدة التي يمكن ادخالها ضمن صحافة «ثورة العشرين» أو ان نعدها حليفة صادقة لها، اذا توخينا الدقة اكثر، فهي جريدة «الاستقلال» البغدادية التي صادف ظهورها أيام الثورة، وقد تلقت «الاستقلال» النجفية نبأ صدورها بحرارة[٨٣]. وكما لا يخفى فان صحافة أية ثورة هي تلك التي تعاصرها وتنطق بلسانها وتتحدى ارادة اعدائها، وهي تنتهي عادة بانتهائها او تتحول الى صحافة وطنية سرية في أفضل الاحوال. وقد أصاب مؤلفا «صحافة ثورة العشرين وموقف صحف بغداد من الثورة» كبد الحقيقة حينما ذكرا عن مجلة «اللسان» انها لم تفعل «اكثر من نشر مقالات تناولت الوطنية ومفهومها من الناحية العامة، ولم يتضمن أي من تلك المقالات، صراحة او ضمناً، التحريض او الدعوة او الكتابة في الثورة والثورية»[٨٤].

من هنا اننا لا نتجاوز على الحقيقة في شيء اذا قلنا ان جوانب كثيرة، وكثيرة جداً، من تاريخنا الحديث والمعاصر في حاجة الى دراسات عميقة، بل ان قسماً غير قليل منها يحتاج الى اعادة نظر جدية وباسلوب يتفق وروح العصر ومتطلبات المرحلة.

---

٨٢ - من الواضح جداً ان يعقوب يوسف كوريا قد تأثر في كراسه «صحافة ثورة العشرين» بآراء الاستاذ روفائيل بطي (راجع ص ٧ - ١٠) من الكراس المذكور.

٨٣ - راجع: «الاستقلال»، العدد الخامس.

٨٤ - عبدالرسول حسين وعدنان حسين، المرجع السابق، ص ٣٢.

الموضوع الخامس:

العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية

١٩٢٩ ـ ١٩٣٣

عانت المجتمعات الرأسمالية منذ العام ١٨٢٥ من أزمات اقتصادية دورية تحولت الى احدى خصائصها الملازمة لها والناجمة عن عوامل وقوانين محددة ذات مردودات متشابهة في إطارها العام. فأن عامل الربح يطغي احياناً على التخطيط الاقتصادي وبرمجته، مما يؤدي الى تحول النقد الى بضاعة، فيختفي النقد وتتكدس البضاعة وتبعاً لذلك تنفجر الأزمة الاقتصادية.

ومنذ العام ١٨٥٧ إتخذت الازمات الرأسمالية طابعاً عالمياً وذلك بحكم التطور الكبير الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين البلدان والاصقاع المختلفة حتى أضحى بالأمكان التحدث عن سوق عالمية تختلف في طبيعتها ومداها عن العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي كانت تسود اجزاء العالم في السابق.

ان أخطر أزمة اقتصادية من هذا النوع هزت العالم هي تلك التي ظهرت بوادرها فجأة في خريف عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تمثل اكبر دولة رأسمالية منذ اكثر من نصف قرن قبل ذلك التأريخ. وبالرغم من ان هذه الازمة لم تختلف عن الازمات السابقة في دوافعها ونتائجها، أي في اطارها العام، الا انها اختلفت عنها في نقاط معينة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ كانت اوربا هي التي تؤلف البؤرة الاساسية لمعظم الازمات الاقتصادية السابقة، بينما تحولت الولايات المتحدة الامريكية الى مركز انفجار ازمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣، وقد انتقلت آثارها منها الى اوربا اولاً ومن ثم الى انحاء العالم الاخرى فيما بعد.

٢ ـ كانت الازمات الاقتصادية السابقة تبدأ وتنتهي في وقت واحد تقريباً، بينما اختلفت بدايات ونهايات الازمة الجديدة حسب البلدان وذلك بحكم عوامل محددة. فعلى صعيد القارة الاوربية انها بدأت في المانيا قبل انكلترا وفرنسا وهي بلغت الذروة في الاولى قبل الدولتين الاخيرتين، بينما لم تبلغ ذروتها في فرنسا، مثلاً، الا في العام ١٩٣٥، أي في وقت اختفى فيه الجانب الاكبر من مظاهرها بالنسبة لجميع الاقطار الرأسمالية الاخرى.

٣ ـ كانت أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ أخطر وأعمق أزمة اقتصادية مر بها العالم كما يبدو ذلك واضحاً من خلال الارقام والحقائق التي سنتطرق اليها فيما بعد، ولكن يكفي القول هنا ان الخسائر المادية التي جلبتها الازمة معها كانت تعادل الخسائر الجسيمة التي سببتها الحرب العالمية الاولى[1].

---

(١) تقدر الخسائر المادية للحرب العالمية الاولى بما يعادل ٣٦٠ مليار دولار ذهب.

٤ ـ لم تكن ازمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ اخطر واعمق أزمة من حيث المضمون والنتائج حسب بل انها كانت ايضاً أطول أزمة عرفها التأريخ من حيث اطارها الزمني، فأن الازمات السابقة ما كانت تستمر لأكثر من أشهر في العادة، بينما بدأت الازمة الجديدة في خريف عام ١٩٢٩ وانتهت في أفضل الاحوال في صيف عام ١٩٣٣، ولكن حتىٰ بعد انتهاء الازمة كان لا بد من مرور ما لا يقل عن عامين او ثلاثة أعوام على البلاد او المنطقة الواقعة تحت تأثيرها لكي يعود وضعها الاقتصادي الى مستوىٰ ما قبل الازمة.

٥ ـ نتيجة لأستكمال السوق الرأسمالية العالمية كان من الطبيعي ان تمتد آثار الازمة الجديدة الى الاقطار المتخلفة بشكل لم يسبق له مثيل في التأريخ، الامر الذي سنلاحظه من خلال استعراضنا لبعض الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع فيما بعد.

٦ ـ تشابكت آثار أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ بشكل لم تعرفه الازمات الاقتصادية السابقة، فلئن كانت الاوضاع الصناعية هي التي تدهورت اكثر من غيرها، الا ان آثار الازمة على الاصعدة الاخرىٰ (الزراعية، التجارية والمالية) لم تكن قليلة الشأن.

ان هذه الخصائص التي ذكرناها تتجلىٰ اكثر من خلال استعراض عام لبعض الحقائق المرتبطة بالأزمة ونتائجها. فأن مجمل الانتاج العالمي قد تقلص في سنوات الأزمة بمقدار يزيد عن الثلث[٢]. فبالنسبة للفحم، مثلاً، انخفض الانتاج العام بمقدار يزيد عن ٣٠٪ وبالنسبة للحديد والصلب بلغ معدل الانخفاض اكثر من ٦٠٪ وبالنسبة للقطن حوالي ٢٧٪ بينما تراوح أقصىٰ ما بلغه معدل تدهور الانتاج في الازمات السابقة ما بين ١٠ و ١٥٪. وبالأمكان تصور الموضوع بصورة أفضل من خلال تحديد الاطار النسبي لهبوط الانتاج في سنوات الازمة فقد رجع مستوىٰ الانتاج العالمي الى ما كان عليه عام ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩، بمعنىٰ ان عجلة الاقتصاد الرأسمالي قد تراجعت بمعدل عقدين كاملين الى الوراء، مما له مغزاه الكبير جداً حسب قياسات الزمن في العصر الحديث. وإذا انتقلنا من

(٢) فيما يتعلق بالارقام والنماذج الواردة في هذا القسم من البحث إستندت الى عدد من المراجع منها: ف.ك. تروخانوفسكي، تاريخ انكلترا المعاصر، باللغة الروسية، موسكو، ١٩٦٨، ص ١٧٤ ـ ٢٢٦، «التاريخ المعاصر» الجزء الاول (١٩١٧ ـ ١٩٣٩). مجموعة مؤلفين، باللغة الروسية، موسكو، ١٩٦٦، «التاريخ المعاصر للبلدان الاجنبية. أوربا وامريكا ١٩١٧ ـ ١٩٣٩» مجموعة مؤلفين، باللغة الروسية، الطبعة الثالثة، موسكو ١٩٧٥، «تاريخ العالم» باللغة الروسية، المجلد التاسع، موسكو ١٩٦٢، ص ١٧٣ ـ ٢٠٢ بيير رونوان، تاريخ القرن العشرين، ترجمة الدكتور نور الدين حاطوم، الطبعة الثالثة، دمشق ١٩٦١، ص ٢٦١ ـ ٢٧٦.

التعميم الى التخصيص فأننا نرى ان معدل الانتاج في الولايات المتحدة الامريكية عاد الى ما كان عليه الامر في العام ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦، وبالنسبة لأنكلترا والمانيا الى العام ١٨٩٦ ـ ١٨٩٧. وقد تدهور الانتاج بالنسبة لبعض الحقول الانتاجية المهمة الى مستوى أدنى حتى من ذلك. ففي انكلترا، مثلاً، انخفض انتاج الفحم الى مستوى العام ١٨٦١ وبناء السفن الى مستوى العام ١٨٤٣. وكما ذكرنا ان الازمة هزت دعائم الاقتصاد الامريكي بصورة أعنف من غيرها، الامر الذي يجعل استعراض جانب من آثارها المباشرة على الحياة الاقتصادية في تلك البلاد أمراً ضرورياً. فقد انخفض معدل الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة عام ١٩٣٣ بمقدار ٤٦٪ بالقياس الى الانتاج هناك عام ١٩٢٩. وبلغ تدهور الانتاج في بعض الحقول حداً خطيراً للغاية. فبالنسبة للحديد والصلب ـ عماد الصناعة الثقيلة ـ انخفض الانتاج الامريكي في سنوات الازمة بمقدار ٧٥٪ وبالنسبة للسيارات بمقدار ٨٠٪. فلا غرو ان اغلقت حوالي ١٣٥ الف معمل ومصنع وشركة امريكية ابوابها، وان ظهرت في ضواحي العديد من المدن الامريكية الكبيرة ما يمكن وصفها بمقابر كبيرة للآلات والمعدات. اما عدد المصارف الامريكية التي أشهرت الافلاس في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣ فقد بلغ ما لا يقل عن عشرة آلاف مصرف من أصل ٢٥ الف مصرف كانت تعمل بنشاط منقطع النظير عشية الازمة. ولهذا الرقم مدلوله العميق، ذلك لأن البنوك والاعمال الصيرفية تعتبر من أبرز اعمدة الحياة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية.

وفي المجال الزراعي يكفي ان نشير الى ان انتاج الحبوب في الولايات المتحدة قد تدهور في سنوات الازمة الى درجة ان المزارعين اضطروا الى ترك استخدام الآلة في حقولهم ورجعوا الى العمل اليدوي في هذا المجال الاقتصادي الحيوي، ذلك لأن سعر المنتوجات الزراعية، كالقمح مثلاً، قد هبط الى اخفض مستوى سجل منذ اربعة قرون قبل ذلك التاريخ.

وجراء كل ما تقدم كان من الطبيعي ان ينخفض الدخل القومي في الولايات المتحدة الامريكية من حوالي ٨٨ مليار دولار عام ١٩٢٩ الى ٤٠ مليار دولار فقط عام ١٩٣٣.

وبما ان المانيا كانت تؤلف ثاني اكبر دولة رأسمالية في العالم (انها تقدمت على انكلترا قبل ان ينتهي القرن التاسع عشر بعقود)، ولأن الانتعاش الذي طرأ على حياتها الاقتصادية كان أسرع من جميع أقطار القارة الاوربية لذا انها احتلت الموقع الثاني بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية. ففي العام ١٩٣٢ تقلص الانتاج الصناعي الالماني بمقدار حوالي ٤٧٪ قياساً مع العام ١٩١٣، وفي سنوات الازمة اشهرت ٦٨ الف مؤسسة رأسمالية الافلاس، واضطرت المصارف الكبيرة الى طلب الشرطة لتحميها من جماهير المودعين الذين بدأوا يخشون مصير ودائعهم بعد إفلاس العديد من المصارف المعروفة. وفي عز أيام الأزمة صدر مرسوم يعلن عما سمي

بالأجازة المصرفية، فاقفلت المصارف الالمانية كافة ابوابها، وتوقفت البورصات عن العمل، ولم تعاود هذه وتلك نشاطها الا تدريجياً. وجراء كل ذلك إرتفعت نسبة البطالة في المانيا بصورة خطيرة، حتىٰ انها إمتدت الى حوالي ٤٥٪ من أبناء الطبقة العاملة، ففي كانون الثاني عام ١٩٣٣ بلغ عدد العمال الالمان العاطلين عن العمل اكثر من ستة ملايين.

تركت ازمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ آثاراً عميقة جداً، لم يسبق لها مثيل في التاريخ، على الحياة الاقتصادية في البلدان المتخلفة التي بدأت تدور بدرجات متفاوتة في فلك العالم الراسمالي. فقد وجدت هذه البلدان صعوبات كبيرة في تصريف منتوجاتها بسبب تقلص اعتماد البلدان الصناعية عليها، مما ادىٰ الى حدوث انخفاض كبير جداً في اسعار تلك المنتوجات، فقياساً الى معدل الاسعار العالمية السائدة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ انخفض سعر السكر في ذروة ايام الازمة بمقدار ٧٤٪ والحرير بمقدار ٧٥٪ والمطاط بمقدار ٩٣٪. وبشكل عام فأن معدل الاسعار بالنسبة لمنتوجات هذه الاقطار انخفض الى حوالي نصف ماكان عليه قبل الازمة مما ادىٰ الى تدني القوة الشرائية لدىٰ ابناء الشعوب المتخلفة بشكل ملموس فتقلص استهلاكها وبالتالي استيرادها للمنتوجات الصناعية التي بدأت تغزو اسواق العالم الثالث بصورة متزايدة منذ عقود طويلة سبقت الازمة الاقتصادية العالمية.

وقد ترك كل ذلك آثاراً مباشرة على التجارة العالمية التي بدأت بدورها تعاني من مشاكل معقدة أدت الى ان ينخفض مستواها الى حوالي ثلث ما كان عليه قبل انفجار الازمة. ونجمت عن ذلك حرب تجارية فعلية بين مختلف اقطار العالم التي تسابقت أوساطها الحاكمة الى فرض رسوم وتعاريف كمركية جديدة كوسيلة للتخفيف عن آثار الازمة على بلدانها. فخلال فترة قصيرة (من حزيران عام ١٩٣١ حتىٰ نيسان عام ١٩٣٢) رفعت ٧٦ بلداً رسومها الكمركية المفروضة على البضائع المستوردة من الخارج، وبدأت تخصص في ميزانياتها مقادير أقل من العملات الصعبة للتجارة الخارجية، بل وحتىٰ منعت استيراد انواع معينة من البضائع، فانخفض جراء ذلك التبادل التجاري بين البلدان المتطورة من جهة وبينها وبين البلدان المتخلفة من جهة اخرىٰ.

أثر الواقع المزري للتجارة العالمية في سنوات الازمة على حركة النقود ودورتها وخاصة على نظام العملات في معظم الاقطار الراسمالية. ففي العام ١٩٣١ اضطرت انكلترا الى سحب الغطاء الذهبي عن الجنيه الاسترليني مما ادىٰ الى ان تفقد عملتها وعملة البلدان المرتبطة بها قوتها. وقد امتدت آثار هذا الاجراء حتىٰ الى عدد من الاقطار الاوربية المتطورة من قبيل الدول الاسكندنافية، بل والى اقطار بعيدة في امريكا اللاتينية مثل بوليفيا وكولومبيا وتعمقت آثار هذه المشكلة الى حد أبعد حينما لجأت الولايات المتحدة الامريكية بعد عامين فقط الى اجراء مشابه بالنسبة للدولار. وبشكل عام فقدت عملات ٥٦ دولة قوتها خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣.

لا ينكر ان جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في الاقطار الراسمالية والبلدان المرتبطة بها قد عانت كثيراً من آثار أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣، ولكن بحكم عوامل موضوعية محددة اختلفت نسبة تأثر هذه الفئات بآثار الازمة. فأن ما يمكن وصفه بالمناعة الاقتصادية خففت الى حد ما من عبء الازمة على كبار الراسماليين الذين بذلت الدولة بدورها كل ما في وسعها من أجل مد يد العون اليهم ومساعدتهم لحل مشاكلهم ليتمكنوا من تفادي آثار الازمة بأسرع ما يمكن، فقدمت لهم القروض وفرضت ضرائب كمركية تحمي مصالحهم ورفعت مشترياتها من المعدات الحربية. لذا فأن ثقل آثار الازمة جاء اكبر بالنسبة للفئات الكادحة والمتوسطة من عمال وفلاحين ومنتجين صغار وموظفين ومثقفين ومن كان على شاكلتهم. وفيما يلي نحاول اعطاء صورة مركزة عن هذه الحقيقة.

حسب المعطيات الرسمية التي تعود الى تلك الفترة بلغ عدد العمال العاطلين كلياً عن العمل عام ١٩٣٢ في الـ ٣٢ دولة رأسمالية وقعت فيها الازمة حوالي ٢٦٫٥ مليون شخص. هذا الى جانب البطالة المقنعة، فأن عشرة ملايين آخرين من العمال كانوا نصف عاطلين لأنهم في الغالب كانوا يعملون لمدة يوم واحد او يومين في الاسبوع ويرتفع عدد جيش العاطلين اكثر اذا اخذنا بنظر الاعتبار الكساد الكبير الذي أصاب سوق العمل في البلدان المتخلفة التي لا تتوفر احصاءات دقيقة عن عدد العمال العاطلين فيها خلال سنوات الازمة. ولكن مما لا شك فيه انّ عدد العاطلين في تلك البلدان كان كبيراً بدوره، الامر الذي نلاحظه بجلاء عندما نتطرق الى آثار الازمة بالنسبة للعراق.

واذا انتقلنا مرة اخرى من التعميم الى التخصيص فأننا نرى مثل هذه الصورة المذهلة: في آذار عام ١٩٣٣ بلغ عدد العمال العاطلين في الولايات المتحدة حوالي ١٧ مليون شخص. وفي حوالي الفترة نفسها ارتفع عدد العمال العاطلين في المانيا الى اكثر من ٦ ملايين شخص، فقد بلغت نسبة البطالة بين البروليتاريا الالمانية ما لا يقل عن ٤٥٪ ورافق ذلك انخفاض ملحوظ في اجور العمال. ففي انكلترا انخفضت اجورهم بنسبة حوالي ٢٠٪ وفي الولايات المتحدة الامريكية بنسبة ٤٤٪ ومن أجل تخفيف الضغط الكبير الواقع على الميزانية لجأت اكثرية الدول الرأسمالية الى تخفيض رواتب الموظفين، وسدت ابواب العمل امام المثقفين. كما عانى الفلاحون من مشاكل مشابهة دفعت باعداد كبيرة منهم الى ترك حقولهم، بل والى قطع اشجار بساتينهم للتعويض عن نقص الوقود الذي أصبح ظاهرة عامة في المدن والارياف على حد سواء. ومما له مغزاه في مجال بحثنا ان مثل هذه الظاهرة قد لوحظت حتى في الاقطار المتخلفة ولو على نطاق أضيق من الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الأوروبية. فأن يد الفلاحين في سوريا، مثلاً، قد إمتدت في سنوات الازمة الى اشجار الزيتون ذات الريع العالي، فلم يتورعوا عن قطعها لأستخدامها لأغراض التدفئة وغيرها.

كان من الطبيعي جداً ان تترك الازمة الاقتصادية آثاراً عميقة على الحياة السياسية الداخلية والخارجية للدول الرأسمالية والبلدان المرتبطة بها. فقبل كل شيء تعمقت التناقضات الاجتماعية داخل المجتمعات الرأسمالية، لا سيما لأن الاستياء بين الشغيلة بلغ أوجه، ففي سنوات الازمة انفجرت ثورة في اسبانيا، وتعقدت الاوضاع السياسية بشكل خطير في كل من المانيا وايطاليا واليابان وبولونيا وغيرها. ولم يكن مجرد صدفة ان اقيمت الدكتاتورية الفاشية في المانيا عام ١٩٣٣، وان جرت محاولة عصيان فاشي في فرنسا عام ١٩٣٤. ومن جانب آخر عاشتْ حركات التحرر الوطني لشعوب البلدان المستعمرة فترة مد واضحة المعالم، حتىٰ ان آثار الازمة هيأت ظروفاً انسب لأنتقال تلك الحركات في بعض المناطق الى طور أعلىٰ، خاصة لأن الدول الاستعمارية حاولت عن طريق الضغط على أبناء شعوب تلك المناطق التخفيف من آثار الازمة على مصالحها.

أثرت الازمة الاقتصادية كذلك على العلاقات القائمة بين الدول الكبرىٰ، فقد ساعدت على تعميق مشاكلها وتوتير العلاقات بينها وذلك بحكم تصادم مصالحها جراء التناقض بين خططها الرامية الى التخفيف من وطأة الازمة عليها. فعلىٰ سبيل المثال لم يكن بوسع الدول الكبرىٰ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، ان تنظر بعين الارتياح الى الخطوة التي أقدمت عليها اليابان في العام ١٩٣١ حينما قامت قواتها باحتلال منشوريا في الصين.

وقد تحول كل ذلك، وغير ذلك، الى تراكمات كمية هيأت الطريق اكثر لأندلاع نيران حرب عالمية جديدة بدأت اوساط استعمارية معينة تعتبرها من جديد وسيلة ضرورية لحل المشاكل المستعصية المخيمة على مصالحها.

وأخيراً من الضروري ان نلاحظ كذلك ان الازمة الاقتصادية العالمية في ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ نبهت اذهان الرأسماليين في الدول الكبرىٰ الى جانب من الثغرات الموجودة في أنظمتهم، وقللت من تفاؤلهم الذي بلغ الذروة، خاصة بين الاحتكاريين الامريكان، عشية الازمة بالذات. فقد ذكر الرئيس الامريكي كوليج في رسالته التوديعية الى الكونغرس بتأريخ ٤ كانون الاول عام ١٩٢٨، أي قبل انفجار بوادر الازمة في بلاده بأقل من سنة واحدة، ذكر بالنص:

«بوسع البلاد ان تنظر بارتياح الى الحاضر وبتفاؤل الى المستقبل» وقد وردت تصريحات مشابهة على السن الاحتكاريين الامريكان انفسهم فأن احدهم صرح قائلاً: «لقد وضع في بلادنا أساس من الرخاء من شأنه ان يطغي على كل شيء رأيناه حتىٰ الآن». اما رئيس الكونسيرن المعروف «جنرال موتورز» فقد ذكر عشية الازمة بالحرف الواحد: «انني لا أرىٰ من العوامل ما يعرقل استمرارية رفاهنا وما يحول دون وجود حالة اقتصادية متفوقة لدينا وما يمنع نمو ازدهارنا».

الا ان هذه النظرة قد تغيرت بصورة ملموسة في أواسط الثلاثينات، أي بعد انتهاء الازمة مباشرة. فحسبما يعترف المؤرخون الغربيون فأن الازمة كانت دليـلاً على «ان النظام الرأسمالي كان ينقصه التنظيم الكافي» وهذا ما دفـع «بجميع بـلاد اوربا» الى مناقشة «فكرة الاقتصاد الموجه في العام ١٩٣٤»[٣].

وكما ذكرنا في حينه ان واحدة من أبرز خصائص أزمة عام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ كانت شموليتها التي لم يسبق لها مثيل في تأريخ الازمات الاقتصادية الرأسمالية، فقد إمتدت آثارها الى كل بقعة من بقاع العالم.

لماذا ظهرت الازمة في العراق:

بدأ العراق يندمج بالسوق الراسمالية العالمية منـذ النصف الثاني من القـرن التاسع عشر، لا سيما بعد ان تم فتح قناة السويس عام ١٨٦٩. وقد أدىٰ ذلك الى حدوث تغييرات مهمة وكبيرة (معظمهـا كانت نـوعية) في الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسية للعراق.

ولتوضيح أبعاد عملية إندماج السوق العراقية بالسوق الرأسمالية العالمية نورد فيما يلي بعض الحقائق الاحصائية. فقد أرتفعت قيمة صادرات العراق من ١٥٠ الف دينار سنوياً في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧١ الى ٢/٩ مليون دينار في سنة ١٩١٢ ـ ١٩١٣، بمعنىٰ ان قيمة الصادرات العراقية إزدادت عشرين مرة خلال نصف قرن فقط. وقد إمتدت آثار هذا التحول الكبير الى منتوجات مهمة بالنسبة لحياة العراق الاقتصادية. فخلال الفترة المذكورة إزدادت كمية الحنطة المصدرة اربعة عشر ضعفاً والشعير بمقدار ٢٥٠ ضعفاً (من ٣٠٠ طن الى اكثر من ٧٧ الف طن) والصوف بمقدار يحتل مرتبة وسطاً بينهما (من ٣٠٠ طن الى ١٢/٦٠٠ طن)[٤].

والنتيجة الاولىٰ التي نجمت عن إندماج العراق بالسوق الرأسمالية العالمية هي الازدياد المطلق والنسبي في قيمة البضائع المصدرة الى الاقـطار الرأسماليـة والهبوط المطلق والنسبي لتبادل البلاد التجاري مع الاقطار المجاورة. وقد آل الامر الى ان يصدر العراق الى الاخيرة من المنتجات المحلية ما قيمته ١٣ الف دينار فقط، أي ما يعادل أقل من ٦٪ من القيمة السنوية لصادرات بغداد المحلية في الفترة ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩، يقابلها ٢٢٢ الف دينـار وهي قيمة كـل باقي الصـادرات المحلية التي كـانت تتوجـه الى الاسواق الرأسمالية[٥]. ولم تختلف نسبة صادرات ولاية الموصل عن ذلك كثيراً حسبما ورد في تقرير خاص للقنصل الالماني قبل الحرب العالمية الاولىٰ بسبعة اعوام فقط.

---

(٣) بيير رونوان، تاريخ القرن العشرين، ص ٢٧٦.

(٤) ارتفع المعدل السنوي لتصدير الصوف الى ١٢ر٠٠٠ طناً في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٦٦ و ١٩٠٩.

وتتوضح الصورة اكثر اذا نظرنا اليها من زاوية تجارة التمور العراقية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر. ففي العام ١٨٧٩ بلغ مجموع الكميات المصدرة من التمور العراقية ٨/٧١٨ طناً، منها ٤/١٣٩ طناً، اي ما يربو على نصفها، الى موانىء المملكة المتحدة لوحدها و ٤٤٠ طناً منها الى موانىء شرق البحر المتوسط مع ١/٦٣٤ طناً منها الى موانىء البحر الاحمر. وخلال أربع سنوات فقط، أي في العام ١٨٨٣، إرتفعت صادرات التمور العراقية بمقدار الضعف تقريباً، فقد بلغت كميتها ١١/٣٠٦ أطنان ارتفعت حصة موانىء المملكة المتحدة منها الى ١٠/٣٦٤ طناً، بينما إنخفضت حصة موانىء شرق البحر المتوسط منها الى ٧٨١ طناً وحصة موانىء البحر الاحمر الى ٧١ طناً فقط. وكانت ولاية الموصل تصدر عشية الحرب العالمية الاولى اكثر من ثلثي منتوجاتها الى الاقطار الأوروبية.

ونلاحظ الصورة ذاتها بالنسبة لتجارة الاستيراد. فقبل كل شيء أدى الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية الى ان ترتفع قيمة البضائع المستوردة من حوالي ٢٩٠ الف دينار سنوياً خلال ١٨٦٤ ـ ١٨٧١ الى حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون دينار في السنة التي سبقت الحرب العالمية الاولى، مما يعني ان قيمة تجارة الاستيراد العراقية قد إزدادت اكثر من إثنتي عشرة مرة خلال نصف قرن من عملية الاندماج المذكورة.

وإذا انتقلنا الى التخصيص مرة اخرى فأننا نرى ان قيمة المستورد من المنسوجات والملابس، مثلاً، قد إرتفعت بمقدار اثني عشر ضعفاً تقريباً (من ٩٤ الف دينار في ١٨٦٤ ـ ١٨٦٥ الى حوالي مليون دينار في ١٩٢٦ ـ ١٩٣١). وارتفعت قيمة المستوردات الاستهلاكية بنفس المستوى تقريباً.

وهكذا لم تحل نهاية العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى غدت البضائع المستوردة من أوروبا تؤلف حوالي ثلاثة أرباع مجموع قيمة مستوردات بغداد، وفي بداية القرن العشرين بلغت نسبة المستوردات من المملكة المتحدة والبلدان التابعة لها حوالي ثلثي مجموع المستوردات الداخلة الى العراق عن طريق ميناء البصرة، بينما في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٩ و١٩١١ كانت المملكة المتحدة والهند تجهزان لوحدهما ثلاثة أرباع قيمة كل مستوردات العراق[٦]. ومما له مغزاه بهذا الصدد أن المقيم البريطاني في

---

(٥) بما فيها الهند التي كانت خاضعة للمملكة المتحدة كلياً.

(٦) للتفصيل عن هذه الحقائق راجع:

الدكتور محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨، الجزء الاول، صيدا ـ بيروت ١٩٦٦، ص ٩٤ ـ ٩٥، ١٠٦ ـ ١٠٧، ١٠٠، ١٢٩، ١٣١، ٢٢١، ٢٤٥، ٢٥٠ ـ ٢٥١، ٢٥٤ ـ ٢٥٧، طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق، بغداد، ١٩٣٠، ص ٣٦٠ ـ ٣٦٤، أ. أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، باللغة الروسية، بطرسبورغ، ١٩١٢، ص ٤٧٨ ـ ٤٨٥.

League of Nations. Question of the frontier between Turkey and Iraq, Geneva, 1924. pp. 89 - 90

K.M. Langley. The Industrialization of Iraq. Cambridge. 1961. pp. 23 - 26.

العراق أصبح مع مطلع القرن الماضي قنصلاً عاماً حصر إهتمامه بالأمور التجارية بالدرجة الاولى وان غرفتين بريطانيتين للتجارة كانتا تعملان في العراق قبل الحرب العالمية الاولى، إحداهما في بغداد وثانيتهما في البصرة، أكد نظاماهما على العمل من أجل «تطوير المصالح التجارية والنقل المائي والاعمال المصرفية وحمايتها» و «تشجيع التجارة مع الامبراطورية البريطانية وترويجها» و «جمع المعلومات المتعلقة بكل ما يخص النشاط التجاري العام وتصنيفها»[7].

ومع احتلال العراق المباشر في سنوات الحرب العالمية الاولى ومن ثم فرض الانتداب عليه بعد انتهاء الحرب بفترة وجيزة إزداد إرتباطه بالسوق الرأسمالية العالمية، ولا سيما بأسواق بريطانيا ومستعمراتها. فلغاية العام ١٩٢٧ تضاعفت قيمة واردات العراق من البلدان الرأسمالية قياساً مع وارداته منها في سنة ١٩١٣. ولم يختلف الامر كثيراً بالنسبة لصادرات العراق، فقد ظهرت في ميدانها شركات جديدة أجنبية ووطنية بلغت «شأواً مهماً» منها خمس شركات أوربية كبيرة وثلاث شركات عراقية زاولت تصدير التمور وعدد اكبر من الشركات زاولت تصدير الحبوب والأصواف وغيرها الى أسواق البلدان الرأسمالية[8].

ولتوضيح الموضوع اكثر نشير الى ان الاقطار المجاورة كانت تزود أسواق العراق بأقل من ١٥٪ من إحتياجاتها مقابل اكثر من ٨٥٪ كانت تأتيها من الاقطار الرأسمالية[9] خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٢[10].

لم يكن بوسع العراق، إذن، ان يبقى بمعزل عن آثار الازمة الاقتصادية العالمية التي هزت البلدان الرأسمالية بعنف في الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٣. وكان من الطبيعي ان تنعكس صعوبات الاقتصاد البريطاني في تلك السنوات على السوق العراقية اكثر من غيرها.

---

(٧) راجع:
Commercial and Trades Directory of Iraq, 1924 — 1925, Printecl and published by the T imes Printing and Publishinq company, Basrah and Baqhdad, P.43

(٨) للتفصيل راجع:
طه الهاشمي، المرجع السابق، ص ٣٦٠ ـ ٣٦٤: الدكتور محمد سلمان حسن.
المرجع السابق، ص ١٤١ ـ ١٤٢، ١٤٦ ـ ١٤٧، ١٥٠.

(٩) بما فيها الهند وكانت حصتها ٤ر٢٠٪

(١٠) النسب محسوبة بالأستناد الى المعلومات الواردة في الجدول الاحصائي رقم ٢٦ عن التغييرات في أسواق الاستيراد الى العراق المنشورة في الصفحة ٢٥٧ من كتاب الدكتور محمد سلمان حسن الآنف الذكر.

إنفجرت الازمة الاقتصادية في انكلترا في النصف الاول من العام ١٩٣٠ وبلغت الذروة فيها في ربيع عام ١٩٣٢. ولئن جاءت آثار الازمة أقل عمقاً في انكلترا قياساً مع ما كان عليه الامر في المانيا، ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية فأن سبب ذلك كان يعود الى ان الانتعاش والنمو الاقتصاديين اللذين أصابا العالم الرأسمالي بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بسنوات قليلة جريا في انكلترا أبطأ من المانيا والولايات المتحدة اللتين كانتا تحتلان، فضلاً عن ذلك، مرتبة أعلى منها في قائمة البلدان الراسمالية الأكثر تطوراً.

إلا ان ذلك لا يعني، بالطبع، ان آثار الازمة على حياة انكلترا الاقتصادية كانت قليلة. فقد تراجع مستوى انتاجها العام في سنوات الازمة الى ما كان عليه عام ١٨٩٦ ـ ١٨٩٧، بمعنى ان عجلة إقتصادها لم تتوقف عن السير قدماً حسب بل تراجعت بما يعادل أربعة عقود من الزمن، مما يؤلف فترة خطيرة حسب قياسات التطور الرأسمالي المتميز بالسرعة. وكان تأثير الازمة على الحقول الانتاجية التقليدية ذات الجذور العميقة والقديمة في حياة انكلترا الاقتصادية اكبر حتى من ذلك. فأن إنتاج الفحم، مثلاً، قد تدهور الى مستوى سنة ١٨٦١، وتقلصت طاقة صناعة السفن البريطانية العريقة جداً بمقدار إحدى عشرة مرة[١١] وهي عادت بذلك الى المستوى الذي كانت عليه في العام ١٨٤٣. وعانت الزراعة البريطانية بدورها من مشاكل كبيرة إنعكست، قبل كل شيء، في صعوبة تصريف منتوجاتها، الامر الذي أدى الى تدني أسعارها بنسبة ٣٤٪[١٢].

وكانت مردودات الازمة كبيرة بالنسبة لمختلف مجالات الحياة وجميع شرائح المجتمع في انكلترا. فقد إضطر العديد من المعامل والمصانع والمصارف والمخازن الى غلق ابوابها، كما أشهر عدد اكبر من التجار إفلاسهم. فقد عانت تجارة انكلترا الخارجية في سنوات الازمة من إختناق كبير. فأن قيمة تصدير الاقمشة الانكليزية المعروفة، مثلاً، تقلصت في العام ١٩٣٢ الى ٣٦٥ مليون باون استرليني بعد ان كانت تؤلف حوالي ٧٣٠ مليوناً في العام ١٩٢٩، وعانت خزينة الدولة من صعوبات كبيرة للغاية. كما فقد في ذروة أيام الأزمة كل واحد من أربعة عمال بريطانيين عمله نهائياً (حوالي ثلاثة ملايين عامل)، فضلاً عن البطالة المقنعة التي عانى منها الكثيرون. اما من لم يفقد العمل من العمال فقد جرى تقليص أجوره بنسبة ٢٠٪ وجراء كل ذلك شهدت البلاد موجة من الاضرابات والمظاهرات ومسيرات كان ينظمها العاطلون عن العمل وقد اطلقوا عليها إسم «مسيرات الجياع»[١٤]. وهزت رجات سياسية كبيرة النظام السياسي البريطاني يومذاك، مما أنعكس في عدم الاستقرار وتقلب الحكم والانشقاق الخطير الذي حدث في صفوف حزب العمال.

---

(١١) «التاريخ المعاصر للبلدان الاجنبية. اوروبا وأمريكا ١٩١٧ ـ ١٩٣٩»، ص ٧٢.

(١٢) ك.ن سيفاستيانوف، انكلترا «تأريخ العالم» باللغة الروسية، المجلد التاسع، ص١٩٩.

(١٣) التفصيل راجع: ف.ك. تروخانوفسكي، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(١٤) أولت الصحافة العراقية احداث بريطانيا في سنوات الازمة الاقتصادية جانباً كبيراً من اهتمامها.

انعكست آثار كل ذلك على الحياة الاقتصادية في العراق بدرجات متفاوتة وضمن إطار التأثير العام للازمة الاقتصادية العالمية نفسها. فقد بدأ العراق يعاني من ظاهرة جديدة لم يعرفها من قبل، ظاهرة تردي الاوضاع الاقتصادية بسبب فائض الانتاج وإنخفاض الاسعار، وهما من السمات الملازمة للازمات الراسمالية المعروفة، بينما نجمت كل الازمات الاقتصادية السابقة التي شهدتها البلاد على مر القرون عن شحة الانتاج وإرتفاع الاسعار بفعل عوامل كانت ترتبط على الاغلب بظروف الطبيعة نفسها (الفيضانات، الجفاف والجدب، الجراد والأوبئة وما شاكل).

بداية الأزمة:

لم تتفاقم الازمة كلياً في انكلترا عندما بدأت آثارها تمتد الى العراق بصورة مباشرة. فكما ذكرنا ان الاقتصاد البريطاني بدأ يعاني من الازمة في النصف الاول من عام ١٩٣٠، أي بعد ان بدأت تظهر في الولايات المتحدة بحوالي عام واحد. بينما إستغرقت عملية إنتقال الأزمة من ضفاف التايمس الى ضفاف الرافدين فترة أقل من ذلك. فلم يمر سوى أشهر قلائل على ظهور الازمة هناك حتى بدأت بوادرها تهز حياتنا الاقتصادية بعنف دفع الصحافة المحلية في وقت مبكر نسبياً الى التحدث عن غزو «البضائع المغشوشة» للاسواق العراقية وعن «الفوضى الاقتصادية والعسر المالي وإخطار الافلاس المهددة، الضاربة أطنابها في البلاد من أقصاها الى أقصاها»[١٥].

وبما ان الاقتصاد العراقي كان قائماً على الزراعة أساساً فأنها تلقت أولى ضربات الأزمة وأقساها. فلقد أدى إنخفاض الطلب الخارجي على منتوجات العراق الزراعية والحيوانية الى ارتفاع عرض موادها وبالتالي انخفاض أسعار الاخيرة بنسبة لم يشهد العراق لها مثيلاً من قبل. ففي السنة الاولى من الازمة إنخفض سعر الوزنة الواحدة من الحنطة الكردية الى خمس روبيات وربع الروبية[١٦] وسعر الطغار الواحد من الشعير الى ٤٠ روبية والوزنة الواحدة من رز العنبر الى ٢٦ روبية والخضراوي الى ١٣ روبية والساير الى أقل من ٩ روبيات وطغار الذرة البيضاء الى ٦٠ روبية والصفراء الى ٤٥ روبية والدخن الى ٤٠ روبية ووزنة العدس الى ٦ روبيات والماش الى ٥ روبيات والسمسم الى ١٠ ـ ١٢ روبية ومن الدهن الجيد (٢٥ كيلو) الى حوالي ٢٩ روبية والمتوسط الى ٢٦ روبية والدهن النباتي الى ٢٤ روبية وسعر الف مصران الى ٣٥٠ ـ ٤٥٠ روبية[١٧].

---

(١٥) راجع على سبيل المثال:
«العالم العربي» (جريدة) بغداد، ١٠ و ٢٠ كانون الاول ١٩٢٩ و ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠ (الافتتاحية)؛ «العراق» (جريدة). بغداد ١٥ آذار ١٩٣٠.

(١٦) الروبية الواحدة كانت تعادل ٧٥ فلساً. وحسب التسعيرة الرسمية المتبعة كان كل ١٠٠ الف روبية تعادل ٧٤٤٨ باوناً استرلينياً.

(١٧) راجع: «العراق» ٢٤ كانون الاول ١٩٣٠.

وخلال أقل من ستة أشهر فقط طرأ إنخفاض جديد على أسعار جانب كبير من المواد المذكورة، فقد أصبح سعر الوزنة الواحدة من الحنطة الكردية يتراوح ما بين ٤ و٥ روبيات ونزل سعر وزنة رز العنبر الى ٢٥ روبية والماش الى اربع روبيات ونصف روبية ومن الدهن الجيد الى ٢١ روبية والمتوسط الى ٢٠ روبية والنباتي الى ٢٣ روبية[١٨]. وفي المعدل إنخفضت أسعار المنتوجات المذكورة، لا سيما الحبوب منها، بنسبة تربو على ٥٠٪ في السنة الاولى، من الازمة، كما انخفضت اسعار التمور في بداية الازمة بنسبة تزيد عن ٣٠٪ قياساً الى سعرها عشية الأزمة[١٩]. وتكدست هذه البضائع في الاسواق المحلية وتدهورت أسعار مشتقاتها بصورة مذهلة، حتى ان سعر كل صمونتين أصبح يعادل فلساً واحداً فقط[٢٠].

ولم يجر تدهور أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية العراقية بصورة مفاجئة غير معهودة حسب، بل ان نسبته كانت كبيرة ايضاً بالقياس مع تدهور الاسعار العالمية للمواد المذكورة. فأن الطغار الواحد من الشعير، مثلاً، كان يباع في اسواق لندن يومذاك بما يعادل ١٢٠ روبية، أي ثلاث مرات اكثر من سعره في العراق[٢١].

ورغم هذا التدهور الكبير الذي طرأ على أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية فأن سوقها ظلت راكدة طيلة سنوات الأزمة، خاصة جراء النكسة الكبيرة التي تعرضت لها تجارة العراق الخارجية فأن الحبوب، مثلاً، «بقيت متكدسة ونائمة في المواني‌ء لا يقدم على شرائها أحد بالرغم من التنزيلات الهائلة التي أنزلها التجار» كما ورد على لسان جريدة «العالم العربي» في عددها الصادر يوم ٢٦ آذار ١٩٣٠. ولم يختلف الوضع بالنسبة للتمور في شيء، فقد إضطر معظم اصحاب مكابسها في البصرة الى سد أبواب معاملهم ذلك لأن كميات التمور المكدسة في الميناء كانت كبيرة الى درجة بحيث ان مجيء ١٠٠ سفينة شراعية من المناطق الفقيرة الى الميناء خلال يومين فقط لم يؤثر على أثمانها ولو قليلاً[٢٢]، كما ان كبار المصدرين أصبحوا في وضع يسمح لهم برفض قبول التمور من المنتجين لأدنى سبب[٢٣].

---

(١٨) «العراق» ١٦ آيار ١٩٣١.
(١٩) «العالم العربي» ٢٧ آب و ٩ ايلول ١٩٣٠.
(٢٠) «العالم العربي» ٢٩ نيسان ١٩٣٢.
(٢١) راجع: «العالم العربي» ٢١ حزيران ١٩٣٠.
(٢٢) «العالم العربي» ٣ آب و ٢٣ ايلول ١٩٣٠.
(٢٣) الدكتور محمد سلمان حسن. المرجع السابق، ص ١٤١.

أفرز هذا الواقع ظواهر غير مألوفة في حياة البلاد الاقتصادية خلال سنوات الأزمة. فأن إفلاس كبار التجار وصغارهم تحول الى أمر خطير يسترعي الانتباه منذ الأشهر الاولى للازمة. فخلال ايام قليلة من آذار عام ١٩٣٠ أشهر ١٦ تاجراً معروفاً في بغداد الافلاس(٢٤). وتتابعت صحف العاصمة في نشر أخبار التجار الذين يشهرون الافلاس، بل ان العديد من التجار لجأوا الى ما عرف بالأفلاس التقصيري كوسيلة من وسائل التخلص من آثار الأزمة، مما استدعى تقديم قسم منهم الى المحاكم التي أصدرت الاحكام بحقهم(٢٥). وقد بلغت ظاهرة إفلاس التجار حداً دفع بغرفة تجارة بغداد الى الطلب من وزارات العدلية والمالية والداخلية إصدار أوامر الى مديرية جوازات السفر تقضي بمنع التجار من مغادرة العراق(٢٦).

ومن الظواهر الجديدة التي شهدتها حياة البلاد الاقتصادية في سنوات الأزمة ان فائض الانتاج ولد إستياءاً كبيراً في نفوس المزارعين حملهم على «عدم حصد مزروعاتهم بتاتاً والامساك عن بذر بذور المزروعات الصيفية» فقد «فضل الزراع ترك الارض غير مزروعة.»، كما انهم، والتجار، تركوا ما لديهم من منتوجات زراعية «يأكلها الدود ويقضي على معظمها»(٢٧). ولم يكن من المألوف أبداً أن يؤدي الحصاد الجيد الى ازدياد شدة وطأة مشاكل الناس كما حدث في بعض مناطق البلاد عام ١٩٣٠(٢٨)، وأن لم يؤد إنخفاض اسعار المواد الحياتية الأساسية الى حدوث تحسن في الوضع المادي لأبناء الفئات الاجتماعية الفقيرة وذلك جراء إختفاء النقود. وربما يكفي ان نقول بهذا الصدد انه في أيام الازمة لم يكن بوسع الباعة الدوارين المرتبطين مباشرة بالأوساط الفقيرة سواء في الريف او المدينة، ان يحصلوا على ما يعادل ١٦ الى ٣٢ فلساً في اليوم(٢٩). لذا ليس بغريب ان اطلق فلاحو الجنوب على فترة الأزمة الاقتصادية إسم «سنة اللوعة» وان أطلق عليها فقراء كردستان إسم «سالى گرانيكه» (سنة الغلاء) رغم الانخفاض غير المعهود الذي طرآ على أسعار المواد الحياتية الأساسية.

---

(٢٤) «العراق» ١٥ آذار ١٩٣٠.
(٢٥) «العالم العربي» ١٢ ايلول ١٩٣٠ و ١٩ شباط و ٣١ كانون الاول ١٩٣١. «العراق» ٢١ نيسان و ١٠ كانون الاول ١٩٣٠ و ٢٣ آذار ١٩٣١.
(٢٦) راجع: «العراق» ٢٤ نيسان ١٩٣٠.
(٢٧) «العالم العربي» ٢٦ آذار و٢٧ آذار ١٩٣٠.
(٢٨) «العالم العربي»، ٢٧ آب ١٩٣٠.
(٢٩) «محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الثالثة. إجتماع سنة ١٩٣١» (الاجتماع الاعتيادي) بغداد ١٩٣١، ص ٥٢٩.

ولم تكن تجارة الاستيراد في سنوات الازمة الاقتصادية احسن حالاً من تجارة التصدير. فتبعاً للهبوط الكبير الذي طرأ على القـوة الشرائيـة لدىٰ السكان تـدهورت إمكانية إستيراد البضائع الاجنبية من الخارج. ففي العام ١٩٣٠؛ أي خـلال السنة الاولىٰ من الأزمة، انخفضت الكميات المستوردة من الاقمشة بمقدار ٢٥٪ ومن الملابس بمقدار ٤٥٪ ومن الآلات، بما في ذلك المضخات، بمقدار ٤٧٪ بالقياس مع السنة التي سبقته[٣٠]. وتتوضح الصورة اكثر فيما لو أخذنا موضوع استيراد الاقمشة بنظر الاعتبار لأنها تؤلف حاجة حياتية أساسية. فأن معدل قيمة المستورد من المنسوجات الاجنبية قد هبط[٣١] من مليون و ٩٤١ الف دينار في النصف الثاني من العقد الثالث الى مليون و٤٢٤ الف دينار في العقد الرابع[٣٢].

وكان من الطبيعي ان تنعكس آثار الأزمة الاقتصادية بسرعة على ميزانية الدولة التي كانت تعتمد بالأساس على الضرائب والرسوم الكمركية. ولم يكن مجرد صدفة ان إتخذت الحكومة في وقت مبكر قراراً يقضي بقبول حصتها من ضريبة الحبوب عيناً لعدم توفر النقد الكافي لدىٰ الفلاحين وبسبب تكدس كميات كبيـرة من الحبوب في بيـوتهم وبيادرهم[٣٣]. مع ذلك صاحب كساد سوق الحبوب والأزمة الزراعية بوجه عام عجز في الميزانية بلغ اربعة ملايين روبية خلال السنة الاولىٰ من الأزمة[٣٤]، خاصـة وان أبناء الفئات الاجتماعية الدنيا من سكان المدن عجزوا بدورهم عن دفع ما ترتب عليهم من الضرائب رغم ما كانوا يتعرضون له من ضغط الجهات الرسمية[٣٥]. ومع تفـاقم آثار الازمة الاقتصادية إزدادت صعوبات الميزانية ومشاكلها اكثر فاكثر.

تفاقم الأزمة:

في السنة الثانية من عمر الازمة الاقتصادية تفاقمت آثارها في العراق، شأنه في ذلك شأن معظم الاقطار المجاورة، ولا سيما المرتبطة منها بعجلة الاقتصاد البريطاني. فقد تعقدت مشاكل تجارتي الاستيراد والتصدير، وتدنت الاسعار اكثر، وأشهر عدد اكبر من التجـار إفلاسهم؛ وتضـاعفت صعوبـات ميزانيـة الدولة التي تقلصت وارداتهـا من الضرائب المفروضة على الحاصلات الزراعية الى النصف تقريباً قياساً مع وارداتها منها

---

(٣٠) راجع: «العالم العربي» ١٦ تشرين الاول ١٩٣١.

(٣١) لم ينجم الامر فقط عن واقع الازمة الاقتصادية، بل إرتبط ايضاً بتطور صناعة النسيـج الوطنية ومنافسة منتوجاتها للاقمشة المستوردة حينذاك.

(٣٢) الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٣٣) «الاستقلال» (جريدة)، بغداد، ١٤ أيار ١٩٣٠.

(٣٤) «العالم العربي» ٢٩ آذار و ١١ تموز ١٩٣٠.

(٣٥) «الاستقلال» ٢٧ أيار ١٩٣٠.

في السنة الاولى للازمة، كما بلغ عجزها الاجمالي في العام الثاني من الازمة اكثر من ثلاثة ملايين روبية رغم جميع الاجراءات التي اتخذت للاقتصاد في بعض ابواب النفقات[٣٦].

واشتدت آثار الازمة في سنتها الثانية على سكان المدن، بمن فيهم اصحاب الحوانيت الذين أصبحوا يعانون من وضع خانق جعل «الاسواق بائرة كالمقابر» حسب وصف احد النواب[٣٧]. وقد صورت احدى الصحف المحلية واقع الازمة في سنتها الثانية هكذا:

« الازمة الاقتصادية تأبى الا اشتداداً، وعدد العاطلين والخاسرين والفاشلين والمفلسين يتضخم كل يوم وكل ساعة»[٣٨].

توفرت مجموعة من العوامل المساعدة التي أدت الى تفاقم الازمة الاقتصادية في العراق. فقبل كل شيء ان آثار سياسة البريطانيين التي استهدفت تخفيف عبء الازمة في بلادهم على حساب الشعوب الخاضعة لنفوذهم قد إمتدت الى العراق ايضاً في صور مختلفة كان أخطرها يتعلق بموضوع الاجراءات التي إتخذتها الحكومة البريطانية بصدد عملتها. ففي العام ١٩٣١ الغت لندن الغطاء الذهبي للباون وأوجدت ما عرف بالكتلة الاسترلينية التي تحول الباون بموجبها الى أساس لتبادل عملات الدول التابعة لأنكلترا او المرتبطة بها، بما في ذلك جميع مستعمراتها. وبموجب الاجراء الأخير إضطرت الدول المذكورة الى نقل كل إحتياطيها من الذهب وما لديها من العملة الصعبة الى بنك انكلترا، مما تحول الى سند مالي جديد للإقتصاد البريطاني.

ترك تأسيس الكتلة الاسترلينية آثاراً كبيرة على إقتصاديات العراق التي ارتبط مصيرها كلياً بوضع الباون وتقلباته[٣٩]. وان اول اجراء خطير لجأت اليه الحكومة العراقية في مسايرتها لقرار الحكومة البريطانية حول تأسيس الكتلة الاسترلينية كان سنها لقانون يجيز تأجيل إصدار العملة العراقية الجديدة التي كان من المقرر ان تحل محل الروبية الهندية المتداولة، ثم عدلت الحكومة القانون بشكل يتوافق مع قرار الغاء الغطاء الذهبي لعملات البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني بعد ان كان من المقرر ان يكون الذهب غطاء للدينار العراقي الجديد[٤٠]. وجراء ذلك تأثر وضع سوق العملة في الداخل، وانتشر تهريب الذهب الى الخارج على نطاق واسع جداً[٤١].

---

(٣٦) «العالم العربي» ١٨ كانون الثاني و ٥ أيار ١٩٣١.

(٣٧) الحكومة العراقية. محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الثالثة. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١، بغداد، بلا، ص ٥١.

(٣٨) «العالم العربي» ٢٧ حزيران ١٩٣١.

(٣٩) لم ينسحب العراق من الكتلة الاسترلينية الا بعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

(٤٠) «العالم العربي» ٣ و ٨ كانون الاول ١٩٣١.

(٤١) «العراق» ٣ كانون الثاني ١٩٣١ «العالم العربي» ٣ آب ١٩٣٠.

وفي سنوات الازمة الاقتصادية إتخذت شركات النفط العاملة في العراق مجموعة من الاجراءات كان من شأنها تعزيز مواقعها والتخفيف من مشاكلها عن طريق الضغط على الحكومة العراقية والعراقيين بصورة عامة. ففي ذروة ايام الأزمة حاولت شطب جزء كبير من مورد العراق من نفطه ذهباً بحجة الغاء الغطاء الذهبي للباون[٤٢]. وكانت اسعار النفط ومشتقاته في السوق العراقية لا تتناسب قطعاً مع الواقع الجديد للقوة الشرائية لدى الفرد العراقي. فأن الانكليز كانوا «يبيعونك نفط بلادك بأسعار تزيد عن أسعار صفائح أعلى جنس من النفط الذي كان يأتيك من وراء البحار والجبال» قبل استغلال نفطنا كما ورد معبراً على لسان «العالم العربي» في إفتتاحية عددها الصادر يوم السادس من كانون الاول عام ١٩٣١. وبالمقابل فأن الحكومة البريطانية لم تعف البضائع العراقية من الرسوم الكمركية التي إستثنت منها البلدان الخاضعة لأنتدابها او حمايتها، وذلك بحجة صدور قرار عصبة الامم بصدد الغاء الانتداب على العراق، الامر الذي سبب أضراراً اضافية للبلاد[٤٣]. وقبل ذلك التأريخ بفترة وجيزة فرض البريطانيون على العراق دفع تعويضات لشركة الطيران الامبراطورية البريطانية.[٤٤] وهكذا فان تلاعب الانكليز وشركات النفط بمقدرات البلاد الاقتصادية في سنوات الأزمة العصيبة بلغ حداً لم تتحمله حتى بعض الأوساط المعروفة بموالاتها المكشوفة للندن.[٤٥]

* **ومارست الحكومة الايرانية من طرفها بعض الضغوط على العراق ضمن الاجراءات التي إتخذتها من أجل تخفيف آثار الازمة الاقتصادية عليها. فلم يمر سوى وقت قصير على انتقال آثار الازمة الى اقطار الشرقين الأدنى والاوسط حتى أقدمت الحكومة الايرانية على منع تحويل أثمان البضائع التي كان التجار العراقيون يرسلونها الى ايران. وعلى ما يبدو ان المبالغ المترتبة على الجانب الايراني دفعها كانت كبيرة الى درجة أثرت على مصالح اعداد غير قليلة من التجار المعروفين، مما إستوجب تدخل الحكومة العراقية التي بعثت وفداً برئاسة جعفر العسكري الى طهران لأجراء مفاوضات خاصة بصددها. وقد بعث نوري السعيد رئيس الوزراء برسالتين حول الموضوع نفسه الى كل من مهدي قلي خان هدايت رئيس الوزراء وتيمور طاش وزير البلاط الايراني[٤٦].**

---

(٤٢) «العالم العربي» ١٥ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٤٣) «العالم العربي» ١٢ شباط ١٩٣٢.

(٤٤) راجع: «العالم العربي» ٢٧ حزيران ١٩٣١.

(٤٥) راجع افتتاحية جريدة «العراق» «كنوزنا النفطية وتلاعب الشركة الدولية» في عددها الصادر يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٤٦) «العراق» ١و٣و١٤ ايار ١٩٣٠

وفضلاً عن ذلك طرأ تدهور ملموس على تجارة الترانسيت مع ايران عبر الأراضي العراقية في سنوات الازمة. فخلال السنة الاولى منها إنخفضت قيمة بضائع الترانسيت المنقولة الى ومن ايران بنسبة ١٨٪ الأمر الذي ترك آثاراً مباشرة على مصالح عدد كبير من التجار العراقيين[٤٧].

ولم تتحمل الحكومات العراقية المتعاقبة مسؤولية قليلة فيما آل اليه الوضع العام للبلاد في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية. فقبل كل شيء لم يكن بوسع سياسة النظام في ظل الانتداب خلق مناعة إقتصادية من شأنها التخفيف من آثار صدمة كالتي وقعت في أواخر العقد الثالث وأوائل العقد الرابع. ورغم تأكيد الرأي العام على ضرورة الاصلاح[٤٨] وتعهد الوزارات المختلفة التي جاءت الى الحكم في تلك السنوات بأن تعالج «موقف البلاد الاقتصادي من أساسه»[٤٩] الا ان معالجات الحكومة للامور في تلك المرحلة اتسمت في معظمها بطابع سطحي وغير جدي، جاء وصفه على لسان احدى الجرائد بهذا الاسلوب اليائس:

«إننا لكثرة أقوالنا الفارغة، ولكثرة مقترحاتنا العقيمة، ولكثرة أوضاعنا الشاذة الغريبة، ولكثرة أوهامنا وشهواتنا الباطلة سنصبح، وأيم الحق، اضحوكة للعالم فضلاً عن اننا أمسينا على حافة هاوية الاضمحلال، فحتى متى والى متى؟»[٥٠].

وفي الواقع كان بمستطاع الاوساط المسؤولة الركون الى بعض الاجراءات العاجلة التي كان من شأنها التخفيف من أعباء الازمة الاقتصادية، وقد أشار عدد من الساسة والتجار والزراع والصحفيين الى بعض جوانبها من قبيل الحد من هيمنة الشركات الاحتكارية التي جعلت الزراع في «حالة لا تطاق» لتحويلها إياهم الى «اسرى للمشتري الواحد» كما ورد نصاً في اجتماع عقده «٤٧ من أكابر الزراع العراقيين»[٥١] برئاسة الحاج رمزي بيك في ٢٠ حزيران عام ١٩٣٠، أي في بداية الأزمة[٥٢]. وينطبق القول نفسه على شركات النقل البحري التي منحها وضعها الاحتكاري إمكانية فرض أسعار مرتفعة

---

(٤٧) (Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and nlorthern Ireland to the council of the leaque of Nations on the adminstration of Iraq for the year 1931), London, 1931, PP. 55 — 56; «العالم العربي» ٢١ حزيران ١٩٣٠.

(٤٨) راجع على سبيل المثال: «العراق» ١٨ آذار ١٩٣١ «العالم العربي» ٢٦، و٢٩، كانون الثاني و ٢٠ شباط و ٢٨ آذار و٢٨ حزيران ١٩٣٠ و ٨ و ٢٣ كانون الثاني و ١١ ايلول ١٩٣١ وغيرها.

(٤٩) راجع مثلاً منهاج الوزارة السعيدية الأولى التي تألفت يوم ٢٣ آذار ١٩٣٠ في: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، صيدا ـ بيروت ١٩٦٦، ص ٦ ـ ٨ «العالم العربي» ٢٦ آذار ١٩٣٠.

(٥٠) «العالم العربي» ٢٥ حزيران [illegible]

(٥١) من بينهم جعفر أبو التمن وفخري الجميل وداود السعدي.

(٥٢) «العالم العربي» ٢١ حزيران ١٩٣٠.

على المصدرين العراقيين الذي طالبوا بدعوة عدد آخر من شركات الملاحة العالمية بهدف كسر طوق الاحتكار المفروض على مصالحهم[٥٣]. وعلى الغرار نفسه لم تحاول الحكومة البحث عن أسواق جديدة، بل بقيت البضاعة العراقية المكدسة خاضعة كالسابق لنفس الاسواق التقليدية.

وبدلاً عن كل ذلك أبدت الحكومة العراقية تسهيلات واضحة للشركات الاجنبية في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية. كما تلكأت في إتخاذ الاجراءات الكفيلة بالضغط على الحكومة الايرانية للتراجع عن مواقفها التي أشرنا اليها، او على الاقل للتخفيف من آثارها. ففي الوقت الذي لجأت الحكومة الايرانية الى إجراءات اعتبرتها ضرورية بالنسبة لمصالحها دون أي اعتبار لمصالح الجانب العراقي، ولا سيما فيما يخص التحويل وتجارة الترانسيت، نرى ان الحكومة العراقية كانت تغض الطرف عن غزو القمح الايراني لأسواقنا المكدسة بكميات هائلة من قمحنا، مع العلم ان الايرانيين منعوا من جانبهم إستيراد التمور العراقية التي كانت تصدر كميات كبيرة منها الى بلادهم قبل الازمة[٥٤].

واتخذت السلطة موقفاً مشابهاً من الرز الهندي الذي كان «يحتل اسواقنا» وذلك مراعاة لمصالح بعض المستوردين[٥٥].

وجل ما اتخذته الحكومة العراقية من إجراءات لمعالجة آثار الازمة الاقتصادية لم تتعد الغاء رسم الصادر المفروض على الحبوب وتخفيض رسوم الميناء بنسبة ٣٠٪ مع تخفيض مؤقت لأجور نقل الحبوب بواسطة السكك الحديدية والسفن النهرية في حدود ٢٠٪[٥٦]. ورغم اهمية هذا الاجراء الا انه كان أمراً لا بد منه لما أصاب عمليات الشحن من ركود، ولا سيما بالنسبة للنقل بواسطة السكك الحديدية التي كان الانكليز لا يزالون يسيطرون عليها. وقبل ان تنتهي الازمة إتخذت الحكومة بعض الاجراءات للحصول على قروض اجنبية[٥٧] كما انها استقدمت الخبير المالي البريطاني السر هلتن يونغ الذي وصل بغداد في السابع عشر من آيار عام ١٩٣٠ للنظر في «مسألة العملة العراقية والحالة

---

(٥٣) راجع: «العالم العربي» ٢٦ حزيران ١٩٣٠.

(٥٤) مع العلم طرأ في تلك السنوات تحسن ملموس في العلاقات بين البلدين، الا ان الحكومة العراقية كانت مهتمة يومذاك بأمور اخرى في علاقاتها مع ايران (راجع: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩، ٢١٨).

(٥٥) «العراق» ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٥٦) «العالم العربي» ١٨ شباط و ١٦ تموز ١٩٣٠.

(٥٧) «الاهالي» (جريدة) بغداد ٨ حزيران ١٩٣٣.

الاقتصادية وتخفيض الميزانية». وقد سبق للحكومة ان دعت الخبير نفسه الى العراق عام ١٩٢٥ دونما ان تسفر اعماله وتقاريره عن نتائج ملموسة، الامر الذي أثار بعض الشكوك في أوساط الرأي العام[٥٨] التي لم تكن، على العموم، مرتاحة من موقف الحكومة، فهي كانت محقة في اعتقادها بأن:

«أحاديث الناس العلقمية بين أربعة جدران او في المقاهي او في الجرائد، وتصاريح الوزراء في دواوينهم وفي الصحف السيارة، وكل كلام او تحسر او أنين في هذا الشأن لا يكافح ولا يعالج ولا يشفي.... ان المكافحة الجدية تقتضي اعمالاً جدية، عاجلة تنشيء في الحالة بعض الاصلاح والارتياح»[٥٩].

وبحجة ضرورة التخفيف عن الآثار الخطيرة للازمة الاقتصادية لجأت الحكومة في الوقت نفسه الى مجموعة اخرىٰ من الاجراءات العقيمة التي تحولت الى عبء جديد أثقل كاهل الفئات الفقيرة والمتوسطة اكثر فأكثر. فألغت وزارة الري والزراعة ومنحت وزير الاشغال والمواصلات السلطات المخولة لوزيرها. ومع ان هذا القرار الغريب يكفي لأعطاء انطباع واضح عن طبيعة الاجراءات التي لجأت اليها الحكومة للحد من آثار الأزمة الا ان الأغرب منه كانت الاصوات التي إرتفعت مطالبة بـالغاء «وزارات اخـرىٰ كوزارة المعارف (!!!!) ووزارة الاشغال وربط دوائرهما ببعض الوزارات الباقية...»[٦٠]. حتماً ان مثل هذا الصوت النشاز كان غريباً في بابه بالنسبة للعالم بأسره!.

أدىٰ الغاء وزارة الري والزراعة، فضلاً عن نتائجه الاخرىٰ، الى بقاء عدد كبير من موظفيها بدون عمل[٦١]. ولم يقتصر مثل هذا المصير على موظفي وزارة الري والزراعة وحدهم، فسرعان ما صدر قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني الذي منح مجلس الوزراء صلاحية الغاء الوظائف التي يراها غـير ضرورية، وأنهاء خدمات الموظفين الذين يقتنع بوجوب الاستغناء عنهم[٦٢]. وقد رافقت صدور القـانون حملة شنتها الصحف الموالية للبريطانيين وللاوساط الحاكمة ضد ما اسمته بـ «سياسة التضخم في دواوين الحكومة»[٦٣] التي تستوجب، كما أكدت، اجراء تنسيق في دوائرها.

---

(٥٨) «العالم العربي» ١٩ و ٢٦ آيار ١٩٣٠.

(٥٩) مقتبس من افتتاحية جريدة «العالم العربي» في عددها الصادر يوم ٣٠ آذار ١٩٣٠.

(٦٠) «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠» ص ٢٣٢ و ٢٥٥؛ «العالم العربي» ٣١ آذار ١٩٣٠ و ٢٣ كانون الثاني ١٩٣١.

(٦١) «نداء الشعب» (جريدة)، بغداد، ٦ شباط ١٩٣١.

(٦٢) «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠» ص ٢٦٦ ـ ٢٧١، ٣٥٤.

(٦٣) عنوان افتتاحية جريدة «العراق» في ٣ نيسان ١٩٣٠.

وإثر صدور «قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني» تألفت بديوان وزارة المالية لجنة خاصة مهمتها النظر في قضية تنسيق الموظفين في الوزارات المختلفة، وبدأت دوائر الدولة تبعث اليها بقوائم تضم أسماء من تقترح الاستغناء عن خدماتهم[٦٤]. ثم توالىٰ صدور قوائم فصل الموظفين تباعاً، وكانت الواحدة منها تحتوي، عادة، على عشرات الاسماء[٦٥]. فبموجب إحدىٰ القوائم التي صدرت في أواخر حزيران عام ١٩٣١ جرىٰ فصل ٣٢ من مدراء النواحي مرة واحدة[٦٦]. وضمت قائمة ٢٩ آب ١٩٣١ اسماء ٧٤ موظفاً جرىٰ فصلهم[٦٧]. واعتبر بعض كبار المسؤولين اجراءات فصل الموظفين ضرباً من ضروب «الوطنية» فتمادوا فيها، وتباهوا بها على صفحات الجرائد المحلية، منهم مدير عام السجون الذي ضمت اليه احدىٰ قوائمه فقط اسماء ثلاثين من صغار موظفي سجن بغداد المركزي وعماله المفصولين[٦٨]

ومن الجدير بالذكر ان قرارات الفصل إمتدت لتشمل الموظفين الذين تعتبر وظائفهم حتىٰ اليوم من الملاكات المهمة والنادرة في دوائر الدولة. فبموجب احدىٰ القوائم إستغني عن خدمات عشرة مهندسين في مختلف أرجاء البلاد[٦٩]. أما فيما يخص بقية الموظفين وكذلك المتقاعدين فقد صدر قانون خاص يقضي بتخفيض رواتبهم بنسبة تتراوح ما بين ٥ الى ٨٪ وجرىٰ قبل ذلك استقطاع من رواتبهم في شهري تشرين الثاني وكانون الاول عام ١٩٣٠[٧٠].

ومن المهم ان نلاحظ ان الحكومة لم تجرؤ حتىٰ في مثل تلك الايام العصيبة على القيام بأجراء من شأنه مس رواتب الموظفين الانكليز او الاستغناء عن عدد قليل منهم رغم مطالبة مختلف المحافل بذلك، ورغم ان راتب الموظف الانكليزي الواحد كان يفوق راتب نظيره العراقي عدة مرات. فباعتراف التقرير السنوي للميناء ان المؤسسة صرفت عام ١٩٣٢ على أقل من ثلاثين موظفاً أجنبياً لديها مبلغ ٤٤٨ر٩٦٣ روبية على شكل رواتب و ٦٥ر٩٤٢ روبية دفعتها لصندوق تقاعد الموظفين البريطانيين لحسابهم مع مبالغ كبيرة اخرىٰ صرفتها على أسباب الراحة والسكن لهم[٧١]. مع ذلك فأن قرار مجلس الوزراء الصادر يوم ٢٢ كانون الاول ١٩٣٠ إستثنىٰ «الاجانب المربوطين بعقود خاصة»

---

(٦٤) «العراق» ٤ كانون الاول ١٩٣٠.

(٦٥) راجع «العالم العربي» ١ ايلول و ٧ تشرين الاول ١٩٣١.

(٦٦) «العالم العربي» ٢٦ حزيران ١٩٣١.

(٦٧) «العالم العربي» ٣٠ آب ١٩٣١.

(٦٨) «العراق» ٢ كانون الثاني ١٩٣١.

(٦٩) «صدىٰ العهد» (جريدة) بغداد، ٨ تموز ١٩٣١.

(٧٠) «محاضر مجلس النواب اجتماع سنة ١٩٣٠» ص ٢٤٨ ـ ٢٥١، ٧٢٦ ـ ٧٣٣؛ «صدىٰ العهد» ٣١ مارت ١٩٣١. «العالم العربي»، ١٤ و ٢٠ و٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٠ و ٢ كانون الثاني ١٩٣١.

(٧١) «الاهالي» ١٢ حزيران ١٩٣٣.

من إجراء تخفيض رواتب الموظفين[٧٢] مع العلم ان حكومتهم لجأت الى اجراء مشابه بالنسبة لأقرانهم في انكلترا ذاتها. بينما ان مجرد محاولة بسيطة أقدمت عليها الحكومة العراقية بهدف إجراء تخفيض جزئي في رواتب الموظفين الاجانب العاملين لديها أثار حفيظة المندوب السامي البريطاني بشكل أجبر الحكومة على إعادة النظر في لائحة قانونية اقرها مجلس النواب بهذا الصدد[٧٣].

ولا يخلو من مغزىً ان نشير الى ان العديد من كبار الموظفين البريطانيين لم يعيروا واقع الازمة التي كان يمر بها العراق ما يستحق من إهتمام فاقدموا، دون تورعٍ، على اعمال من شأنها إضافة اعباء جديدة الى كاهل الخزينة كانت في غنىً عنها قطعاً. فعلىٰ سبيل المثال أقدمت مؤسسة الميناء يومذاك على تشييد بناية كبيرة جديدة على حساب خزينة الدولة إعترف مديرها الكولونيل وارد نفسه «بمخالفتها للضرورة الاقتصادية» وحاول، مع ذلك، تبرير تلك المخالفة اثناء افتتاح البناية بحضور الملك فيصل الاول في نيسان عام ١٩٣١[٧٤].

يتوفر مؤشر معبر آخر يبين بوضوح مدىٰ استهانة الحكام بالقيم في معالجاتهم لأحوال البلاد في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية. ففي الوقت الذي كان هؤلاء يلقون بمئات البسطاء بين براثن الفقر والجوع دون ادنىٰ وازع من ضمير، لم يترددوا دون وازع من ضمير كذلك، في الصرف بسخاء حاتمي على «الوفود والاسفار والتجولات والاجازات والاكراميات» وعلى «اقامة حفلات شائقة تعظم سمعة العراق» وعلى «كرم مبيض للوجه مع الاجانب في انواع المعاملات معهم سواء كان في مسائل التوظيف والاكراميات وما شابه، او في قضايا المقاولات والعقود والمشتريات» كما ورد نصاً في إفتتاحيتي إحدىٰ الجرائد الليبرالية ذروة ايام الازمة[٧٥].

لم تقتصر اجراءات الفصل والحرمان على الموظفين وحدهم، بل امتدت آثارها الى العمال ايضاً وبصورة لم يسبق لها نظير، خاصة وان المؤسسات الاجنبية تمادت فيها. فقبل إستفحال الازمة وبروز آثارها المباشرة بادرت إدارة السكك الى طرد اعداد كبيرة من العمال بحجة إجراء «تنسيقات ضرورية» في اعمال مؤسساتها. ثم توالت قوائم فصل عشرات العمال من المؤسسات المذكورة[٧٦]. وتبعاً لذلك إرتفع عدد العاطلين عن العمل في

---

(٧٢) «العالم العربي»: ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٣.

(٧٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٧٤) (The Times of Meso potamia), March 17th 1931.

(٧٥) «العالم العربي» ٢٧ حزيران ١٩٣١ و ١٥ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٧٦) المركز الوطني للوثائق (م.و.و) الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: د/ ١٤ موضوع الملفة: الاحزاب السياسية «الاستقلال» (جريدة)، بغداد ١ و ٣ و ١٥ و ١٦ نيسان ١٩٣١؛ «صدىٰ العهد» ٣ نيسان ١٩٣١ «العالم العربي» ٢٧ حزيران ١٩٣١.

سنوات الازمة بصورة لم يعرفها العراق من قبل. ففي أوائل صيف عام ١٩٣٢ بلغ عدد العاطلين المسجلين لدىٰ «جمعية عمال الميكانيك» وحدها حوالي خمسة آلاف شخص، ثم ارتفع العدد خلال اقل من شهر الى اكثر من ستة آلاف ومن ثم الى عشرة آلاف قبل ان تشرف تلك السنة على نهايتها. أما عدد العاطلين في المدن الاخرىٰ فكان يقدر بـأربعة أضعاف ذلك الرقم. وكان اكثر من نصف هؤلاء العاطلين يجيدون صنعة واحدة او اكثر. وفي مثل تلك الظروف كان يكفي مجرد الاعلان عن وجود اعمال محددة في أقصىٰ زاوية من البلاد حتىٰ يهرع المئات من العاطلين لتسجيل انفسهم.[٧٧]

وفي سنوات الأزمة دفعت البطالة العديد من العمال لتـرك بلادهم واللجـوء الى الاقطار المجاورة والقريبة بحثاً عن العمل. وكان من الطبيعي ان يرضىٰ هؤلاء بأي عمل كان وان يعيشوا في ظروف صعبة كانت تؤدي احياناً بحياتهم[٧٨]. وانتقل «عمال عراقيون كثيرون» للعمل في حقول النفط في ايران دونما ان تكون الحكومة العراقية على علم «بكيفية إستخدامهم وأجورهم وشروط عملهم ومقدارهم بالضبط» كما ورد نصاً في إحدىٰ الوثائق الرسمية[٧٩].

ولم تكتف المؤسسات الاجنبية العاملة في العراق بطرد العمال أفواجاً في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية، بل ابتدعت ايضاً طريقة تخفيض ساعات العمل وتخفيض اجور العمال تبعاً لذلك، بحيث بلغ الامر بعمال السكك العراقيين انهم كانوا لا يقبضون في الشهر أكثر من أجور ١٢ يوماً فقط[٨٠].

وفي القطاع العمالي كذلك كان يجري تمييز واضح بين العراقيين والاجانب الذين كان يقدر عددهم بحوالي ٢٠٪ في مؤسسات السكك ولدىٰ شركات النفط وحوالي ٤٠٪ في ميناء البصرة[٨١]. وكان هؤلاء، شأنهم شأن الموظفين الاجانب، يتمتعون بامتيازات حرم منها العراقيون. فأن ادارة السكك، مثلاً، كانت تقدم الى العمال الذين تجلبهم من الهند راتباً شهرياً يتراوح بين ٥٠ و ١٥٠ روبية وتمنح الواحد منهم ٢٠ روبية اخرىٰ شهرياً بأسم مخصصات الطعام. وكانت عقود توظيفهم تمنحهم السكن والمعالجة على حساب الادارة، وفي حالة عدم توفر اماكن لدىٰ الشركة لسكناهم كانوا يمنحون ٨٪ اخرىٰ من رواتبهم كبدل ايجار. وعلى هذا الاساس فأن أجر العامل الهندي الاعتيادي كان يبلغ في

(٧٧) «الاخاء الوطني» (جريدة)، بغداد، ٢٧ حزيران و ٤ تموز ١٩٣٢؛ «العالم العربي»، ١٦ حزيران و ٧ تموز ١٩٣٢ و ١١ كانون الثاني ١٩٣٣؛ «العراق» ١٠ و ٢٧ آب ١٩٣١.

(٧٨) «العالم العربي» ١٩ شباط ١٩٣٢.

(٧٩) م. و. و. الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص/ ٥/ ٣ موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (١٧/ ١ ـ ١٧/ ١٢/ ١٩٣٢).

(٨٠) «العالم العربي» ٣ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٨١) للتفصيل راجع:

م. و. و. الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص/ ١٠، موضوع الملفة: السكك؛ «العراق» ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٨.

الأقل أربعة أضعاف اجر العامل العراقي فيما عدا امتيازاته الاخرىٰ التي، اذا اخذت بنظر الاعتبار فأن نسبة الفرق بينهما ترتفع اكثر[٨٢]. ورغم ذلك لم تمس اجراءات تنسيق العمال وتخفيض ساعات عملهم وأجورهم العمال الاجانب.

وفي محاولة منها للتخفيف عن ضغط تبعات الأزمة الاقتصادية على ميزانية الدولة تبنت الحكومة في تلك السنوات سياسة ضريبية تحولت في نهاية المطاف الى عبء إضافي على كاهل الجماهير. فأنها تشددت اكثر من السابق في جمع الضرائب وبأسلوب استدعىٰ احتجاج المزارعين وأصحاب المواشي[٨٣]. وفي الوقت الذي كان الناس يطالبون الحكومة بالحاح إتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض الضرائب[٨٤] لجأت هي الى إصدار مجموعة من التشريعات والقرارات الجديدة التي أدت الى ارتفاع ملموس في نسبة الضـرائب المفروضة عليهم. ففي العام ١٩٣٠ تم رفع ضريبة الدخل وحدها بمقدار ٥٠٪ الامر الذي ضمن لخزينة الدولة دخلاً اضافياً يقدر بـ ٢٥ لكاً[٨٥] من الروبيات[٨٦].

وفي ٢ حزيران ١٩٣١ أصدرت قانوناً جديداً لرسوم البلديات تضمن من المواد ما جعل كل كادح عراقي تحت ضغط ضريبي آخر كان غريباً في العديد من مظاهره. فقد جاء القانون برسوم لم تكن موجودة ومعهودة من قبل مثل الرسوم التي فرضت على الكلاب والحمير والدفينة وفحص السيارات والجسور والمعابر ووسائط النقل بجميع اشكالها والسوائل القابلة للاشتعال وخـزن المواد القـابلة للاحتراق وإجـازة البناء والاعـلان واجازات الحرف على اختلاف انواعها والتصـوير والطبـاعة والصيـدليات والمسـارح والفنادق والمطاعم والحراسة وعوائد الرصيف والموازين والمكاييل وغير ذلك من الامور. ولقد كان بعض هذه الرسوم مرتفعاً جداً. فبموجب رسم الدفينة، مثلاً، كان من المقرر في البداية ان يدفع أهل المتوفىٰ ٦٠٠ روبية عن الدفن الواحد داخل الحدود البلدية. وأصبح الحمال ملزماً بدفع ثلاث روبيات شهرياً من دخله الذي كان يصل بالكاد الى خمس عشرة روبية. والزم القانون صباغي الاحذية والنزاحين والباعة المتجولين بدفع ثلاث روبيات رسوم شهرياً من دخلهم المحدود للغاية[٨٧].

---

(٨٢) للتفصيل راجع:
م. و. و. الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص/١٠ موضوع الملفة: السكك؛ «العراق» ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٨؛ «الاخبار» (جريدة)، بغداد، ٢٢ تشرين الثاني ٣١، Report on the administration of Iraq for the year 1926) pp. 31-32.

(٨٣) راجع مثلا: «العالم العربي» ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٨٤) راجع مثلاً «العراق» ١٨ آذار ١٩٣١: «العالم العربي» ٥ كانون الثاني و٢٠ شباط ١٩٣٠

٨٥) لك يساوي ١٠٠ الف روبية.

(٨٦) «محاضر مجلس النواب، اجتماع سنة ١٩٣٠» ص ٣٤٥ ـ ٣٤٧؛ «العالم العربي» ١٨ كانون الثاني و ٢١ تشرين الاول ١٩٣١.

(٨٧) محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠» ص ٣٠٩، ٥٢٠ ـ ٥٢٩.

وكان الوجه الآخر لهذه العملة قاتماً بشكل يثير الاشمئـزاز في كل نفس. فـأن الشركات الاجنبية، وفي مقدمتهـا شركـات النفط، كـانت معفية من دفـع العديـد من الضرائب والرسوم، وهي لم تكتف بذلك، ولم تعر وضـع البلاد المالي أي اهتمام، فأخذت تلح في تلك الايام الصعبة بالذات على منحها إعفاءات جديدة، بما في ذلك الاعفاء من ضريبة الدخل[٨٨]. وفعلاً إتخذت الحكومة آنذاك قرارات بصدد إعفاء بعض الشركات الأجنبية من الرسوم الكمركية[٨٩] لتلجأ بعد ذلك الى الاستقـراض من «شركـة النفط العراقية»[٩٠].

أسهمت محاولات الجشعين من تجار وغيرهم إستغلال ظروف الازمة في تعقيد آثارها وزيادة ثقلها على كاهل ابناء الفئات الاجتماعية الدنيا بصورة خاصة. ففي بداية الازمة مباشرة بدأ «الدهن الصناعي الزائف» و «الشاي المغشـوش» وغيرهمـا يغزو الاسواق العراقية بشكل استدعىٰ إثارته في مجلس النواب وأمام المحاكم وفي الصحف ومجالات اخرىٰ، فأن «إدارة الصحة» كانت تضع في كل يوم يدها على «بعض صناديق الشاي المغشوشة» وغيرها من الحاجيات الحياتية الضرورية الرديئة والمزيفة. وكما تبين من التحقيق ان التجار كانوا يخلطون مع الشاي أوراقاً اعتيادية وأجساماً غريبة ونسبة كبيرة من الرماد[٩١]. واستغل المرابون فرصة هبوط أسعار الحبوب وإحتيـاج الزراع للاموال فنزلوا الى ميدان التجارة واسترهنوا املاك الزراع وعقاراتهم بنصف او ثلث قيمتها الاصلية وفرضوا نسبة عالية من الارباح على ديونهم كانت تصل الى ٣٠٪ . وفي حالة عجز المديون ان يستوفي ما بذمته كان الدائن يسجل المرهون بأسمه بنصف وأحياناً بربع قيمته. وراجت تجارة العرصات والدور في السوق السوداء على نطاق واسع، حتىٰ ان بعض التجار الموسرين الفوا في سنوات الازمة شركات خاصة لهذا الغرض. كما ان مسـاحات واسعـة من أراضي الوقف لم تلبث ان بيعت بأسعـار رخيصة عـلى طريقة الاستبدال[٩٢].

وكان من الطبيعي ان يفرز الواقع المزري الذي ساد البلاد في سنـوات الأزمة الاقتصادية العالمية والاسلوب الفاشل الذي إتبعته الحكومة لمعالجة ذلك الواقع، نتائج وظواهر إجتماعية وسياسية مختلفة كان العديد منها جديدة بدورها.

---

(٨٨) «السياسة» (جريدة) بغداد ٢٧ شباط ١٩٣١ : «العالم العربي» ٦ آب ١٩٣٢.

(٨٩) «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠» ص ٢٧٥.

(٩٠) (The Iraqi Directory 1936) p. 223.

(٩١) راجع «العالم العربي» ١٠ و٢٠ كانون الاول ١٩٢٩ و ٢٦ كانون الثاني و٥ و٦ و٨ و٢٠ شباط ١٩٣٠.

(٩٢) «العالم العربي» ٤ تموز و١١ ايلول و٢ كانون الاول ١٩٣١

نتائج الازمة الاجتماعية
والسياسية. ظواهر جديدة:

تطرقنا ضمن المواضيع السابقة الى ما تمخضت عنها الازمة الاقتصادية من آثار وظواهر جديدة في الميدان الاقتصادي للمجتمع العراقي. وعلى الغرار نفسه ساعدت الازمة الاقتصادية وعواقبها على تفاقم عدد من المشاكل الاجتماعية وعلى تعميق التناقضات القائمة مما كان له مردود سياسي وفكري في الوقت ذاته.

ان من يلقي نظرة عابرة على الاخبار المحلية في الصحافة العراقية الصادرة في سنوات الازمة الاقتصادية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) يذهله حجم الجرائم المرتكبة وتفنن أصحابها الكبير في تلك الايام بالذات، الامر الذي يستحق دراسة خاصة حسب تصورنا. ان عينة من عناوين الصحف في سنوات الازمة من شأنها القاء ضوء كاف لما نحن بصدده[٩٣]:

«سرقات»، «تحايل»، «تفنن اللصوص في حوادث السرقة»، «الجرائم الاخلاقية»، «وحش بصورة إنسان»، «محكوم ١٤ مرة»، «الحمالون السارقون»، «اللصوص في البصرة»، قاتل المرأتين»، «يشتري ما سُرق منه»، «حادثة قتل مريعة»، «سرقة كبيرة» وغيرها[٩٤].

ولم يتورع لصوص بغداد في تلك الايام عن سرقة حتىٰ الاضرحة والاماكن المقدسة. ففي ليلة ٢٠ نيسان ١٩٣٠، مثلاً، سطا اللصوص «على مرقد الامام الشيخ معروف الكائن في صوب الكرخ بالقرب من مرقد السيدة زبيدة وسرقوا كل ما وصلت اليه ايديهم من ستائر وبسط وغيرها[٩٥]. وفي السنة الاولىٰ من الازمة إزداد عدد جرائم القتل بصورة ملموسة، كما ارتفعت نسبة الادانة في المحاكم من ٥٦ الى ٦١٪[٩٦]. وقد جلب تفشي جرائم السرقات والقتل والسلب والنهب انظار حتىٰ صحيفة فكاهية مثل جريدة «حبزبوز» الاسبوعية التي انتقدت الوضع بأسلوب لاذع[٩٧]. فلا غرو، والحالة هذه، ان ارتفعت الاصوات مطالبة الحكومة ان تهتم «الى اقصىٰ حد من أجل قطع دابر المجرمين»

---

(٩٣) العديد من اعداد الصحف الصادرة في تلك السنوات تحمل مجموعة كاملة من اخبار الجرائم المختلفة (راجع على سبيل المثال: «العالم العربي» ٢١ نيسان ١٩٣٠).

(٩٤) راجع على سبيل المثال:
«العراق» ٣ و١٢ و١٥ و٢٧ كانون الثاني و١٣ و١٤ شباط ١٩٣١؛ «العالم العربي» ، ١٢ حزيران و٣ آب و٢٤ و٢٦ ايلول ١٩٣٠ و٦ و٨ و١٠ و٢٧ كانون الثاني و١٩ شباط و٨ آذار و٤ و١٠ نيسان و٩ تموز ١٩٣١ و١٠ كانون الثاني و٢٦ شباط و٥ نيسان ١٩٣٢ وغيرها.

(٩٥) «العراق» ٢٢ نيسان ١٩٣٠.

(٩٦) راجع: «العالم العربي» ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٠.

(٩٧) راجع: «حبزبوز» (جريدة)؛ بغداد ، ١٣ تشرين الاول ١٩٣٢.

وان ترسل «بعثات بوليسية ومتخصصين في كشف الجرائم» وتقتدي «بالدول الراقية» في تأسيس «أفضل شرطة.....في سبيل الامن والاطمئنان»[98].

وفي سنوات الازمة تحول الاختلاس ايضاً الى ظاهرة عمت دوائر الدولة من دون إستثناء، ففي الغالب لا يخلو اعداد الجرائد المحلية الصادرة يومذاك عن اكثر من خبر عن حوادث الاختلاس وتقديم مرتكبيها الى المحاكم. ولقد اتهم بالاختلاس حتىٰ مدير المعرض الزراعي - الصناعي الذي افتتحه الملك فيصل الاول في ١ نيسان ١٩٣٢ بقصد تشجيع المنتوجات المحلية ايام الازمة[99]. وجراء تفشي الاختلاس اضطرت الحكومة الى تأسيس عشرات اللجان الانضباطية الجديدة التي نشطت بصورة تستلفت الانظار. ومن الجدير بالذكر ان واحدة من اللجان المذكورة أسست في مجلس الوزراء واخرىٰ في وزارة الدفاع[100].

ولا يخلو من بعض المغزىٰ ان نشير ايضاً الى ان عدد الحجاج العراقيين قد تقلص في سنوات الازمة الاقتصادية بنسبة كبيرة[101]. فيما وجد «الريسز» على العكس من ذلك، رواجاً منقطع النظير في السنوات ذاتها[102]. كما انتشرت ظاهرة تسكع الشباب في مقاهي المدن العراقية وشوارعها بصورة لم يسبق لها مثيل. وقد علقت احدىٰ الجرائد البغدادية على ذلك بالقول:

> **«ومئات من المتعلمين قد طرحوا كتبهم واقلامهم ودفاترهم وغصوا الشوارع والمقاهي والملاهي يملأون الفضاء صياحاً قائلين: لماذا تعبنا وتعلمنا وتهذبنا وليس لنا مخرج، ولا شغل يطعمنا خبزاً»[103].**

وكان من الطبيعي ان تترك الازمة بصمات واضحة لها على الحياة السياسية والفكرية في البلاد. فقبل كل شيء تكشفت نوايا البريطانيين وحقيقة سياستهم للعراقيين

---

(٩٨) «العالم العربي»؛ ٣٠ نيسان و٢٥ آيار ١٩٣٠ و١٠ و ١٢ آيار ١٩٣٢. بعض العبارات المقتبسة هنا عناوين لأفتتاحيات الجريدتين.

(٩٩) راجع: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ١٧٦.

(١٠٠) راجع على سبيل المثال:
«العراق» ٢٦ نيسان ١٩٣٠ و١٣ و١٥ و٢٧ كانون الثاني ١٩٣١ و١٤ و١٥ و١٨ و٢٢ كانون الثاني ١٩٣٢؛ «العالم العربي» ١٠ و ٢٥ كانون الثاني ١٩٣١ وغيرها.

(١٠١) فضلاً عن العوامل الداخلية لتلك الظاهرة فأن حكومة الحجاج فرضت بدورها رسوماً اضافية على الحجاج (راجع: «العراق» ٤ آذار ١٩٣١).

(١٠٢) «حبزبوز» ١٠ آيار و٢٠ تشرين الاول ١٩٣٢.

(١٠٣) راجع افتتاحية «العالم العربي» في ١ تموز ١٩٣١.

اكثر من السابق، الامر الذي يمكن ملاحظته بوضوح من اسلوب إفتتاحيات الجرائد الليبرالية التي كانت تصدر يومذاك. وبالطريقة ذاتها تبين مدىٰ عجز الحكومة العراقية وبعدها عن مصالح الشعب الأساسية. وقد تحولت الحقيقتان السالفتان، جنباً الى جنب الواقع الاقتصادي المزري، الى عنصر محرك إضافي مهم لنضال الشعب العراقي، وهو ما إنعكس في أمرين جوهريين متلازمين، الاول منهما الزخم الثوري الفريد الذي رافق موقف القوىٰ الوطنية المعادي لمعاهدة عام ١٩٣٠، والثاني التحول النوعي الكبير الذي طرأ على نضال الطبقات والفئات الاجتماعية المسحوقة، فأن الحركة العمالية العراقية دخلت مرحلة جديدة في مسار تطورها أيام الأزمة الاقتصادية بالتحديد(١٠٤).

ويجب ان نشير كذلك الى ان أياً من التشريعات الضريبية السابقة لم تثر مثل رد الفعل القوي والشامل الذي احدثه قانون رسوم البلديات الذي سبب إضراباً لم يسبقه مثيل في تاريخ العراق المعاصر استمر في العاصمة لمدة حوالي اسبوعين في تموز ١٩٣١، وهو كان اول اضراب من نوعه لم يقتصر على بغداد بل إمتدت آثاره الى عدد كبير من المدن العراقية الاخرىٰ، كما كان اول احتجاج جماهيري جمع بصورة واضحة بين المطالب الاقتصادية والسياسية للشعب، فقد تطور خلال أيام قلائل الى حركة وطنية عامة تنادي بسقوط الوزارة وتطالب بوضع حد للظلم والاستبداد. وكان الاضراب ايضاً اول تحدٍ من نوعه هز اركان واحدة من أقوىٰ الوزارات العراقية وأجبرها على التراجع امام شعاراته المطروحة وفرض عليها إبعاد مزاحم الباجه جي وزير داخليتها الذي كان أقوىٰ شخصية متنفذة في الوزارة السعيدية بعد شخص رئيسها، فتحول الاضراب بذلك الى اول ضربة نوعية إستخدمت سلاح الضغط الاقتصادي لتحقيق مطالب عامة للجماهير.

وساعدت أحداث الأزمة والموقف منها على فرز أفضل لواقع الصحافة العراقية وتعرية الجرائد التي لم تختر جانب المصالح الأساسية للناس. ولم يكن مجرد صدفة ان الغت السلطات الحكومية قرار المنع عن ٢٥ صحيفة حال انتهاء الأزمة وآثارها(١٠٥).

ومن المهم ان نلاحظ كذلك ان سنوات الازمة الاقتصادية شهدت ظهور آراء وافكار وتقييمات سياسية - إقتصادية من نوع جديد على الساحة الفكرية في العراق. فقد بدأ الرأي العام فيه يدرك لأول مرة حقيقة مهمة وخطيرة مفادها «ان استقلالنا الاقتصادي لشد عذاباً من استقلالنا السياسي» وان «الاستقلال والمال أخوان لا يفترقان، وكما ان الحياة لا تحلو بلا مال كذلك الاستقلال لا يلذ بلا مال» فاذا كان «أولياء امورنا ساعين الى معالجة الحالة السياسية فليسعوا كل السعي، ولكنهم فليسعوا ايضاً في عين الوقت

---

(١٠٤) للتفصيل راجع: د. كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية. التكون وبدايات التحرك، بيروت ١٩٦١، ص ١٧٣ - ٢٢٤.

(١٠٥) راجع: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

وبنفس النشاط الى معالجة الحالة الاقتصادية» فلا «دولة ولا أمة ولا حياة بلا ثـروة» والدولة الوطنية «هي الدولة ذات الحياة العملية التي تخرج من الأرض الف الف ثروة جديدة»[١٠٦]. وكل ذلك يتطلب حتماً التغيير الذي بدأ العراقيون يستوعبـون ضرورتـه بصورة أعمق من السابق لأنهم ادركوا ان الحكام «أهدروا احد عشر عاماً من حياتنا»، فبدأوا يتساءلون عن حق:

«فمتىٰ يكـون التفكير والتـروي؟ ومتىٰ يبتدىء التـدبير والعمـل؟ ومتىٰ يكـون الخلاص، وعلى يد من يكون؟ وأولياء الامور مبتلون بالمفاوضات والمعاهدات والاتفاقيات والانتخابات، والموالون لهم منهمكون في الدعايات والتطبيل والتزمير لما يسمونه بالفوز والنصر والسعادة، وأما المعارضون فمنهمكون هم ايضاً في الاعتراض على ذلك والمطالبة بالحقوق وليس من يسمع ويجيب»[١٠٧].

ومما يلفت النظر ايضاً ان بداية رواج الفكر الفاشي في العراق كتعبير عن يأس واضح تعود بدورها الى سنوات الازمة الاقتصادية العالمية التي شهدت على الصعيد الخارجي إنتقال السلطة الى الحزب النازي في المانيا. ولتوضيح هذا الموضوع نقتبس فقرات وردت في مقال إفتتاحي لجريدة «العراق» يحمل مثل هذا العنوان: «مثلنا الاعلىٰ ـ العراق يحتاج الى حزب فاشست». تقول الجريدة في مقالها الذي أشغل اكثر من ثلثي صفحتها الاولىٰ ما نصه:

«نحن بحاجة الى موسوليني عراقي عربي، والى حزب فاشستي عراقي عربي من دمنا ولحمنا.. والامة والمنورون من طبقتها ذوو القلوب الخفاقة يسعون اليوم لخلق هذا الحزب وإجلاس بطلهم على كرسي رئاسته الشاهق العلو... نحن بحاجة الى هذا المصنع، الى هذا المعمل الذي يخرج لنا رجالاً كرجال موسوليني... ولنسرع بكل ما أوتينا من مقدرة في خلق وأيجاد هذا الحزب، فهو وحده، والعقيدة الفاشستية، والمبدأ الفاشستي لا غيرهما قادران على قلب حالتنا العامة، سياسية كانت ام اجتماعية ام اقتصادية، وهذا الانقلاب وحده هو الذي سينقذنا من كل هذه الاوضـاع الشـاذة ومن كل هـذه الآلام والمصائب. فالقلوب ولهانة الى رؤية ذلك اليوم الذي ترىٰ فيه اكثرية مجلسها النيابي من حزبها الفاشستي اصحاب الاقمصة السوداء وعلى رأسه موسوليني العراق»[١٠٨].

---

(١٠٦) الفقرات المذكورة مقتبسة من إفتتاحيات اعداد مختلفة من جريدة «العـالم العربي» التي وقفت باخلاص وفي حدود إدراكها وتقييمها للامور الى جانب الشعب في محنته (راجع: «العالم العربي»، ٢٠ شباط و٣٠ آذار و٢٥ حزيران ١٩٣٠).

(١٠٧) راجع افتتاحيتي «العالم العربي» في ٢٤ ايلول ١٩٣٠ و١ تموز ١٩٣١.

(١٠٨) «العراق»، ٨ آيار ١٩٣٠.

النهاية:

مع ظهور بوادر انتهاء الازمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي، ولا سيما في انكلترا منذ عام ١٩٣٢، بدأ الانتعاش يعود الى الحياة الاقتصادية في العراق ايضاً، الامر الذي عكس مرة اخرى مدى ارتباط العراق بعجلة الرأسمالية العالمية. فمنذ ربيع عام ١٩٣٢ أخذ بعض التحسن يطرأ على أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية وعلى حركة تصديرها الى الاسواق الخارجية، ولم ينته العام المذكور حتى كان العراق قد صدر اكثر من ٩١ الف طن من الحبوب[١٠٩]. وخلال عامين من بعد ذلك التأريخ تجاوزت صادرات الشعير لوحده ٢٢٥ الف طن، كما بلغت صادرات الحنطة ٢٠٦ر٨ أطنان والرز ١٣٥ر١ طناً[١١٠]. ولكن حتى ذلك التحسن النسبي ترك آثاراً سلبية على أوضاع الفقراء وبسرعة جلبت الانظار واستحقت الاحتجاج[١١١].

وهكذا انتهت الأزمة الاقتصادية في العراق قبل حلول عام ١٩٣٣، ولكن آثار بعض جوانبها بقيت لفترة أطول.

---

(١٠٩) «الاخبار»، ١٥ كانون الثاني ١٩٣٣؛ «العالم العربي»، ٢٩ نيسان و١٥ آيار ١٩٣٢؛ «العراق» ١٩ كانون الثاني ١٩٣٢.

(١١٠) راجع:.The Iraqi Directory,1936) p. 539

(١١١) راجع «العالم العربي»: ٢٩ نيسان ١٩٣٢.

الموضوع السادس:

بكر صدقي والمسألة الكردية

يحتل انقلاب ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦ صفحة بارزة في تاريخ العراق المعاصر[١]. وقد تناولت اقلام عدد كبير من المؤرخين ورجال السياسة في الداخل والخارج ما رافقه من احداث ونتائج كانت، رغم اهميتها وتعبيرها المحدود عن طموح فئات اجتماعية جديدة، لا تخرج في حقيقتها عن اطار الصراع التقليدي بين بعض الفئات السياسية في البلاد من أجل السلطة، والذي وصل الذروة في العقد الرابع، وانعكس بصورة خاصة في سلسلة من الحركات والانتفاضات كانت تستهدف الاطاحة بهذه الوزارة، او تلك، مع انها كانت تعبر في الوقت نفسه، وبأشكال مختلفة عن استياء الجماهير الفلاحية، وبعض الفئات الاجتماعية الاخرىٰ، من الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت تسود البلاد يومذاك. وجاء انقلاب تشرين الاول[٢] الذي اطاح بحكومة الأخائيين، بمثابة تطور نوعي جديد في لعبة الصراع من أجل السلطة لكونه دشن بداية تدخل الجيش في حياة البلاد السياسية. واكثر من ذلك حاولت بعض الاوساط السياسية (حكمت سليمان وجماعته) جذب قوىٰ بورجوازية وطنية نامية، بما فيها البورجوازية الصغيرة، الى حلبة ذلك الصراع، واستغلالها في صالحها، الامر الذي مهد السبيل لأنتقالها المفاجىء الى داخل السلطة السياسية. ولكن كشف انسحابها السريع الجوانب الخفية من اللعبة المزمنة التي غدت من أبرز مظاهر الحياة السياسية في العراق آنذاك.

ومن الجدير بالذكر ان معظم القوىٰ السياسية والاجتماعية الجديدة وقعت خلال المرحلة الاولىٰ من الانقلاب في سوء تقدير واضح للموقف السياسي الذي استجد، فتأثرت كثيراً او قليلاً بآثار المظهر الجديد من لعبة الصراع من أجل السلطة. فقد ترك العديد من قادة الحزب الشيوعي، مثلاً، الميدان، ورأىٰ الآخرون منهم «ان حكومة الانقلاب ستحقق للطبقة العاملة كل ما تصبو اليه من السعادة والرخاء»، فغدوا يعتقدون ان «لا حاجة للبروليتاريا العراقية للنضال المنظم» الذي من شأنه ان «يثير غضب» بكر صدقي والعناصر الملتفة حوله كما كانوا يؤكدون[٣]. وهكذا فأن ضعف الادراك النظري، والوعي السياسي، دفع القوىٰ السياسية الجديدة ايام الانقلاب الى حلبة لعبة الصراع السياسي لقوىٰ بدا أفول نجمها في الافق واضحاً.

---

(١) اتصل صاحب هذا البحث في حينه بعدد من الاشخاص الذين عاصروا احداث انقلاب عام ١٩٣٦، واشتركوا فيها، منهم عبدالعزيز ياملكي واسماعيل حقي شاويس وفؤاد مستي، شقيق الاستاذ توفيق وهبي، وغيرهم افادوا المؤلف كثيراً بما لديهم من معلومات قيمة غير معروفة تساعد في القاء الضوء على جوانب خاصة من وقائع الانقلاب ونتائجه.

(٢) يعرف عادة بانقلاب بكر صدقي.

(٣) راجع:
«الشرارة»، لسان حال الحزب الشيوعي العراقي، العدد ٢١، تشرين الثاني ١٩٤٢، ص ٧.

وفي الواقع لا يصح النظر الى احداث انقلاب عام ١٩٣٦، بغض النظر عن اهمية بعضها، بصورة منعزلة عن حقيقة تلك اللعبة المتشعبة وخفاياها. وقد أخذ معظم المؤرخين هذا الموضوع بنظر الاعتبار في تقييمهم لأهم جوانب الانقلاب ونتائجه. الا ان قسماً منهم اهمله، ووقع بشكل لا واعٍ تحت تأثير مظهر جد واضح من مظاهر (لعبة الصراع من أجل السلطة) في أيام الانقلاب، والفترة المبكرة التي اعقبت سقوطه. فمن المعلوم ان قائد الانقلاب بكر صدقي كان من أصل كردي[٤]، فاستغل اعداء النظام الجديد ذلك من أجل حشد اكبر طاقة ممكنة في سبيل القضاء عليه، فبدأوا يصورون بكراً في ثوب «قائد قومي انفصالي كردي» يعمل في سبيل إقامة «دولة كردستان الكبرىٰ». وقد وجدت محاولات مناهضي الحكم الانقلابي في هذا الميدان إنعكاساً بيناً لها في بعض الصحف العربية، وفي المجالس السياسية المختلفة، وفي مؤلفات عدد من المؤرخين والكتاب. فلم تمض سوىٰ فترة قليلة على سقوط حكومة الانقلاب حينما كتب واحد من المعجبين بسياسة نوري السعيد ان بكراً كان يهدف الى:

«جمع شتات الاكراد في شرقي الاناضول، وغربي ايران، وشمالي العراق، وتوحيد كلمتهم تحت لواء زعامته، وتأليف حكومة مستقلة منهم على طريقة الغازي كمال اتاتورك». وقد عرف بكر «انه لا يمكنه ان يكون مطمئناً الى نجاح خططه الا بأيجاد رجال مخلصين الى جانبه، وانىٰ له ان يجد من يخلص له عند غير الاكراد، وهو منهم وهم منه، لذلك راح يغدق على الاكراد الرتب والنعم.... وصب نقمته على الضباط العرب، فأخذ يبعدهم عن المناصب المركزية العليا، ويستبدلهم باكراد، كما إستبدل موظفي البلاط العرب بأكراد ايضاً.... وبعد ان تم له ذلك راح يجاهر لبعض اخصائه الاكراد بعزمه على تأسيس دولة كردية شمالي العراق من الولايات الشرقية في الاناضول، من غربي ايران، على حدود العراق وتركيا، على ان تنضم الى هذه الدولة الالوية الشمالية الجبلية. ولكن الاكراد.... ضنوا على الكيان العراقي بالانهيار، وخالفوا بكر صدقي في مشروعه الهدام، فما كان منه الا ان قرر تحقيق مشروعه هذا بطريقة اخرىٰ هي طريقة القوة، إذ قال في نفسه: سأجعل من الجيش آلة في يدي، فأما ان افوز بالعرش، كما فعل رضا[٥] بهلوي في ايران، واما ان اؤسس الدولة الكردية بقوة السلاح فأفوز بالزعامة الكردية كما فاز اتاتورك في تركيا....»[٦].

---

(٤) ورد عن بكر صدقي في التقرير الخاص الذي وضعته السفارة البريطانية في بغداد «عن الشخصيات الرئيسية في العراق في سنة ١٩٣٥» ما يلي:

«ولد في بغداد سنة ١٨٩٠ من أبوين كرديين...» (راجع: «العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦»، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، البصرة، ١٩٨٣، ص ٦٠.

(٥) في النص: رضىٰ.

(٦) القائد العربي عبدالفتاح ابو النصر اليافي، العراق بين انقلابين، بيروت، ١٩٣٨، ص ٤٣ ـ ٤٤.

اما العقيد الركن صلاح الدين الصباغ فأنه كتب عن بكر صدقي في مذكراته يقول انه كان «ضابط ركن قدير في الجيش العراقي والعثماني، وكـان كثير الطمـوح، يكره الاستعمار، ويمقت الانكليز وأذنابهم. كان في بادىء الامر رئيساً للحركة الكردية، وكان توفيق وهبي معه، والماجور ايدي يؤيده في الخفاء...»[٧].

وفي الايام الاولى التي اعقبت إنتصار الانقلاب مباشرة أشارت بعض الصحف العربية في الخارج الى الموضوع نفسه، وأكدت بصورة خاصة على أصل قائده قبل ان تعرف عنه شيئاً يذكر. فلم يمض سوى يومين على نجاح بكر صدقي في انجاز مهمته عندما اشارت جريدة «الاهرام» القـاهريـة الى رفض «العنصر العربي في العـراق» الرضوخ للدكتاتور «وخاصة اذا كان غريباً». وقد وصل الامر بصحيفة «الف ـ باء» الدمشقية الى الكتابة بعددها الصادر في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٣٦، أي بعد مرور أقل من أسبوع على نجاح الانقلاب، عن ما اسمته بـ «عداء الكرد للعرب» (!).

وكان من الطبيعي ان يقع عدد من المؤرخين والباحثين تحت تأثير هذا التصور المصطنع. فقد ورد في رسالة علمية كرست لدراسة انقلاب عام ١٩٣٦ ان بكراً حاول «استمالة الحركة الكردية» و «تأسيس دولة كردية»، واتصل «بالالمان بصورة شخصية وسرية» من أجل ذلك، وفي سبيل «وضع بعض الخطط العسكرية للدفاع عن كردستان»، وغير ذلك من مواضيع[٨].

ولكن في كل الاحوال سيبقى ما ذكره الوزير الالماني المفوض في العراق الدكتور فريتز غروبا ضمن مذكراته التي نشرها باللغة الالمانية في العام ١٩٦٧ أخطر ما قيل بهذا الصدد. فقد كتب الوزير يقول:

«لما فاتحني بكر صدقي بخططه في الدفاع عن كردستان، اخبرني ايضاً ـ ولكن بصورة سرية ـ انه كردي، وانه يهدف الى خلق دولة كردية تضم السكان الاكراد في العراق وايران وتركيا، وان هذه الدولة يجب ان تكون قادرة على صيانة استقلالها عن اعتداء جيرانها. وقال: ان هذه القضية مهمة عنده، لأنها في قلبه، وربما كانت هي السبب في رغبة بكر صدقي في الحصول عـلى تقريـر من أحد الخبـراء حول موضوع الدفاع عن كردستان»[٩].

---

(٧) «مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ. فرسان العروبة في العراق»، بلا، ص ١٧.

(٨) صفاء عبدالوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق. ممهداته واحداثه ونتائجه، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الآداب بجامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٣، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢ وغيرها.

(٩) راجع: نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، صيدا ـ بيروت ١٩٦٩، ص ١١٧.

وقبل ان ننتقل الى مناقشة مختلف جوانب الموضوع نود ان نشير الى نقطتين مهمتين قد تساعدان بدورهما في القاء بعض الضوء على ما نحن بصدد معالجته:

اولاً ـ على ما يبدو ان عدداً كبيراً من المؤرخين العرب، وجميع المؤرخين الاجانب تقريباً، لم يقعوا تحت تأثير ما قيل عن علاقة بكر بالمسألة الكردية، ولم يقتنعوا علمياً بالحجج الواهية التي وردت بهدف «إثبات» تلك العلاقة، لذا لم يتطرقوا الى الموضوع في كتاباتهم عن انقلاب عام ١٩٣٦ بأي شكل من الاشكال.

ثانياً ـ ان معظم المؤلفين والكتاب الذين تطرقوا الى ما أسموه بعلاقة بكر بالحركة الكردية وقعوا في جملة تناقضات واضحة تكشف بجلاء مدى ضعف «نظريتهم». فعلى سبيل المثال نذكر ان عبدالفتاح ابو النصر اليافي يجعل من القاء بكر صدقي القبض على اربعة من اعوان الزعيم الكردي المعروف الشيخ محمود دليلاً على علاقة بكر بالحركة الكردية. فقد كتب بهذا الصدد ما نصه:

«وفي هذه الاثناء ظهرت الثورة الكردية في الولايات الشرقية من تركيا، فجردت الحكومة الكمالية حملة قوية استطاعت ان تحاصر العصاة، وتشتت شملهم في الجبال. الا ان الصحف اخذت تنشر يومئذ انباء مختلفة المصادر يستفاد منها ان هناك يداً غريبة تمد الثوار بالسلاح لغايات خفية، فأي يد كانت تلك اليد الغريبة؟. يستفاد من البرقيات التي أذيعت في ذلك التأريخ ان بكر صدقي ذهب بنفسه الى السليمانية، وكان يصحبه مدير البوليس، فألقى القبض على اربعة من مشايخ جماعة الشيخ محمد (ويقصد الشيخ محمود ـ ك. م.) الكردي. والشيخ محمد الكردي هو الثائر الذي حجزت عليه الحكومات السابقة في بغداد اتقاء لشره من ان يثور مرة اخرى. فلماذا جرى توقيف المشايخ الاربعة؟.

ان جميع تلك المظاهر التي كانت تراها العين، وتنقلها الالسن عن اعمال الطاغية بكر صدقي تدل دلالة صريحة على ان هذا الاخير كان ذا يد في الحركات الكردية....»[١٠].

واختلق المؤلف نفسه بعض الاحداث بغية «توضيح» ما ذهب اليه من «علاقة» بكر بالحركة الكردية. فيقول، مثلاً، ان بكرا قد ابتاع «عشرين طيارة وخمس عشرة دبابة من ايطاليا» وانه «أرسل هذه الاسلحة والذخائر الى منطقة كركوك استعداداً للحركة التي كان ينوي القيام بها....»[١١].

---

(١٠) عبدالفتاح ابو النصر اليافي، المصدر السابق، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٤.

وكما لاحظنا ان الياقي يؤكد في كتابه ان بكر صدقي «استبدل موظفي البلاط العرب باكراد» في وقت ان احداً من الكرد لم يشغل يومذاك أي مركز في البلاط الملكي سوى الضابط فؤاد عارف الذي كان احد مرافقي الملك غازي الذي اعجب به ايام دراستهما في الكلية العسكرية، ولم يكن لبكر أي دور في اختياره للمهمة المذكورة[١٢].

* * *

ان درس تاريخ حياة بكر صدقي، واحداث انقلاب عام ١٩٣٦، وما رافقه لا يدع مجالاً للشك في ان ما قيل وردد عن علاقة بكر صدقي بالحركة الكردية، ومحاولاته في سبيل تأسيس دولة كردية لم يكن سوى بدعة خلقها اعداء النظام الانقلابي الجديد بهدف عزله عن القوى الديمقراطية، والقومية بصورة خاصة داخل البلاد، وفي المشرق العربي، ومن أجل حشد اكبر الطاقات الممكنة لوأده في مهده. وفعلاً اعطت تلك البدعة ثماراً غير قليلة لمروجيها، مع ان بكر صدقي كان، في الواقع، من أبعد الضباط الاكراد عن الحركة الكردية وقضيتها، فلم تكن له ادنى صلة، لا أيام الانقلاب ولا قبلها، بأي جمعية اومنظمة كردية، رغم ان الكثيرين من أقرانه لعبوا ادواراً بارزة في صفوف تلك الجمعيات منذ أواخر العهد العثماني، كما ان العديد منهم سبق لهم الاشتراك المباشر والفعال في بعض الانتفاضات الكردية. وفي سنوات الحرب العالمية الاولى قامت مجموعة من هؤلاء الضباط بتأسيس جمعية سرية تعمل من أجل ضمان حقوق الكرد القومية، انضم اليها شخص مثل رفيق عارف[١٣]، فيما كان بكر صدقي يعمل يومذاك بحماس في صفوف الحركة القومية العربية المناهضة للحكم العثماني، فقد كان واحداً من بين عدد قليل ممن تجرأوا على ارسال برقية تأييد من بغداد الى المؤتمر العربي الاول الذي انعقد بباريس في الفترة من ١٨ الى ٢٤ حزيران عام ١٩١٣ تحت رعاية جمعية الاصلاح البيرونية وحزب اللامركزية، والذي يعد واحداً من المؤشرات المهمة للنهوض القومي العربي قبل الحرب العالمية الاولى[١٤].

ولم يطرأ أي تغيير على موقف بكر صدقي بعد الحرب العالمية الاولى عندما دخل النضال التحرري الكردي المعادي للمستعمرين البريطانيين في سنوات الانتداب، مرحلة

---

(١٢) لقاء مع الاستاذ فؤاد عارف بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٨٤

(١٣) أوردنا هنا اسم رفيق عارف بصورة خاصة للاشارة الى ان ضباطا من امثال رفيق عارف، الذي تحول فيما بعد الى آلة بيد اعداء المسألة الكردية، انضموا الى الجمعيات الكردية، في وقت ظل بكر صدقي بعيداً عنها.

(١٤) حول تأييد بكر صدقي للمؤتمر راجع
محب الدين الخطيب، المؤتمر العربي الاول، القاهرة، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦، و M.Khaduri, Independent Iraq, 1932-1958, second edition, London, 1960, p. 107

مهمه وخطيرة من مراحل تطوره، كان اندماج الفئة المثقفة الكردية بأجنحتها المختلفة فيه واحداً من أبرز سمات مرحلته الجديدة. وفي الواقع توجد احداث وشواهد تاريخية ثابتة تدل على اتخاذ بكر صدقي، وشقيقه العميد برقي صدقي مواقف عدائية تجاه المسألة الكردية تجلت في اشتراكهما الفعلي في القضاء على التحركات الكردية التي أنفجرت بقوة في السنوات الاخيرة من عهد الانتداب البريطاني. فقد كان الاول منهما آمر موقع في السليمانية أيام حركات الشيخ محمود البرزنجي في أواخر العام ١٩٣١، والتي استمرت على مدى أشهر لم يتوان بكر خلالها عن اتخاذ كل اجراء من شأنه التعجيل في أمر القضاء على تلك الحركات. ولم يختلف عن ذلك موقف العقيد برقي الذي كان قائداً في منطقة الموصل عندما وقعت حركات مشابهة في منطقة بادينان خلال السنة الاخيرة من عهد الانتداب.

والى جانب كل ما تقدم توجد أدلة منطقية كثيرة يمكن استنباطها من خلال التمعن في العديد من أهم الاحداث السياسية التي رافقت النظام الانقلابي، والتي تبين بوضوح موقف بكر صدقي لا من مجمل الحركة الكردية حسب، بل تجاه أبسط حقوق الشعب الكردي. فمن المعلوم ان بكرا تحول بعد نجاحه في الاطاحة بحكومة الاخائيين، وفرض وزارة حكمت سليمان على البلاط، الى الشخص الذي غدا بمستطاعه التأثير على سير جميع الاحداث كما يشاء. ثم ان اشتراك أوساط وطنية ديمقراطية (جماعة الاهالي) في الحكم خلق أنسب الاجواء بالنسبة لعراق ذلك اليوم لضمان الحد الادنى من الحقوق للشعب الكردي، والتي نصت عليها حتى بعض القوانين والمراسيم التي سبق سنها عهد الانقلاب بسنوات (مثل قانون اللغات المحلية). ولكن على العكس من ذلك جرى في عهد الانقلاب بعض التضييق حتى على مظاهر معينة كانت تشير، على الاقل من الناحية الشكلية، الى حقوق الاكراد. فبعد ان القت فئات كردية معينة علم النضال، وساومت البريطانيين، وانتقلت الى جانب الفئة الحاكمة في العراق أصبح من المتعارف عليه ان يشترك «ممثل» او اكثر للاكراد في كل وزارة جديدة تؤلف في البلاد، بينما نرى ان وزارة الانقلاب لم تضم وزيراً كردياً واحداً[١٥]، كما لم يدخل الممثلون الشرعيون للشعب الكردي في المجلس النيابي الجديد الذي ضم، كالسابق، عدداً من الاكراد كانوا من أبعد الناس عن الوسط الوطني الكردي، مع انه كان بمستطاع بكر صدقي، لو أراد، ضمان انتخاب عناصر وطنية مرموقة في جميع المناطق الكردية وذلك بمجرد فسح المجال لأجراء انتخابات ديمقراطية فيها.

---

(١٥) يقال ان وزير المعارف يوسف عزالدين ابراهيم من أصل كردي، ولكن، مع ذلك، فأن اشتراكه في الحكم كان بوصفه واحداً من «جماعة الاهالي» حسب.

وفي الوقت نفسه لم يختلف موقف حكومة الانقلاب في شيء عن موقف الحكومات السابقة تجاه قادة الحركات الكردية والمشتركين فيها. فقد أصدرت حكومة الانقلاب العفو العام عن المشتركين في جميع الانتفاضات التي وقعت في وسط العراق وجنوبه قبل عام ١٩٣٦، بمن فيهم عدد كبير من شيوخ العشائر العربية المعروفة، وأعادت اليهم أراضيهم التي تمت مصادرتها بموجب احكام اصدرتها في حينه المجالس العرفية الخاصة، فيما ظل ابرز زعماء الكرد، من قبيل الشيخ محمود البرزنجي، يعيشون كالسابق في المنفى. ولم يتغير موقف الاوساط الرسمية في عهد الانقلاب تجاه اتباعهم النشطين. ولئن شمل العفو العام اليزيديين فذلك لأنهم كانوا قد انتفضوا سنة ١٩٣٥ ضد حكومة ياسين الهاشمي، ويقال ان حكمت سليمان كان له يد في تحريضهم. ومن الجدير بالذكر ان الاوساط الكردية طالبت حكومة الانقلاب بالسماح للشيخ محمود بالعودة الى مسقط رأسه[١٦].

اما النشاط الجزئي الذي دب في صفوف الوطنيين الاكراد فلم يكن سوى انعكاس للمد المحدود الذي شمل جميع القوى الديمقراطية في البلاد في المرحلة المبكرة التي اعقبت الانقلاب. وقد اقتصر ذلك في كردستان على الفئة المثقفة الكردية التي تأثرت بدورها بالأفكار الديمقراطية لجماعة الاهالي. وبالفعل حدث تطور نوعي مهم في اسلوب نضال تلك الفئة، وفي مضمون شعاراتها التي بدأت تؤكد لأول مرة بصورة علمية على أسس التضامن العربي ـ الكردي، وسبل ضمان الحقوق الكردية. وقد جاءت هذه التغييرات نتيجة طبيعية لتحولات مهمة ظهرت وبدأت تتفاعل مع غيرها من الاحداث قبل ظهور بكر صدقي على المسرح السياسي، ولم يكن للاخير يد فيها. بل ان بكراً لم يكن مرتاحاً في الواقع، من نشاطات الفئة المثقفة الكردية في عهد الانقلاب، لأنها كانت تعطي اعداءه مادة غنية لأستغلالها ضده. لذا لم تستطع نشاطات تلك الفئة ان تتعدى اسلوب العمل السري كالسابق الا ما ندر. وفي كتابه عن تاريخ العراق بين عامي ١٩٣٢ و١٩٥٨ ينفي الدكتور مجيد خدوري ان تكون لبكر صدقي أي علاقة بالأوساط الكردية المذكورة[١٧] التي اتخذ بكر في الواقع مواقف عدائية صريحة من تحركات بعض المنتمين اليها. فقد ذكر الوطني الكردي المعروف الاستاذ اسماعيل حقي شاويس لكاتب هذا البحث انه وبعض اقرانه تفاءلوا بتأسيس وزارة حكمت سليمان، واشتراك عدد من العناصر الديمقراطية فيها، فبدأوا يتحركون بدورهم من أجل تنظيم صفوفهم، الأمر الذي أثار حفيظة بكر صدقي، فطلب منهم وقف نشاطهم، وهدد اسماعيل شاويس بنفيه الى خارج العراق في حالة رفضه الامتثال لأوامره[١٨].

---

(١٦) راجع مثلا الالتماس المنشور في جريدة «البلاد» بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(١٧) M.Khaduri, Op. Cit. P. 107.

(١٨) مقابلة مع الاستاذ اسماعيل حقي شاوەيس بتاريخ ١٨ آب ١٩٧٠.

وفي الوقت نفسه كان بكر صدقي يحاول في كل مناسبة ان يظهر نفسه في ثوب عربي مؤمن بالقضية العربية. فلم يمض اكثر من اسبوع واحد على نجاح الانقلاب عندما كتب بكر الى الاديب والسياسي اللبناني المعروف يوسف ابراهيم يزبك رسالة نشرها الاخير في جريدة «صوت الاحرار» البيروتية، وقد اكد فيها بكر بحماس على:

«الجهاد من أجل الوطن العربي الاكبر ـ قبلة كل مجاهد وهدف كل رام». وسمى بكر في الرسالة المشتركين في انقلابه بالأبطال «الذين رفعوا رأس الامة عالياً، واعلنوا للعالم ان أبناء يعرب لايزالون على معهود أمرهم في النضال حتى الموت من أجل حقهم الصريح في الحرية والاستقلال». واختتم رسالته بالقول: «والآن، وانا ارفع شكري الصميم الى اخواني، اؤيد لهم عهد اخوانهم العراقيين المقطوع للامة العربية الكبرى، وهو اننا منها ولها في السراء والضراء، واننا لن نحجم ابداً عن تلبية ندائها الى ابنائها متى دعت الحاجة الى خدمة المصلحة العامة. واختم ضارعاً اليه تعالى ان يأخذ بيدنا جميعاً في الجهاد من أجل الوطن المقدس، ويعيننا على بلوغ غاياتنا الشريفة المنشودة، وهي جمع شمل العرب جميعاً في وحدة متينة، ويمدنا بقوة من لدنه لنعمل يداً واحدة الى ان يأتي ذلك اليوم السعيد، يوم حياتنا الحقيقية، وعزنا الاكيد»[١٩].

انعكست أقوال بكر هذه في افعال كثيرة للنظام الجديد والتي، على أي حال، لم تكن اقل تأثيراً واخلاصاً من مواقف جميع الدول العربية المستقلة الاخرى. فقد بذلت حكومة الانقلاب جهوداً كبيرة، وناجحة في سبيل حل مشاكل العراق المعلقة مع الدول العربية، وخاصة المجاورة منها. كما انها اتخذت، ومعها الصحافة العراقية، موقفاً صريحاً في تأييد القضية الفلسطينية، فوقفت ضد خطة اللورد بيل حول تقسيم فلسطين (تموز ١٩٣٧)، ورحبت بثوار فلسطين في بغداد، واستخدمت ضباطاً عرباً من غير العراقيين في الجيش. وقد عبر بكر، وغيره من رجال العهد الجديد، عن رغباتهم الاكيدة في تحويل العراق الى «مصدر قوة ومساعدة لجميع البلدان العربية»، وكانوا يرون في «جعل العراق دولة قوية قادرة على الاعتماد على نفسها.... أفضل سبيل لتحقيق ذلك الغرض»[٢٠].

ومن الجدير بالذكر ان بكرا اعتبر تدخل الجيش في السياسة امراً ضرورياً

---

(١٩) مقتبس من:
«البلاد»، ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٢٠) راجع:
«الاهرام» ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦، «البلاد» ٦ و ١٢ تشرين الثاني و ٢٥ كانون الاول ١٩٣٦ وغيرها.

لتحقيق «اهداف القوميين العرب». ولقد عبر عن ذلك قبل الانقلاب بسنوات، خصوصاً في احدى كلماته التي القاها اثناء أحداث الآثوريين سنة ١٩٣٣[٢١]

ولكن بالرغم من كل ذلك اعتبر اعداء النظام الجديد، ومنهم نوري السعيد، محاولات حكومة الانقلاب للتقرب من بعض الدول غير العربية في المنطقة ابتعاداً منها من الصف العربي، او بالأحرىٰ انهم حاولوا تصوير الامر بهذا الشكل بغية تأليب الاوساط القومية في الداخل والخارج ضدها. ولكن لم يكن ذلك بدوره الا مظهراً آخر من مظاهر لعبة الصراع من أجل السلطة، لأن سياسة حكومة الانقلاب الخارجية لم تكن، على اي حال، أقل شأناً بالنسبة للقضية العربية من سياسة اي حكومة اخرىٰ سبقت العهد الجديد، انها في كل الاحوال، قبل الانقلاب وفي عهده كانت دون الحد الادنىٰ المطلوب رغم العبارات الطنانة التي صاغت بها معظم تلك الحكومات سياساتها على الورق فقط.

وثمة حقيقة مهمة اخرىٰ يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار وبصورة جدية عند تقييم سياسة حكومة الانقلاب على مختلف الاصعدة. فأن سياسة التقرب من الدول غير العربية التي اتبعتها حكومة الانقلاب حملت في طياتها مخاطر بالنسبة للشعب الكردي لم تقل شأناً عما حملته لغيره. وان تلك السياسة كانت على طرفي النقيض مع كل ما قيل حول خطط بكر صدقي لتأسيس الدولة الكردية المزعومة. وهنا يكفي القول ان ميثاق سعد آباد تم عقده بموافقة بكر صدقي وتشجيعه، والذي نصت مادته السابعة على ان «يتعهد كل الفرقاء المتعاقدين السامين، كل داخل حدوده، بعدم اعطاء مجال الى تأليف العصابات المسلحة، والجمعيات، او كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة، او قيامها باعمال لغرض الاخلال بالنظام والامن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر، سواء اكان في منطقة الحدود، او غيرها، او الاخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر»[٢٢]. والمضمون الحقيقي لهذه المادة لا يحتاج الى توضيح وتعليق.

وفي الواقع ولد ميثاق سعد آباد ميتاً الا فيما يتعلق بالمسألة الكردية، حيث اسهم بشكل ملحوظ في زيادة التعاون وتنسيق العمل خصوصاً بين ايران وتركيا ضد الحركة الكردية، الامر الذي انعكس في عدد من الاجراءات الفعلية المشتركة ضدها. وهذا يفسر لنا لماذا وقفت الاوساط الوطنية الكردية بحماس ضد ميثاق سعد آباد منذ الاعلان عنه، ولدرجة ان بعض الجهات القومية الكردية تطرفت في تقييمها له بأن اعتبرته سيفاً مسلطاً

---

(٢١) راجع: M.Khaduri, The Coup D'etat of 1936. A study in Iraqi politics, -((The Middle East Journal, Washington, Vol. 11, No. 3, July 1948, P. 179, R.S. Stafford, The Tragedy of the Assyrians, London, 1935, P. 204.

(٢٢) راجع: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية.

على رقاب الشعب الكردي، وأداة للقضاء على حركته فقط. وكانت تلك الاوساط تنظر بقلق متزايد الى تقرب حكومة الانقلاب من بعض الدول غير العربية.

وهكذا اننا لا نرىٰ في سياسة حكومة الانقلاب الداخلية، ولا في سياستها الخارجية أدنىٰ مراعاة لمصالح الشعب الكردي الذي ظلت قواه الوطنية المؤثرة بعيدة، لهذا السبب بالذات، عن الانقلابيين. ففي الواقع اقتصر تعاطف الشعب الكردي مع العهد الجديد، فيما عدا الايام الاولىٰ لنجاح الانقلاب، على بعض الناس الذين تأثروا، وبشكل رومانسي بكون قائد الانقلاب من أصل كردي، واستغلت قلة منهم ذلك لمنافعهم الخاصة، وللتقرب من بكر صدقي، ولكن لم يكن بوسع هؤلاء وأمثالهم التأثير بأي شكل كان على موقف القوىٰ الوطنية في كردستان. وعلى العكس من هؤلاء دب الخوف الى حد ما في صفوف بعض الاوساط الاقطاعية في كردستان، شأنها في ذلك شأن الاجزاء الاخرىٰ من العراق، وقد نجم ذلك بالأساس من اشتراك «جماعة الاهالي» في الحكم، ومن تصريحات بعض المسؤولين في النظام الجديد حول المسألة الزراعية. ومن الجدير بالذكر ان بعض اقطاعيي كردستان كانوا على صلات حسنة مع الاخائيين، وحتىٰ ان وفداً منهم جاء الى بغداد قبل الانقلاب بهدف شد أزر حكومة ياسين الهاشمي في احرج ايامها. ولم يكن عبثاً ان فكر الاخير يوم حدوث انقلاب تشرين، في نقل السلطة الى مدينة السليمانية بين غيرها من المدن. لذا كان لقلق بعض الاوساط المالكة في كردستان ما يبرره. الا ان هؤلاء اطمأنوا بسرعة على مصيرهم بعد فشل النظام الجديد في تبني برنامج اصلاحي فعال وشامل. وبمقدار إطمئنان هؤلاء، واكثر ابتعدت الجماهير الكردية من حكومة الانقلاب، كما استاء عدد غير قليل من الضباط الاكراد من تصرفات بكر الشخصية[٢٣]، ومن حكمه الدكتاتوري الذي لعب دوراً اساسياً في عزلته القاتلة، مما ساعد على انهياره السريع. وقد قام إثنان من الضباط الكرد المعروفين بدور فعال في تدبير عملية اغتيال بكر صدقي بمطار

---

(٢٣) وصفت وثيقة سرية بريطانية بكر صدقي هكذا:
«في بلد تشيع فيه كل انواع الرذائل، هو انموذج للفسق. يكثر من الشراب.... سمعته مع النساء سيئة جداً.... له اعداء بين الضباط بسبب تدخله مع نسائهم، وهناك ضباط عينهم ليكونوا، مع نسائهم، بجواره. ان الفئات الصالحة من ابناء بلاده تأبىٰ ان تكون نساؤهم على مقربة منه (راجع: «العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦»، ص ٤٥٤). اكد العقيد عبدالعزيز ياملكي لصاحب هذا البحث ان تصرفات بكر صدقي الشخصية كانت في مقدمة العوامل التي دفعته الى الوقوف ضده.

الموصل في آب سنة ١٩٣٧، وهما عبدالعزيز ياملكي[٢٤] الذي كان آنذاك برتبة مقدم، ومحمد خورشيد [٢٥] الذي كان برتبة رئيس اول، وكانا من أبرز اعضاء «جمعية النجوم النارية» السرية التي تشكلت في دار الاول منهما، والتي ضمت اربعة من الضباط الآخرين الذين اجمعوا على ضرورة القضاء على حكم بكر الدكتاتوري. وكان المقدم عبدالعزيز ياملكي يقوم بمهام ضابط ارتباط للجمعية، وهو الذي اقنع اللواء محمد أمين العمري، آمر منطقة الموصل، للانضمام اليهم، الامر الذي كان له أثره الفعال فيما بعد في انهيار وزارة حكمت سليمان. اما الرئيس الاول محمد خورشيد فقد أشرف بنفسه على عملية اغتيال بكر صدقي في مطار الموصل. ومن الضروري ان نشير ايضاً الى ان اغتيال بكر لم يترك سوى رد فعل محدود للغاية بين اوساط كردية معينة[٢٦] مما كان يعكس، بالأساس، استياء تلك الاوساط من الحملة الدعائية الواسعة التي نظمتها الجهات المعادية لحكومة الانقلاب، والتي انتقلت آثارها لتمس الشعور القومي الكردي دون ان يكون لذلك ادنى مبرر منطقي.

من كل ما سبق يمكن القول: ان اندماج بكر صدقي السريع، والمتحمس في لعبة الصراع من أجل السلطة كان يعكس طموحه الذاتي اكثر من أي شيء آخر. وفي الواقع كان بكر مستعداً ان يوجه، في سبيل اشباع ذلك الطموح، اكبر الضربات للحركة الكردية، ولكل ما يمت اليها بصلة، الواقع الذي لا يصح التغاضي عنه عند تقييم جميع اعمال بكر العسكرية والسياسية سواء في عهد الانقلاب او قبله. وان كل ما قيل عن خططه من أجل تأسيس دولة كردية لا يستند الى أرضية صلدة، وهو لا يخرج من إطار مظاهر لعبة الصراع بين الفئات السياسية المتباينة من أجل السلطة، وحتى ان اخطر ما قيل بهذا

---

(٢٤) هو نجل الشخصية الكردية المعروفة مصطفى باشا ياملكي الذي تعاون مع الشيخ محمود البرزنجي في الفترة التي اتبعت الحرب العالمية الاولى مباشرة. اسس مصطفى باشا «جمعية كردستان»، وأصدر جريدة «بانك كردستان» (نداء كردستان) الكردية التي لعبت دوراً ملموساً في رفع الوعي بين المثقفين الكرد في بداية العقد الثالث. اما عبدالعزيز ياملكي نفسه فقد نشر بدوره عدداً من المقالات عن تاريخ الاكراد.

[تأسست «جمعية كردستان» في مدينة السليمانية يوم الجمعة ٢١ تموز ١٩٢٢ برئاسة مصطفى باشا ياملكي. وكانت جريدة «بانك كردستان»، التي صدر عددها الاول يوم الاربعاء ٢ آب ١٩٢٢، لسان حال الجمعية. أصدر مصطفى باشا كتاباً عنوانه «حقيقت كردستان»، قدر مطبعه سي، ١٣٣٤. ١٦ ص. أما نجله عبدالعزيز ياملكي فله العديد من الكتابات، منها «كوردستان وكورد اختلاللري»، برنجي جلد. [تهران، ١٩٤٦]. ٩٥ + ٦ ص. ومذكراته المخطوطة ـ الناشر ـ].

(٢٥) ينتمي محمد خورشيد الى عشيرة داودة الكردية المعروفة، عرف بعطفه على النضال التحرري لأبناء جلدته.

(٢٦) قام عدد قليل جداً من مثقفي السليمانية تحت تأثير عوامل عاطفية بحتة بتأسيس منظمة سرية اطلقوا عليها اسم «لجنة الثأر» للانتقام من مدبري خطة اغتيال بكر صدقي، الا انهم تفرقوا بسرعة.

الصدد، وهو ما ذكره بكر للوزير الالماني المفوض غروبا، لم يكن، في اعتقادنا، سوىٰ تعبير غير واقعي لأنفعال نفسي في جو مشحون ضد بكر وانحداره القومي، والا فأننا لا يمكننا قطعاً الاعتقاد بوجود خطط فعلية لتأسيس دولة كردية من قبل شخص بعيد كل البعد عن الحركة الكردية، وعن الاوساط التي كانت تعمل في سبيل ضمان الحقوق القومية للاكراد في العهد الملكي. ومما يجدر ذكره بهذا الصدد ايضاً ان تلك الاوساط نفسها بدأت تتراجع عن شعار تأسيس دولة كردية، وتطالب بالحقوق المشروعة للاكراد ضمن الدول التي تضم اجزاء من كردستان. ثم انني شخصياً لم اعثر على شيء في اي وثيقة المانية تؤيد ما ذهب اليه غروبا، رغم ان النازيين كانوا مهتمين بالمسألة الكردية الى حد واضح، حتىٰ انهم قاموا في سنوات الحرب العالمية الثانية بعملية انزال خاصة في المنطقة الكردية حسب خطة طموحة استهدفت إثارة الاكراد.

ويجب ان نلاحظ ايضاً انه في ظروف دولية معقدة، كما كان عليه الامر في العقد الرابع، لم تكن اي قوة مؤثرة في سير الاحداث مستعدة للتورط في مشكلة عويصة من قبيل تأسيس دولة كردية. فمن المعلوم كانت انكلترا والمانيا تأتيان يومذاك على رأس قائمة الدول التي بأمكانها، ومن مصلحتها التدخل في شؤون الشرق الاوسط، ولكن لم تكن أي منهما تفكر في اللعب بورقة تأسيس دولة كردية، على الأقل لأن الامر كان يثير حفيظة كل من ايران وتركيا في وقت كانت الدول الكبرىٰ تحاول في ظروف ما قبل الحرب، ولأسباب ستراتيجية واقتصادية مختلفة، خطب ودهما.

واخيراً من المهم ان نلاحظ ان بكر صدقي بعد ان أحس بلعبة اعدائه بدأ ينكر أصله الكردي، ويؤكد على كونه عربياً في كل مناسبة مواتية. فقد ورد في وثيقة بريطانية سرية بهذا الصدد ان بكراً ابدىٰ للجنرال هَيْ، رئيس البعثة العسكرية البريطانية في العراق، انه «عربيٌ وليس كردياً»[٢٧]. ولا داعي للتأكيد على ان القومي الوطني الاصيل لا يمكن ان ينكر أصله ونسبه في سبيل أي شيء كان!.

---

(٢٧) راجع:

«العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦»، ص ٤٤٨.

الموضوع السابع:

الوثبة
دراسة تحليلية لدوافعها ونتائجها

تأريخ العراق المعاصر سجل شرف مليء ببطولات وتضحيات خيرة أبناء شعبه العريق[1]. وانتفاضة كانون الثاني عام ١٩٤٨ صفحة مشرقة مهمة في هذا السجل الخالد، مليئة بالدروس والعبر التاريخية التي نحن اليوم بأمس الحاجة الى درسها، وتفهم أبعادها الحقيقية، وتقويم نتائجها تقويماً موضوعياً.

تميزت «انتفاضة كانون» عن جميع الانتفاضات والحركات التي سبقتها على صعيد العراق بعدد من الخصائص المهمة كانت بالأساس انعكاساً طبيعياً للتغييرات الكبيرة التي حدثت في البُنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في السنوات التي سبقتها، والتي تركت آثاراً ملحوظة على تناسب القوىٰ الطبقية في مجمل حركة التحرر الوطني للشعب العراقي. فقبل الحرب بمدة طويلة دخل الاقطاع كنظام اجتماعي واقتصادي سائد مرحلة الانحلال، فتحول الى عائق رئيس امام تطور وسائل الانتاج والتقدم الطبيعي لمختلف مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكن مع ذلك، وبدوافع محددة، حاول المستعمرون الاحتفاظ بأسس هذا النظام، وتقوية سلطانه. عمق ذلك، الى جانب عدد من العوامل الاخرىٰ، التناقض الذي بدأت بواكيره تظهر في الريف العراقي منذ أواخر القرن التاسع عشر. وتحول تفاقم الاستغلال الاقطاعي في ظروف الحرب العالمية الثانية الى عامل اضافي لتعميق شقة الخلاف النسبي بين قطبي المجتمع الريفي، مما ساعد على حدوث بعض التبلور في وعي الفلاحين الذين بدأوا يتحولون الى عامل ايجابي مدرك، نوعاً ما، لواقع البلاد السياسي. وقد ترك ذلك، دون ريب، قدراً من الأثر على طبيعة التحرك السياسي العراقي في المرحلة التأريخية الجديدة التي ارتبطت بدايتها بنهاية الحرب العالمية الثانية.

الا ان التغييرات التي جرت في المدينة العراقية كانت ذات مردود اعمق من ذلك. فأن عملية نمو الصناعة الوطنية، التي بدأت بصورة ملحوظة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولىٰ، دخلت في سنوات الحرب العالمية الثانية وجراء انقطاع البلاد الى حد كبير عن الاسواق الرأسمالية، مرحلة جديدة لم تختف مقوماتها الاساسية مع انتهاء الحرب. ولقد ساعد ذلك على تكامل عناصر وجود البورجوازية الوطنية كفئة خاصة لها مصالحها الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي كانت تصطدم باستمرار بعلاقات الانتاج القائمة في البناء التحتي، وبالقوانين واسلوب الحكم القائم في البناء الفوقي. فكان حدوث اي تغيير فيهما يتفق مع مصالحها كلياً، لذا بدأت تكرس جانباً كبيراً من جهودها وامكاناتها

(١) نشر أصل المقال بمناسبة الذكرىٰ الثالثة والعشرين لأنتفاضة كانون الثاني ١٩٤٨ في جريدة «التآخي» (٢٧ كانون الثاني ١٩٧١)، ونظراً لأهمية الموضوع ارتأينا نشره ثانية مع اجراء بعض التغيير عليه، واضافة حقائق جديدة اليه. [نشر المؤلف مقالته الثانية في مجلة «كاروان ـ المسيرة» (اربيل)، السنة٢، العدد ٢٣، آب ١٩٨٤. ص ص: ١٣٥ ـ ١٤١ ـ الناشر].

لهذا الغرض بالذات، الامر الذي ترك، بدوره آثاراً ملموسة على الاحداث الجارية فوق مسرح العراق السياسي.

رافق نمو البورجوازية الوطنية تطور كمي، ونوعي اعمق، وأسرع بالنسبة للطبقة العاملة العراقية. اما التطور الكمي للطبقة العاملة فانــه لم ينجم عن التطور النسبي للصناعة الوطنية وحده. فقد بلغ عدد العاملين في القواعد البريطانية وحدها خلال سنوات الحرب حوالي ٧٠ الف شخص، أي ما يعادل ٣٥٪ تقريباً من مجموع العاملين في ميدان الانتاج الصناعي يومذاك[٢] كما ارتفع بالتدريج عدد عمال شركات النفط الاجنبية العاملة في البلاد.

ولكن حدث التطور الاكبر في المرحلة الجديدة بالنسبة للطبقة العاملة في اسلوب تفكيرها السياسي ـ فأنها، شأنها شأن الطبقات العاملة الاخرى، كانت في المراحل الاولى من تكونها مجرد «طبقة في ذاتها»، اي انها كانت مجرد كائن عضوي في المجتمع لا يعي واقعه ووزنه الحقيقي، ودوره في التغيير، فاستطاعت الطبقات والفئات الوطنية الاخرى استغلال ذلك الواقع في خضم نشاطها السياسي، اذ حولت افراد هذه الطبقة، ولسنوات عديدة، الى مجرد قوة احتياطية في صراعها المستمر ضد الفئات الحاكمة التي حاولت حتى هي الاستفادة من واقع العمال آنذاك. فعلى سبيل المثال قام رئيس الوزراء الاسبق جعفر العسكري في نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع بـ «تمثيل» العمال العراقيين اكثر من مرة في «منظمة العمل الدولية» التابعة لعصبة الامم[٣].

ولكن سرعان ما تغير هذا الامر بأن تحولت الطبقة العاملة العراقية من مجـرد «طبقة في ذاتها» الى «طبقة لذاتها»[٤]. ولقد ظهرت نتائج هذا التحول النـوعي المهم في سنوات الحرب العالمية الثانية في سلسلة من الاضرابات العمالية، ومن ثم بصورة اعمق في اضراب عمال نفط كركوك[٥] عشية انتفاضة كانون.

---

(٢) راجع: Kingdom of Iraq; by a Committe of officials, Baltimore 1946,p. 108 انظر كذلك: «الشرارة»، العدد الثامن، حزيران ١٩٤٤، ص٢.

(٣) للتفصيل حول الموضوع راجع: د. كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية. التكون وبدايات التحرك، بيروت، ١٩٨١.

(٤) «طبقة في الذات» و «طبقة للذات» مصطلحان علميان يستخدمان عادة لتحديد مدى تطور الطبقة العاملة الفكري. فكل طبقة عاملة تكون في بداية تكونها، وعلى مدى سنوات طويلة، متفرقة في صفوفها، لا تربطها رابطة فكرية موحدة، ولا تدرك واجباتها السياسية والاجتماعية، وتفتقر الى نظرة موحدة صائبة تجاه الرأسمال والرأسمالية كنظام سياسي واجتماعي واقتصادي، ويتخذ نضالها، عادة شكلاً عفوياً غير منظم، وغالباً ما تنحصر قيادة ذلك النظام في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والنامية خصوصاً، بأيدي طبقات وفئات وطنية اخرى، وهي بهذا تكون في هذه المرحلة مجرد «طبقة في ذاتها». ولكن بعد تحول كل هذه الامور بالتدريج الى نقيضها، وخاصة بعد ان يبدأ العمال بأدراك المهمات الاجتماعية والسياسية الملقاة على عاتقهم، حينذاك فقط تتحول طبقتهم الى «طبقة لذاتها».

(٥) المقصود هو اضراب عمال نفط كركوك سنة ١٩٤٦، والذي يعرف بـ «حركة كاورباغي».

يترك هذا التحول المهم، عادة، وفي كل مكان، آثاراً ملموسة على حياة المجتمع السياسية، وقبل كل شيء على حركة التحرر الوطني للشعوب النامية. وبالنسبة للشعوب المتكونة من عدد من القوميات يكتسب تحول الطبقة العاملة الى «طبقة لذاتها» اهمية اكبر، لأنه يتحول الى عامل مساعد له شأنه في التخفيف عن التناقضات القوميـة مع نتائجها السلبية، على الأقل بين الفئات المُسْتَغَلّة في المجتمع المعني فيما لو توفرت لها قيادة واعية.

وهكذا عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كان تناسب القوىٰ الجديد في الداخل قد وضع المجتمع العراقي بأسره على عتبة تغييرات مهمـة وتحول التنـاسب الجديد للقوىٰ على الصعيد العالمي، خصوصاً في الشرقين الادنىٰ والاوسط، والذي نجم بالأساس عن انهيار المانيا النازية، الى عامل خارجي مساعد لتهيئـة الظروف اللازمة للتغيير المتوقع. فاضطرت الفئات الحاكمة في العـراق، شأنهـا في ذلك شأن الاوسـاط الحاكمة في العديد من أقطار المنطقة، الى الخضوع للامر الواقع، والتراجع قليلاً امام مطاليب الشعب الملحة، خاصة ما كان يتعلق منها بالحياة الديمقراطية. ففي ٢٣ شباط عام ١٩٤٦ عهد تأليف اول وزارة بعد الحرب الى توفيق السويدي، والتي اشترك فيها اثنـان من العناصر الوطنيـة هما سعـد صالح، الذي عهـدت اليـه وزارة الداخليـة، وعبدالوهاب محمود، الذي عهدت اليه وزارة المالية[٦].

تعهدت الوزارة الجديدة في برنامجها الذي نشر أوائل آذار ١٩٤٦، تنفيذ عدد من مطاليب الشعب السياسية والاقتصادية الملحة، مثل تعديل المعاهدة البريطانية ـ العراقية بشكل يتفق مع «التغييرات الجارية على الصعيد العالمي، وميثاق هيئة الامم المتحدة»، والقيام بعدد من الاصلاحات الديمقراطية الضرورية، وتوزيع الاراضي على الفلاحين، وغـير ذلك من المـطاليب[٧]. وفعلاً اتخـذت وزارة السويـدي في الشهر نفسـه عدداً من الاجراءات المهمة، من قبيل الغاء الاحكام العرفية التي عانت منها البلاد الامـرين منذ اعلانها في مطلع صيف ١٩٤١، كما الغيت الرقابة المفروضة على الصحف والمطبوعات وغيرها.

وهكذا تبين ان العراق مقبل، بفضل قواه الـوطنية، عـلى تثبيت اتجاه جـديد في سياستيه الداخلية والخارجية، في وقت كان المستعمرون البريطانيون يريدون تحويله نهائياً الى قاعدة انطلاق ثابتة لتعزيز موقعهم في الشرق الاوسط بأسره، لذا كانوا يراقبون، مع

(٦) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع/الطبعة الثالثة ـ صيدا، ١٩٦٨، ص ٥ ـ ٦.
(٧) عن نص المنهاج راجع ص ٧ ـ ٩ من المصدر نفسه.

الرجعية المحلية، التحولات الجارية في حياته السياسية بحذر كبير، واضعين نصب اعينهم الضرورة القصوىٰ لوضع حد لها بأسرع ما يمكن.

سهل واقع الوضع السياسي والاجتماعي السائد في تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد، وخصوصاً العلاقات القائمة بين مختلف القوىٰ الوطنية، سهل الى حد كبير تنفيذ المهمة الملقاة على عاتق الرجعية المحلية. فأن اي تغيير جذري ناضج في اي مجتمع متعدد القوميات لا بد من ان يستند، قبل كل شيء، الى قاعدة صلدة أساسها وحدة وطنية متينة مبنية على أسس موضوعية. ولكن نتيجة لسياسة المستعمرين «البعيدة النظر» لم تتوفر في عراق ما بعد الحرب مباشرة مثل هذه الوحدة التي لم تدرك معظم القوىٰ الوطنية بعد اهميتها كما يجب. ففي الوقت الذي حرم الشعب الكردي بدهاء من مزاولة أبسط حقوقه السياسية المشروعة، مثل تأسيس حزب خاص به، او اصدار صحيفة سياسية بلغته القومية، نرىٰ ان اياً من الاحزاب السياسية المجازة لم يول لا في برنامجه الخاص، ولا في عمله اليومي، المسألة الكردية أقل ما تستحق من عناية واهتمام، مع انها فرضت نفسها بقوة على الساحة السياسية منذ عشرات السنين. فقد اهمل «حزب الاحرار» الذي كان يعتبر رئيسه سعد صالح من القادة البارزين المعادين للاستعمار، الشعب الكردي في برنامجه كلياً، فيما اعتبره «حزب الاستقلال» عائقاً امام تحقيق الوحدة العربية[8].

ان مثل هذا الموقف قد حال دون توفر الشروط الضرورية لتمكين هذه الاحزاب من اقامة قاعدة لها بين الجماهير الكردية، مما ترك، دون شك، أثراً سلبياً على وزنها ونشاطها السياسي في البلاد. ومن جهة اخرىٰ لم تكن العلاقات القائمة بين مختلف القوىٰ والفئات الوطنية بأحسن من ذلك. فلم تول بعض الجهات الوطنية، مثلاً، موضوع غلق الحزبين المعارضين «الشعب» و«الاتحاد الوطني» ما يستحق من إهتمام، متجاهلة ان ذلك لم يكن سوىٰ مجرد خطوة تمهيدية لتوجيه ضربات مشابهة لها هي، ولمجمل المكتسبات الديمقراطية الجديدة، والانكىٰ من ذلك كان حرمان بعض القوىٰ الوطنية من ممارسة النشاط السياسي العلني امراً طبيعياً، بل ومستساغاً في نظر الاطراف نفسها، فيما كان من شأن ذلك اضعاف جبهة القوىٰ الديمقراطية بوجه اعدائها المتمرسين الذين استغلوا كل ذلك، مع جميع الثغرات الاخرىٰ، من أجل الانقضاض بسرعة على المكتسبات الاولية التي نالها الشعب بفضل نضاله المرير. فمن اجل التخلص على الاقل من الوزيرين الوطنيين دبرت الرجعية في ٣٠ آيار عام ١٩٤٦ أمر اعفاء وزارة توفيق السويدي التي لم يمض على تأليفها اكثر

(٨) راجع: محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث (١٩١٨ ـ ١٩٥٨) بيروت ١٩٦٥، ص ١٩٩.

من ثلاثة أشهر. وبعد يومين جرى تأليف الوزارة الجديدة برئاسة أرشد العمري الذي كان يعتبر من أكره الساسة لدى العراقيين.

جاء تأليف الوزارة العمرية بمثابة أول خطوة جدية في سياق الهجمة الرجعية الجديدة. فلم تمض على تأليف الوزارة الجديدة اكثر من أربعة اسابيع عندما فتحت الشرطة النار على مظاهرة جماهيرية في بغداد، قتل جراءها خمسة اشخاص، وجرح عدد اكبر. وبعد ايام قلائل وقعت مجزرة كاورباغي الدموية التي تحولت الى نموذج نادر في التاريخ لتخاذل الاوساط الحاكمة في الاقطار التابعة امام الاحتكارات الاجنبية.

لم تكن هذه الضربات سوى اجزاء من مخطط شامل مدروس استهدف، كما قلنا، ربط العراق اكثر حتى من السابق بعجلة الاستعمار لتحويله الى قاعدة رئيسة لضرب الزخم العارم لحركة التحرر الوطني لشعوب المنطقة. وكان ذلك يتطلب فرض معاهدة جديدة اعتبرتها الاوساط المعنية ضرورية لملء الثغرات الموجودة في معاهدة ١٩٣٠ والتي تبينت بصورة واضحة ايام الحرب البريطانية ـ العراقية في آيار عام ١٩٤١، معاهدة تأخذ بنودها بنظر الاعتبار تناسب القوى الجديد على الصعيد العالمي. وجاء تأليف نوري السعيد لوزارته التاسعة في تشرين الثاني عام ١٩٤٦ بمثابة خطوة مهمة جديدة ضمن سلسلة الخطوات الضرورية لتهيئة الجو الملائم لعقد المعاهدة المطلوبة التي عهدت مهمة تنفيذ مراحلها الاخيرة، لأعتبارات خاصة، للوزارة التي الفها صالح جبر في آذار ١٩٤٧.

بدأت المفاوضات المباشرة لعقد المعاهدة الجديدة بين الجانبين العراقي والبريطاني بصورة سرية منذ تشرين الثاني من السنة نفسها، وقد استمرت لمدة اسبوعين تقريباً. وبعد شهر من ذلك اعلنت لأول مرة عن نية الحكومة العراقية عقد معاهدة ثنائية جديدة مع بريطانيا، وذلك عندما اذيعت في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٤٨ اسماء اعضاء الوفد الرسمي للتفاوض مع الجانب البريطاني حول هذا الموضوع. ضم الوفد رئيس الوزراء صالح جبر، ورئيس مجلس الاعيان نوري السعيد، ووزير الخارجية فاضل الجمالي، ووزير الدفاع شاكر الوادي، مع عدد آخر من كبار المسؤولين. وبعد «مفاوضات ودية» جرى التوقيع على المعاهدة الجديدة في ميناء بورتسموث يوم الخامس عشر من كانون الثاني، فدخلت التأريخ بأسم «معاهدة بورتسموث».

منحت المعاهدة الجديدة البريطانيين كل ما كانوا يريدونه من العراق[٩]. ففي الوقت الذي كان يحق لهم بموجب معاهدة عام ١٩٣٠ جلب قواتهم الى العراق فقط في حالة

---

(٩) راجع نص المعاهدة والوثائق الاخرى المتعلقة بها في الجزء السابع من «تأريخ الوزارات العراقية» (الطبعة الثالثة، ص. (٢١٠ ـ ٢٧٦).

نشوب الحرب، اعطتهم بنود «معاهدة بورتسموث» هذا الحق حتىٰ في حالة التهديد بالحرب، اي عملياً في أي وقت يرتأيه البريطانيون. وفي الواقع حولت بنود بورتسموث، وملحقاتها العراق الى مستعمرة بريطانية في ثوب جديد.

أثار نبأ عقد «معاهدة بورتسموث» الشعب العراقي بصورة لم يسبق لها مثيل، فشملت المظاهرات الجماهيرية، والاضرابات العمالية والطلابية بغداد، ومعظم المدن الاخرىٰ، والتي تحولت بسرعة الى انتفاضة عامة حددت القوىٰ الوطنية مطاليبها الرئيسة بألغاء المعاهدة، واسقاط وزارة صالح جبر، واجراء انتخابات حرة ووضع حد للغلاء الفاحش، واطلاق سراح السجناء السياسيين، واشاعة الحريات الديمقراطية في مجالات الحياة كافة.

زاد من ثائرة الجماهير الموقف المتعنت الذي اتخذته السلطات الحاكمة ازاء هذه المطاليب، ومحاولاتها المستميتة لقمع انتفاضتها التي تطورت بسرعة، خصوصاً إثرفتح النار على المتظاهرين في العاصمة بغداد اكثر من مرة، وسقوط العديد من الشهداء هناك. فاضطر رئيس الوزراء الى ان يعود بنفسه يوم ٢٦ كانون الثاني، وقد تعهد للوصي على العرش بأن يعيد الامور الى «مجراها الطبيعي» في غضون ٢٤ ساعة فقط... وفعلاً انه أوعز الى المسؤولين بقمع المظاهرات بأي ثمن كان، فوقعت في اليوم التالي مجزرة بشرية في بغداد بلغت حصيلتها ٢٠ شهيداً، وعشرات الجرحىٰ. ولكن مع ذلك صممت الجماهير على المضي في مقاومتها، فهاجم المتظاهرون بناية جريدة «تايمس العراقية» والمركز الثقافي البريطاني، واشعلوا النيران فيهما، كما فرضوا سيطرتهم على معظم شوارع العاصمة. وشهدت المدن الاخرىٰ احداثاً مشابهة، مما وضع مجمل نظام الحكم القائم امام خطر جدي لم يجابه ما يوازيه في الزخم سابقاً، فاضطر، رغم معارضة نوري السعيد، الخضوع للامر الواقع والتراجع امام مطاليب الشعب، لا سيما بعد ان بدأت بوادر التفكك تدب في جبهة القوىٰ اليمينية، فقد استقال في اليوم نفسه وزيرا المالية والشؤون الاجتماعية، وكذلك رئيس مجلس النواب مع ٢٠ عضواً من اعضائه، كان اربعة منهم من النواب الاكراد هم بابا علي الشيخ محمود وأنور جميل عن السليمانية. ومحمد النقيب عن اربيل، ومصلح النقشبندي عن الموصل، فأذاع عبدالاله في الليل بنفسه نبأ استقالة وزارة صالح جبر.

كان ذلك اول انتصار كبير لأنتفاضة كانون استقبل بحرارة في جميع انحاء العراق. الا ان القوىٰ الوطنية، والجماهير الشعبية كانت مصممة على تحقيق المطاليب المطروحة الاخرىٰ، وفي مقدمتها الغاء «معاهدة بورتسموث» رسمياً، فاستطاعت في اليوم التالي فرض ارادتها مرة اخرىٰ عندما اجبرت البلاط على التراجع عن فكرة اناطة مهمة تأليف الوزارة الجديدة الى أرشد العمري، فألف محمد الصدر يوم ٢٩ كانون الثاني مجلس وزراء جديد، ضم الى جانب اكثرية يمينية، اثنين من الساسة المعروفين بمواقفهم المعادية

للاستعمار البريطاني، هما محمد رضا الشبيبي ومحمد مهدي كبه رئيس «حزب الاستقلال». اما «حزب الاحرار» فقد رفض الاشتراك في الوزارة الجديدة التي اعلنت في الثالث من شباط عن الغاء «معاهدة بورتسموث».

هكذا تراجع اليمين العراقي، اضطراراً، خطوة الى الوراء. لكن سرعان ما بينت الاحداث انها كانت خطوة مدروسة من كل جوانبها، استوجبتها ضرورات محددة، خصوصاً حاجة اليمين نفسه الى خلق جو يستطيع في ظله اعادة تنظيم صفوفه. وفعلاً تمكن اليمين من استغلال الظروف والثغرات بذكاء، فاستعاد اولاً مواقفه بسرعة غير متوقعة، ومن ثم باشر الهجوم بضراوة على المكتسبات الاولية التي فرضها الشعب بنضاله الشاق ايام كانون الدامية. فبدأت وزارة الصدر تتنصل بالتدريج من تعهداتها، اذ رفضت السماح، مثلاً، لحزب «الشعب» ان يزاول النشاط السياسي. وفي الوقت الذي استجابت، بعد تردد، لرغبة الجماهير بحل المجلس النيابي في ٢٢ شباط، في الوقت نفسه لم تضمن اجراء انتخابات حرة بعيدة عن التدخل ووجهت ايضاً ضربات قوية للعمال، كما حدث بالنسبة لعمال السكك في اربيل، ومسيرة عمال النفط في حديثة. الا ان هذه المواقف، وغيرها، لم تكن كافية في نظر الرجعية العراقية التي ارادت استعادة جميع مواقعها المفقودة، وتوجيه ضربة قاضية الى القوىٰ الوطنية، فاستغلت الحرب الفلسطينية لتحقيق مآربها، خاصة بعد استقالة وزارة محمد الصدر وتأليف مزاحم الباجه جي للوزارة الجديدة في ٢٦ تموز عام ١٩٤٨.

فشلت «انتفاضة كانون» الجماهيرية في تحقيق العديد من اهدافها، الا انها تحتل، مع ذلك، مكانة جد بارزة لا في تاريخ العراق المعاصر حسب، بل وحتىٰ بالنسبة للعديد من أقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط. فأن فشل البريطانيين في فرض معاهدة جديدة على الشعب العراقي كان بمثابة ضربة وجهت لمجمل سياستهم الخارجية الجديدة بالنسبة لدول المنطقة، ذلك لأنهم كانوا ينوون جعل «معاهدة بورتسموث» نموذجاً لتنظيم علاقاتهم مع تلك الدول. لذا وجدت «انتفاضة كانون» او ما يعرف بالوثبة عادة، صدىً واسعاً لها بين شعوب المنطقة، خاصة في المشرق العربي. ففي ايام الانتفاضة شهدت مصر وسوريا ولبنان مظاهرات تأييد كبرىٰ للشعب العراقي.

أتت «انتفاضة كانون» بنتائج اكبر بالنسبة للداخل، وبصورة خاصة فيما يتعلق بأسلوب تفكير الجماهير الشعبية السياسي، ونضالها التحرري الذي دخل من يومه مرحلة جديدة مهمة من مراحل تطوره بأن اتخذ له اثناء الانتفاضة، وبعدها، طابعاً اجتماعياً موحداً. فلم يسبق في تاريخ العراق المعاصر ان اشتركت في حركة منظمة واحدة، وفي آن واحد، وفي مختلف مناطق البلاد بمدنها وأريافها الى حد ما، وعن وعي متكامل نسبياً،

مئات الالوف من ابناء الشعب [١٠]. ان ذلك يعتبر مؤشراً واضحاً لبروز وحدة في التفكير السياسي لأبناء الشعب تجاه أهم قضايا الوطن المصيرية في ظروف التبعية. ولقد انعكس ذلك ايضاً في ظاهرة اجتماعية، سياسية مهمة اخرىٰ ذات مردود ملموس بالنسبة لمجمل النضال التحرري للشعب العراقي، وهي تحول شعار النضال العربي ـ الكردي المشترك ضد الاستعمار الى واقع منظم لأول مرة ايام الانتفاضة. ففي ايام «انتفاضة كانون» الحاسمة انعكست وحدة النضال في العمل والهدف الموحد على صعيد العراق بأسره، مما اعطىٰ الانتفاضة قوة اكبر، ومضموناً اعمق، ونتائج اهم من جميع الحركات التي سبقتها، وجاء بمثابة دليل على افلاس ايديولوجية «القومية الاقطاعية» الضيقة، خصوصاً في حركة التحرر الوطني للشعب الكردي، وعلى احتلال القوىٰ الاجتماعية الجديدة النامية، وافكارها السياسية للمكانة اللائقة بها في تلك الحركة. ولا ريب ان اجمل صور النضال المشترك ايام الوثبة قد انعكست، الى جانب الدماء التي اختلطت في شوارع بغداد، كذلك في الوفود الكردية الكثيرة التي توالت في شباط ١٩٤٨ على العاصمة بغداد من مختلف مناطق كردستان، والتي تعهدت على ثرىٰ الشهداء، وبين الوف مؤلفة من جماهير المستقبلين، المضي جنباً الى جنب مع الاشقاء العرب نحو تحقيق جميع اماني الشعبين المشتركة. ومما له مغزاه ان مجلة «كةلاويز» المعروفة كتبت ايام الانتفاضة ما نصه بهذا الصدد:

«أدت الاحداث والوقائع الاخيرة... الى ان تمد الاخوة ووحدة النضال جناحها الذهبي فوق أديم العراق الكبير»[١١].

ومن المهم ايضا ان نشير الى ان بعض المصادر في الخارج قد أشارت فيما بعد الى حقيقة ان النضال العربي ـ الكردي المشترك قد تحول الى أساس رصين لما حققته «انتفاضة كانون» من مكاسب وأهداف[١٢].

ان تحول النضال المشترك من مجرد شعارات ودعوات الى واقع ملموس كان يعني تحول مجمل النضال التحرري للشعب العراقي نحو مسار جديد طالما حاول المستعمرون حرفه عنه، لأنهم كانوا يريدون للعراق وحدة «وطنية» فوقية، مصطنعة، يستطيعون دائماً التغلغل من خلالها. ولهذا السبب بالذات بدأوا، بعد «انتفاضة كانون» يولون إثارة النعرات القومية والطائفية في البلاد اهتماماً اكبر من السابق. وقد ورد ذلك بصورة صريحة في توصية خاصة اصدرها «الانتلجنس سيرفس» الى عملائه في العراق[١٣]. كما

---

(١٠) تقدر بعض المصادر الاجنبية عدد المشتركين في الانتفاضة باكثر من ٣٠٠ الف شخص (راجع على سبيل المثال «العراق المعاصر» تاليف مجموعة مؤلفين باللغة الروسية، موسكو، ١٩٦٦، ص ١٩٥٨).

(١١) «كةلاويز» بغداد، العدد الثالث، السنة التاسعة، آذار ١٩٤٨ ص ١٣.

(١٢) راجع على سبيل المثال:

«الاخبار» بيروت، ٩ شباط ١٩٦٤.

(١٣) راجع مجلة «الغد»، شباط ١٩٦٤، ص ١٢ ـ ١٣.

نشط عملاء شركات النفط بالاتجاه نفسه لا سيما لأن مهمة النضال المشترك تعدت ايام الانتفاضة، وبعدها، العرب والاكراد لتشمل ابناء جميع الاقليات والطوائف دون استثناء.

ساعدت نتائج النضال المشترك الملموسة ايام الانتفاضة على بلورة الوعي السياسي لدى فئات وطنية معينة تجاه المسألة القومية، الامر الذي انعكست آثاره في الاحداث اللاحقة على مسرح العراق السياسي. فقد انتبهت الجماهير العربية الى الواقع المؤلم للشعب الكردي، فتبنت اوساط واسعة منها مطاليبه القومية المشروعة. ففي ايام الوثبة نفسها رفع المتظاهرون في بغداد شعار اطلاق سراح المعتقلين السياسيين الاكراد(١٤).

جسدت «انتفاضة كانون» حقيقة اجتماعية، سياسية مهمة اخرى، وساعدت احداث الانتفاضة نفسها على تعميق واقعها، ونتائجها، وهي تحول المدينة الى المركز الاساس للنضال الوطني، التحرري للشعب العراقي، وتحول الريف الى مجرد تابع سياسي لها، بمعنى ان «المدينة بدأت تجر وراءها القرية» الموضوعة المهمة التي تأتي دائماً على رأس مؤشرات نضوج حركة التحرر الوطني لأي شعب كان. فهي تشير من الناحية السياسية الى ابتعاد الاقطاع، كطبقة، عن الحركة نهائياً، ومن الناحية الاقتصادية تدل على انتهاء عملية تكون الاقتصاد المشترك والسوق الموحدة، الامر الذي يحمل في طياته آثاراً سياسية واجتماعية بعيدة المدى.

ساعدت الظاهرة الاخيرة على نمو الوعي لدى الفلاحين الذين اتخذ نضالهم جراءه ابعاداً ومهمات جديدة في إطار الاتجاه السياسي الاجتماعي العام، فتحولوا بذلك الى قوة أساسية وايجابية لحركة التحرر الوطني للشعب العراقي في مرحلتها الجديدة. ومن الجدير بالذكر ان العملية هذه وجدت لها التعبير الواضح ايام «انتفاضة كانون» وعلى الاخص في الحركة الفلاحية التي اتبعتها مباشرة في منطقة عربت القريبة من مدينة السليمانية. ففي ايلول عام ١٩٤٨ قام عدد كبير من فلاحي منطقة عربت الزراعية بحركة منظمة رفعوا خلالها، فضلاً عن مطاليبهم الاقتصادية الخاصة والمتعلقة اساساً بالأستغلال الاقطاعي، عدداً من شعارات الوثبة السياسية، من قبيل الغاء معاهدة عام ١٩٣٠، وسحب القوات الاجنبية من أرض العراق، واطلاح سراح المعتقلين السياسيين.

جاء الصدى العميق لهذه الحركة النوعية الجديدة بين سكان المدن بمثابة دليل مادي آخر من الفترة نفسها يبين التفاعل العضوي بين نضال المدنيين والريفيين. ففي بغداد، مثلاً، حدثت مظاهرة تأييد لفلاحي عربت رفعت خلالها الشعارات والمطاليب

---

(١٤) راجع: S.H. Longrigg Iraq 1900 to 1950. A political, social, and economic history, London, 1953, p. 346.

السياسية نفسها[١٥]. ولقد ادرك اليمين العراقي مدىٰ خطورة مثل هذا التفاعل بين نضال جماهير المدن والارياف، فحاول، ولكن عبثاً، وضع حد للظاهرة الجديدة التي تكاملت جميع عناصر وجودها وتطورها. فضرب اليمين بشدة المتظاهرين في بغداد، والفلاحين في عربت في آن واحد. وقد جرح في بغداد وحدها ٨٨ شخصاً، واعتقل اكثر من ٢٥٠ آخرين[١٦].

كان نزول المرأة العراقية في المدينة الى سوح النضال السياسي والاجتماعي على نطاق واسع، ومنظم، وادراكها لدورها في المجتمع، واحداً من خصائص الوثبة، وجاء الامر ايضاً، نتيجة طبيعية لأنتقال ثقل الحركة الوطنية العراقية الى المدينة، ومما يجدر ذكره بهذا الخصوص ان احد معاصري الوثبة أشار بصورة خاصة الى الدور الفعال للمرأة الكردية في مظاهرات بغداد الجماهيرية[١٧]. ولكن الامر تعدىٰ نطاق العاصمة، فقد نزلت المرأة الكردية الى ميدان النضال كقوة فاعلة في مدن كردستان ذاتها ايضاً.

بينت احداث الوثبة، وخصوصاً انقضاض الرجعية السريع على مكتسباتها، مدىٰ اهمية جبهة القوىٰ الوطنية لردع قوىٰ الردة، ولضمان انتصارات الجماهير وتطويرها. ففي ايام الانتفاضة نفسها خلقت الظروف المستجدة، والاخطار المحدقة جبهة عفوية بين جميع القوىٰ المعادية للاستعمار، والتي لعبت الدور الاساس في وأد «معاهدة بورتسموث». ولكن تمكنت القوىٰ المعادية من ان تحول دون تطوير تلك الجبهة الى عمل منظم ثابت، مع ذلك ادركت بعض القوىٰ اهمية الجبهة في ايام الوثبة، فعقدت ميثاقاً خاصاًفيما بينها لتنسيق نشاطها السياسي في البداية، والذي ساعد الى حد ما، على انضاج فكرة اقامة جبهة وطنية في البلاد فيما بعد.

لم يقتصر استخلاص الدروس والعبر من تجربة كانون الكبرىٰ على القوىٰ الوطنية وحدها، بل حاولت الرجعية بدورها الاستفادة منها لتبني سياسة جديدة في ضوء استنتاجاتها منها. فقبل كل شيء إقتنعت القوىٰ، الرجعية بتداعي السياسة الكولونيالية الكلاسيكية بالنسبة للعراق، فبدأت تجري تغييرات هامة في تكتيكها اليومي، مع الحفاظ على ستراتيجيتها السابقة. من هنا يمكن القول ان عناصر سياسة الاستعمار الجديد «استعمار بدون مستعمرات» بدأت تظهر في العراق، وبصورة مباشرة بعد الوثبة، فلم يحاول المستعمرون مرة اخرىٰ فرض معاهدة مشابهة لمعاهدة بورتسموث على الشعب العراقي، بل كرسوا جهودهم لتحويل العراق الى محرك أساس في الظاهر لعقد احلاف

---

(١٥) راجع: «صوت الاهالي» بغداد ١٩ ايلول ١٩٤٨.

(١٦) راجع: عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الطبعة الثالثة، الجزء الثامن، ص ١٤.

(١٧) نوري عبدالرزاق حسين، تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية؛ القاهرة، بلا، ص ٦٢.

ثنائية وجماعية لمجابهة «الخطر الاحمر» المـزعوم، تبقىٰ ابـوابها مفتـوحة أمام الدول الاخرىٰ ، كما حدث بالنسبة لحلف بغداد الذي دخلته بريطانيا بعد ابرامه من قبل عدد من دول المنطقة نفسها.

من المظاهر المهمة الاخرىٰ للتحول في سياسة المستعمرين البريطانيين تجاه العراق بعد الوثبة انهم بدأوا يأخذون بنظر الاعتبار التغيير الذي طرأ في تناسب القوىٰ الطبقية داخل المجتمع العراقي، فقد ادركوا عدم جـدوىٰ الاعتماد عـلى الاقطاعيـين ورجالهم المعروفين وحدهم، لذا حاولوا خلق كادر جديد لهم في صفوف القوىٰ الناميـة للتغلغل بواسطته الى قلب المعارضة بهدف التأثير بصورة او بأخرىٰ على المـواقف السياسيـة لأجنحتها المختلفة. ومما له مغزاه بهذا الخصوص ان الاستاذ محمد مهدي كبه اشار في مذكراته صراحة الى محاولات الرجعية للتأثير على «حزب الاستقلال» بغرض صرفه عن واجباته الاساسية، وتحويله الى «مخلب قط»؛ كما اورد حرفياً، لتحقيق مآربها هي[١٨].

الا ان الوعي السياسي لدىٰ الشعب العراقي، الذي طورته احداث الوثبة الى حد كبير، فوّت على المستعمرين فرصة عرقلة مسيرته بواسطة اساليبهم السياسية الجديدة. ان انتصار الجماهير بفرض ارادتها في الغاء «معاهدة بورتسموث» زادها ثقة بأمكاناتها وقدراتها الخلاقة في انطلاقتها الكبرىٰ لتحرير بلادها من رجس المستعمرين، فاذا كان الشعب العراقي قد احتاج الى ٢٨ عاماً بعد «ثورة العشرين» للقيام بحركة جماهيرية اخرىٰ مشابهة لها من حيث منطلقاتها الاساسية، وزخمها الكبير فأنه لم يحتج، بعد تجارب الوثبة، الى اكثر من اربع سنوات لتسديد ضربته التالية[١٩].والى اكثر من عشر سنوات للقضاء نهائياً على النظام الملكي شبه الاقطاعي[٢٠].

---

١٨) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(١٩) القصد انتفاضة عام ١٩٥٢.

(٢٠) القصد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

الموضوع الثامن:

من اسرار العمالقة الخمسة

في العـام ١٩٣٤* ارتفع صـوت مخلص من لبنان يقـول ان «النفـط مستعبـد الشعوب»[1]. ولمثل هذا القول اهميته الكبرىٰ اذا ما قسناه بميزان الزمن عندما لم يعرف العالم من بحر النفط الشاسع في الشرق الاوسط سوىٰ سواحل ضيقة منه اقتصرت على شمال العراق وجنوب ايران. ولكن، مع ذلك، فأن فكر صاحب الصوت كان ثاقباً بحيث رأىٰ في ذلك الوقت المبكر ما ستحمله الايام للشرق الاوسط على مدىٰ نصف قرن من مآسي وآلام ودماء لا يرىٰ الكثيرون منها سوىٰ ما يعادل بالكاد عشر المعشار من صورة الرفاه الزائفة التي تنعم بها اقلية حط على رأسها، في غفلة من الزمن، طير خيـالي من طيور السعد. والمؤسف حقاً اننا قلما نلتقي اليوم بمثـل ذلك الصوت بـالرغم من ان أبعاد الصورة المأساوية قد تكاملت وتجسدت بحيث لا تحتاج اقلام المفكرين الى عناء كبير لنقل دقائق ظواهرها وأسرارها الى الخاص والعام. وهذا أمر مهم جدير بالأهتمام والمعالجة لأن منازلة العمالقة تقضي، بالضرورة، النزول الى سوح الصراع عملاقاً فكراً وتضحية، وهذا يتطلب اول ما يتطلب معرفة واقع الخصم، نقاط الضعف والقوة لديه.

وردت في كتاب «النفط وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشـرقين الادنىٰ والاوسط» لمؤلفه ر. برانوف[2] صور مذهلة جديرة بالاهتمام الكبير والتأمل الدقيق. فما ان تباشر بقراءة الكتاب حتىٰ تجد نفسك بين زخم أرقام خيالية وخيوط متشابكة كنسيج العنكبوت. وان بعض الحقائق الواردة في الفصل الاول «الاحتكارات النفطية وسياسة الولايات المتحدة الامريكية» (ص ١١ ـ ٦٧) من شأنها القاء أضواء ساطعة على أخطر المواضيع التي تخص مدىٰ تأثير تلك الاحتكارات على السياسة الامريكيـة الخارجيـة وأساليبها لتحقيق مثل ذلك التأثير. ومن نافلة القول ان التأثير على سياسة دولة عملاقة يتوقف عليها مصير العالم الى حد كبير، ليس بالأمر الهين، ولكنه ليس بالمستحيل على

(*) نشر أصل البحث في مجلة «آفاق عـربية» (العـدد الاول، ايلول ١٩٧٩، ص ٢٠ ـ ٣٣). ورغم ان المعلومات الواردة فيه تتعلق بكل منطقة الشرق الاوسط، ورغم ان الارقام الواردة فيه تخص ما قبل العام ١٩٧٥، الا ان المنطلقات والاستنتاجات الواردة فيه لا تزال تحتفظ بأهميتها، لذا إرتأينا نشره ضمن هذا الكتاب..

(١) نقصد به المفكر والكاتب اللبناني يوسف ابراهيم يزبك في كتابه «النفط مستعبد الشعوب» الذي نشره في بيروت عام ١٩٣٤. وهو اول كتاب بالعربية، بل ربما في كل الشرق الاوسط، يقدم صورة جلية عن واقع الاحتكارات النفطية ومخاطرها بالنسبة لمستقبل المنطقة، وذلك بالاستناد الى تحليل دقيق لما ورد في مجموعة كبيرة من المصادر الاصيلة وعلى لسان المسؤولين الغربيين.

(٢) ر. برانوف، النفط وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرقين الادنىٰ والاوسط، باللغة الروسية، موسكو، دار العلم، ١٩٧٧. يقع الكتاب في ٢٧٢ صفحة ويتألف من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. وقد نشرت جريدة «الجمهورية» في حينه تقريضاً مركزاً عن الكتـاب بقلم الدكتور حكمت شبـر (راجع: «الجمهورية» بغداد، ١٧ آذار ١٩٧٨).

الاحتكارات النفطية بالذات. وهذا وحده يكفي لفهم قوة تلك الاحتكارات النابعة من موقعها المتميز في الهيكل الاقتصادي الامريكي العام. فأن الدخل الاجمالي للاحتكارات النفطية الرئيسة شكل في العام ١٩٧٢ اكثر من ١٠٪ من كل الانتاج القومي و ٤٠٪ من الميزانية الفيدرالية (ص ١٢).

يبلغ مجموع أضخم الاتحادات الصناعية الامريكية مائة اتحاد تدخل بضمنها جميع شركات النفط الكبيرة. ففي العام ١٩٧٤ بلغ مجموع الاتحادات الصناعية التي كانت رساميلها تزيد على ستة مليارات من الدولارات ستة عشر اتحاداً فقط، كان ثمانية منها من الاتحادات النفطية. وعلى رأس القائمة تأتي مجموعة «اكسون» النفطية التي بلغ رأسمالها المتداول ٣١٫٣ مليار دولار، بينما اكبر ثاني اتحاد صناعي غير نفطي هو «الجنرال موتورس» يقل رأسماله عن اتحاد «اكسون» بأكثر من عشر مليارات دولار. ومَن الجدير بالذكر ان الاتحادات النفطية تحتل، بالأضافة الى المركز الاول، المركز الثالث والخامس والسابع والثامن في جدول الاتحادات الستة عشر الصناعية الكبرىٰ. وقد شكلت موجودات شركات النفط داخل الولايات المتحدة نفسها ١٢٥ مليار دولار في العام ١٩٧٤ تستغل في حوالي نصف مليون بئر تعطي سنوياً حوالي ٤٥٠ مليون طن من البترول الخام. ويبلغ عدد الامريكان العاملين في الانتاج النفطي داخل البلاد اكثر من مليون شخص، ويقدر كل احتياطي النفط الامريكي المكتشف حتىٰ الآن بحوالي ٤٫٧ مليار طن (ص ١٣ ـ ١٤).

يلعب عدد من اكبر المجموعات المالية ـ الصناعية الدور الاكبر في تسيير الاحتكارات النفطية، تأتي على رأسها مجموعة روكفلر التي بلغت موجوداتها قبل عقد واحد فقط اكثر من ١٢٤ مليار دولار. وتشرف هذه المجموعة على اكبر الاحتكارات النفطية مثل «أكسون» و «موبيل أويل» و «ستاندرد أويل كومباني أوف كاليفورنيا» وغيرها، الى جانب اهتماماتها الاخرىٰ بالانتاج الحربي والاعمال المصرفية والطاقة وصناعة السيارات وغيرها من الصناعات المهمة. ويرتبط بهذه المجموعة أكبر مصرف امريكي يهتم بقضايا النفط والذي بلغت موجوداته في العام ١٩٧٤ اكثر من ٤٢ مليار دولار. ويقوم هذا المصرف بتمويل اعمال الشركات النفطية الداخلية والخارجية بغض النظر عن انتمائها الى مجموعة روكفلر (ص ١٧ ـ ١٨).

والى جانب الاحتكارات الرئيسة تعمل في الولايات المتحدة حوالي عشرة آلاف شركة صغيرة ومتوسطة اخرىٰ في مجالات انتاج النفط بينها عدد من الشركات تتراوح موجودات الواحدة منها بين ٣ و ٤ مليار دولار. اما مجموع الاحتكارات النفطية التي تزيد موجوداتها عن ٤ مليار دولار فيبلغ ١١ احتكاراً تزاول صنوف النشاطات المتعلقة بالبحث عن النفط واستخراجه وتسويقه. وبين هذه الاحتكارات تبرز «العمالقة الخمسة» ـ «أكسون» و «تكساس أويل» و «موبيل أويل» و «جلف أويل» و «ستاندرد أويل كومباني

أوف كاليفورنيا» التي يبين الجدول رقم (١) رأسمالها المتداول مع ارباحها الصافية بمليارات الدولارات.

الجدول رقم ـ ١ ـ

السنة	الرأسمال المتداول	الربح الصافي
١٩٥٤	١٤٫٥	١٫٤
١٩٧٠	٥٢٫٣	٣٫٦
١٩٧٣	٦٨٫٥	٦٫٢
١٩٧٤	٨٦٫٧	٧٫٨

وكما هو واضح من الارقام الواردة في الجدول فأن الرأسمال المتداول للعمالقة الخمسة قد ارتفع خلال العقدين الاخيرين بمقدار ست مرات وأرباحها بمقدار حوالي خمس مرات ونصف المرة (ص ١٩ ـ ٢٢).

استخرجت «العمالقة الخمسة» في العام ١٩٧٣ حوالي ٤٩٥ مليون طن من النفط الخام بلغ نصيب بلدان الاوبيك منها ٢٨٠ مليون طن. وتم تصـريف ما انتجتـه هذه الاحتكارات في الولايات المتحدة (٦٨ مليون طن) وكندا (٢٥ مليون طن) واقطار اوروبا الغربية (٢٠٤ مليون طن) واليابان (٧٨ مليون طن) وفي بلدان اخرى (١٢٠ مليون طن). وهنا يبدو الطابع الاستغلالي الرأسمالي في نشاطات «العمالقة الخمسة» واضحاً، فأن اكثر من نصف النفط الذي تعاملت به استخرج في الخارج واكثر من ٦/٧ عملياتها التصريفية تمت كذلك في الخارج (ص ٢٢).

ولغاية العام ١٩٧٤ كانت «اكسون» تحصل على ثلث نفطها المستخرج من أقطار الشرقين الادنى والاوسط ويحصل كل طرف من اطراف «العمالقة الخمسة» المتبقية على نصف نفطها المستخرج من الاقطار نفسها. وان اكثر من ٦٠٪ من أرباح العمالقة تأتيها من رأسمالها المستغل خارج الولايات المتحدة.

ومن شأن الارقام الواردة في الجدول رقم (٢) اعطاء صورة واضحة عن نشاطات «العمالقة الخمسة» في الخارج خلال العام ١٩٧٣ فقط:

الجدول رقم ـ ٢ ـ

الشركة	الارباح الصافية لعملياتها في الخارج (مليون دولار)	النسبة المئوية لارباحها في الخارج في مجموع ارباحها	النسبة المئوية لمبيعاتها في الخارج
ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا	٦٥٨ر٨	٧٨ر١	٥٤ر٤
جلف اويل	٥٧٤	٧١ر٨	٥٤ر١
موبيل اويل	٥٧٤	٦٥ر٨	٦٧ر٦
اكسون	١٦٠٦	٦٥ر٧	—
تكساس اويل	٨٣٨	٦٤ر٩	— [٣]

وتتجسد الصورة اكثر اذا علمنا ان الارباح التي حققتها الشركات النفطية الامريكية من رساميلها المستثمرة في كل العالم قد بلغت في العام ١٩٧٤ اكثر من ١٣ر٥ الف مليون دولار، بلغ نصيب ما حققته من الارباح في البلدان المتطورة ١ر٨ الف مليون دولار في امريكا اللاتينية ٧٦١ مليون وفي افريقيا ٩١٥ مليون فقط، بينما يقابل كل ذلك رقم خيالي هو اكثر من ٨ر٤ الف مليون دولار اتاها ربحاً صافياً من بلدان الشرقين الادنىٰ والاوسط ومرة اخرىٰ تتجسد هذه الصورة اكثر فاكثر اذا علمنا ان هذا الربح «الشرقي» قد بلغ اربعة اضعاف ما حققته الشركات قبل عام واحد من ذلك فقط، اذ بلغت ارباحها من بلدان نفس المنطقة في العام ١٩٧٣ اقل من ٢ر٢ الف مليون دولار (ص ٢٦).

واذا انتقلنا من التعميم الى التخصيص فاننا نرى مجموعة «أكسون» (ستاندرد أويل كومباني أوف نيوجرسي سابقاً) تحقق في العـام ١٩٧٤ وحده اربـاحاً بلغت ٣ر١ مليـار دولار... فقط!! فان هذه المجموعة العملاقة تزاول الانتاج في اكثر من ٤٠ بلداً، بما فيها العربية السعودية وقطر وايران، والتصريف في اكثر من ١٠٠ بلد، وتسيطر على حوالي ١٠٪ من انتاج النفط الامريكي وحوالي ١٥٪ من انتاج النفط في كل العالم الرأسمالي.

(٣) الجدول مقتبس من ص ٢٢.

وتشكل، بالاضافة الى كل ذلك، اكبر مصدر لتزويد البنتاغون بالوقود، فقد زودت القوات المسلحة الامريكية بما قيمته ١٦١ مليون دولار في العام ١٩٦١ و٢٠٩ ملايين دولار في العام ١٩٧٢. وفي سنوات الاعتداء على فيتنام ارتفع هذا المبلغ بشكل ملموس بحيث انه بلغ في العام ١٩٦٩، مثلاً، اكثر من ٢٩٠ مليون دولار (ص ٢٤) [تزود الاحتكارات البنتاغون بحوالي ٣٣٫٥ مليون طن من النفط ومنتجاته سنوياً].

تحدد الامكانات المالية الخارقة هذه موقع الاحتكارات النفطية في السياسة الامريكية العامة على الصعيدين الداخلي والخارجي. جاء في مؤلف لعدد من العلماء الامريكان[4] ان الاحتكارات النفطية «لا تتوجه عادة الى الرأي العام او الكونغرس، بل انها، عوضاً عن ذلك، تحتفظ باتصال مباشر مع الوزارة والبنتاغون والبيت الابيض» (ص ٣٣ - ٣٤). وهي، جراء هذا الموقع المتميز، تتمتع، قبل كل شيء، بامتيازات أدت الى تقليص ما يترتب عليها دفعه الى الخزينة الامريكية بمقدار ٣ مليارات دولار سنوياً (ص ٢٩). وتتخطى الدولة احياناً القوانين المرعية من أجل الاحتكارات النفطية. ففي العام ١٩٧٠ - ١٩٧١، مثلاً، ساندت حكومة نيكسون هذه الاحتكارات في اقامة جبهة موحدة مع الشركات النفطية الغربية استهدفت الضغط المنسق على اقطار الاوبيك، مع ان تأسيس مثل تلك الجبهة كان يتناقض مع القانون الخاص بالتريستات الامريكية.

وبحكم المصالح الضخمة للاحتكارات النفطية الامريكية في الشرقين الادنى والاوسط فأن سياسة الولايات المتحدة تتسم بطابع جدي ومتشعب ينم عن اهتمام بالغ بكل ما يتعلق بأصقاعه. وإذا كانت القضايا الداخلية، بل وحتى قضايا خطيرة اخرى تتأثر بشكل او بآخر بمجيء احد الحزبين «الجمهوري» و«الديمقراطي» الى دست الحكم، فان السياسة الامريكية في الشرقين الادنى والاوسط أقل وآخر ما يتأثر بذلك. فان الحزبين يمثلان، ولو بتفاوت، مصالح الشركات النفطية كجزء اساس من الاحتكارات القائمة في البلاد. لذا فأن «خطط ما قبل الانتخابات والممارسة العملية للجمهوريين والديمقراطيين

(4) The Middle East. Quest for an American Policy, Albany, 1973, p. 269.

فيما يتعلق بقضايا السياسة الشرق أوسطية[5] تنطلق دائماً من نفس الاهداف: حماية اسرائيل، تقوية الانظمة المحافظة، مساندة الاحتكارات والنضال ضد حركات التحرير للشعوب» (ص ٤٤).

من هنا فاننا غالباً ما نرى تشابهاً يكاد يكون مطلقاً بين السياسات التي اتبعها الرئيس الديمقراطي ترومان في آواخر الاربعينات ـ بداية الخمسينات مع تلك التي اتبعها الرئيس الجمهوري آيزنهاور (منذ ١٩٥٣) او ما تبناها الرئيسان الديمقراطيان كنيدي وجونسون ومن ثم الجمهوري نيكسون في الستينات وبداية السبعينات أزاء الشرق الاوسط[6]. ويتجسد مثل هذا الموقف الموحد اكثر ايام الازمات الحادة التي تمر بها المنطقة حيث تتخذ قيادة الحزبين موقفاً متشابهاً في «النضال ضد الحكومات الوطنية العربية التي تمارس سياسة تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي» وهكذا «فأن الوحدة المبدأية بين الجمهوريين والديمقراطيين طفت الى السطح بشكل خاص اثناء تأميم مصر لقناة السويس في تموز ١٩٥٦ وأيام الاعتداء الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ والتدخل الامريكي في لبنان والانكليزي في الاردن عام ١٩٥٨، والاعتداء الاسرائيلي على مصر وسوريا والاردن في العام ١٩٦٧ والحرب العربية ـ الاسرائيلية في العام ١٩٧٣» (ص ٤٥ ـ ٤٦).

الا ان هذا التشابه الكبير لا ينفي وجود بعض الاختلاف في مواقف محددة للحزبين تجاه قضايا المنطقة. فأن ثبات الاهداف الستراتيجية ـ الدفاع المطلق عن الرأسمال الاحتكاري ومناهضة الحركات التحررية ومساندة الكيان الصهيوني لأ يحول دون تبني اساليب تكتيكية متباينة حسب الاجتهاد الخاص مما يعتبر، بالأساس، نتيجة طبيعية للاختلاف في مدى ارتباط قيادة الحزبين الديمقراطي والجمهوري بالمجموعات النفطية الامريكية، وكذلك باسرائيل وبالأوساط الصهيونية داخل الولايات المتحدة نفسها.

---

(٥) في النص: الشرق الادنى.

(٦) اننا نلاحظ نفس الظاهرة قبل الحرب العالمية الثانية ايضاً. فأن الجمهوريين الذين عارضوا بنود الرئيس الديمقراطي المعروف ديدرو ولسن وتمكنوا بذلك من جر بساط الحكم من تحت قدميه، طبقوا روح البنود نفسها من أجل تحقيق الاهداف الخارجية نفسها بعد ان انتقلت اليهم السلطة. وقد تجسد ذلك بشكل واضح فيما يتعلق بنفط ولاية الموصل (للتفصيل راجع: د. كمال مظهر احمد، حول تغلغل النفوذ الامريكي في الشرق الاوسط وبنود الرئيس ولسن ـ «آفاق عربية»، العدد الثالث، ١٩٧٥، ص ١٠٢ ـ ١٣١).

فأن للحزب الجمهوري عادة روابط أوثق مع كبريات الشركات النفطية الاحتكارية من الحزب الديمقراطي، كما ان قيادة الاول منهما كانت دائماً على أحسن الصلات مع احتكارات روكفلر وميلون المستثمرة لنفط الشرق الاوسط والتي لها تأثير ملموس على اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية. وليس مجرد صدفة ان يدخل ممثلو روكفلر ضمن قيادة الحزب الجمهوري في أغلب الحالات والظروف. ثم ان الشركات الاحتكارية تشكل مصادر مهمة لتزويد مالية الحزب الجمهوري وللصرف على حملاته الانتخابية. فحسب المصادر الامريكية نفسها تم صرف حوالي ١٠٠ مليون دولار للحملة الانتخابية التي جرت في العام ١٩٥٢ بلغ نصيب الاحتكارات النفطية فيها ٥٠٪ صرفت بالأساس لصالح المرشح الجمهوري آيزنهاور. اما خلال الحملة الانتخابية ١٩٦٨ عندما ترشح لكرسي الرئاسة نيكسون من الجمهوريين وهمفري من الديمقراطيين فأن الاحتكارات التي كانت رساميلها تتجاوز المائة والخمسين مليون دولار قد تبرعت بـ ٤ر١ مليون دولار، علماً ان نصيب المرشح عن الحزب الديمقراطي من هذا المبلغ لم يتجاوز ١٠٧ آلاف دولار فقط (ص ٤٦ ـ ٤٧).

ما سبق يبين بوضوح ان للجمهوريين صلات أقوىٰ بالاحتكارات النفطية، الا ان ذلك لا يعني انعدام صلات مشابهة للديمقراطيين مع بعض الاحتكارات النفطية العملاقة، ولا سيما مع مجموعة تكساس التي اسهمت بنشاط في الحملة الانتخابية للدورتين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ حيث تم انتخاب جونسون نائباً ومن ثم رئيساً للولايات المتحدة. ويتمتع الديمقراطيون بمؤازرة الاوساط المالية في الاقسام الشرقية من البلاد التي لها صلات وثيقة برأسماليي اوروبا الغربية. ويكمن في ذلك، حتماً، بعض التفسير لما يطرأ من تقرب ملموس بين الامريكان والاوساط الحاكمة في اوروبا الغربية كلما جاء الديمقراطيون الى الحكم، حتىٰ ان الديمقراطي ودرو ولسن كان اول رئيس امريكي زار اوروبا الغربية بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولىٰ أوزارها مباشرة. ويحاول كارتر اليوم التنسيق مع الرأسمالية الأوربية في حدود المصالح الامريكية العليا بشكل لم يسبقه فيه أحد. وتمتد آثار هذا التشابك في المصالح الى أصقاع الشرق الاوسط بشكل او بآخر.

ان للامريكان، كما هو معلوم، مصالح نفطية اكثر من حيوية في بلدان الشرقين الادنىٰ والاوسط مما يشكل المحرك الاساس في تحديد طبيعة تطور العلاقات الامريكية بالمنطقة ونظرة الحكام اليها. والحقائق الواردة في الجدول رقم (٣) تبين الصورة الاولىٰ للمصالح النفطية الامريكية في هذه المنطقة.

الجدول رقم ـــ ٣ ـــ

القطر	اسماء وانتماءات الشركات	حصة الولايات المتحدة	حصة الاحتكارات الامريكية	سنة ابرام الاتفاقية	مدة الامتياز بالسنوات	المساحة التي يشملها الامتياز بآلاف الاميال المربعة	سنة استخراج النفط تجارياً
العربية السعودية	آرامكو (امريكية)	١٠٠٪	«اكسون» ٣٠٪ «ستاندرد» ٣٠٪، «تكساس أويل» ٣٠٪، «موبيل اويل» ١٠٪.	١٩٣٣	٦٠	٤٤٠	١٩٣٦
العراق	شركة النفط العراقية (انكليزية ـ هولندية ـ فرنسية ـ امريكية)	٢٣ر٧٥٪	«اكسون» ١١ر٨٧٥٪، «موبيل اويل» ١١ر٨٧٥٪	١٩٢٥	٧٥	٣٢	١٩٢٧
	ـ شركة نفط الموصل (نفس الجهات)	٢٣ر٧٥٪	نفس الجهات والحصص	١٩٣٢	٧٥	٤٦	١٩٤٦
	ـ شركة نفط البصرة (نفس الجهات)	٢٣ر٧٥٪	نفس الجهات والحصص	١٩٣٨	٧٥	بقية مساحة البلاد	١٩٣٣
الكويت	شركة نفط الكويت (انكليزية ـ امريكية)	٥٠٪	«جلف اويل»	١٩٣٤	٧٥	كل البلاد	١٩٤٩(٧)
البحرين	شركة نفط البحرين	١٠٠٪	«ستاندرد اويل أوف كاليفورنيا» ٥٠٪ «تكساس اويل» ٥٠٪	١٩٣٠	٥٥	كل البلاد	
قطر	شركة نفط قطر (انكليزية ـ هولندية ـ فرنسية ـ امريكية)	٢٣ر٧٥٪	نفس التقسيم الوارد بالنسبة لشركة نفط العراق	١٩٣٥	٧٥	كل البلاد	

(٧) الجدول مقتبس من ص ٥٠.

لم تكن هذه الصورة لترضي العمالقة بالرغم من ضخامتها، ولا سيما لأن عجلة الزمن كانت تدور، بالمفهوم الرأسمالي الصرف، لصالحها، فقد أخذت رياح الخليج تهب بما لا تشتهي السفن الانكليزية التي بدأت تتحول الى قطع تابعة للاسطول الامريكي العملاق في العديد من المناطق المغلقة بالنسبة لها في الماضي القريب. فظهر ما سمي اجحافاً بـ «الفراغ» السياسي، واذا بمبدأ مونرو (نصف الكرة الغربية للغربيين ونصفها الشرقي للشرقيين) يغدو بسرعة أثراً منسياً من الماضي ليحل محله «مبدأ الباب المفتوح» الذي استهدف في البداية الشرق الاقصىٰ ثم استخدم على نطاق واسع ذريعة للتدخل الامريكي في اصقاع الشرقين الادنىٰ والاوسط.

ولكي نفهم معنىٰ الاهتمام الامريكي المتزايد بهذه المنطقة في ظروف التقدم التقني الهائل الذي يشكل النفط عصبه الاساس، لا بد من العودة الى لغة الارقام «الرومانتيكية». فأن الحجم الاجمالي لأحتياطي النفط المكتشف في المنطقة لغاية العام ١٩٧٥ هو ٥٥ مليار طن. ويمكن تصور مدىٰ ضخامة هذا الرقم الخيالي اذا ما علمنا انه يشكل ٦٣٪ من الاحتياطي المعروف في كل أقطار العالمين الرأسمالي والثالث ويزيد بمقدار عشر مرات على الاحتياطي الامريكي. ويبين الجدول رقم (٤) توزيع النسبة المئوية لأحتياطي النفط للعام ١٩٧٣ في المناطق المذكورة.

الجدول رقم ـ ٤ ـ

الشرقان الادنىٰ والاوسط	٦٣٪
افريقيا	١٨٪
امريكا اللاتينية	٦٪ .
الولايات المتحدة الامريكية	٦٪ .
الشرق الاقصىٰ	٣٪ .
اوروبا الغربية	٢٪ .
كندا	٢٪ .[٨]

(٨) الجدول مقتبس من ص ٥٢.

ولكن حتىٰ هذه الارقام التي تفرض الف سؤال وسـؤال لا تبدو عـلى حقيقتها «الرومانتيكية» جداً الا من خلال عملية حسابية بسيطة تبين واقع قيمتها المادية بأقل الاسعار المعروفة. فأذا اخذنا معدل السعر السائد لنفط المنطقة في الولايات المتحـدة الامريكية خلال العام ١٩٧٥[٩] ستكون قيمة احتياطي النفط في الشرقين الادنىٰ والاوسط ٥ر٤ ـ ٥ تريليون دولار.. فقط!! ولكي نتصور الامر اكثر نعبر عن الرقم نفسه هكذا: حوالي خمسة آلاف مليار دولار[١٠]. وبالطبع ان هذا الرقم ليس بالأخير في حسابات الزمن، اذ لا تمر سنة الا ويتم الكشف عن مظان جديدة للسائل الذهبي. فأن مقدار الاحتياطي المكتشف في باطن ارض اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط لم يبلغ في العام ١٩٥٠ اكثر من ٣ر٥ مليار طن، بينما ارتفع هذا الرقم في العام ١٩٧٥ الى ٥٥ مليار طن، أي ان مقدار الاحتياطي المكتشف في المنطقة قد ارتفع خلال ٢٥ عاماً فقط بمقدار عشر مرات (ص ٥٢ ـ ٥٣).

اذن لا بد من سياسة ذكية ومتشعبة للغاية تعرف المناورة والاقدام والمساومة من أجل تحقيق الهدف الاسمىٰ ـ الاستحواذ على اكبر ما يمكن من هذا الكنز النادر الذي لا يفنىٰ، حسبما يبدو. ومع ان جذور هذه السياسة وخلفياتها ليست حديثة، الا ان تبلورها النهائي يعود الى نهاية الاربعينات. ففي العام ١٩٤٩ تمت صياغة أسس التغلغل من أجل النفط في تقرير «السياسة القومية للولايات المتحدة الامريكية في مجال النفط» الذي رفعه مجلس النفط القومي الى الحكومة. وقد اكد التقرير على ضرورة بذل كل الوسائل المتوفرة من أجل الوصول الى حقول النفط الاجنبية، ومما جاء فيه:

«ان اشتراك مواطني الولايات المتحدة الامريكية في استثمار المصادر النفطية في العالم يخدم مصالح جميع البلدان ويشكل أمراً حيوياً بالنسبة لأمننا القومي.. يجب ان يصبح نفط البلدان الاجنبية في متناول الولايات المتحدة بكميات قد تكون ضرورية لسد عجز انتاجنا الداخلي.. ويجب ان تشجع السياسة المتبعة في مجال النفط بلوغ المواطنين الامريكان الى المصادر النفطية على قدم المساواة مـع مواطني البلدان الاخـرىٰ وعلى اساس اتفاقات ثابتة بين الحكومات الاجنبية والشركات الخاصة.. وعلى حكومة كل بلد ومواطنيه مراعاة جميع الامتيازات والحقوق التي تكتسبها الولايات المتحدة قـانونـاً. ويجب على الحكومات تلك ومواطنيها عدم اللجوء الى محاولات فردية مبـاشرة او غـير مباشرة تستهدف وضع العراقيل امام مثل هذه الامتيازات او الحقوق..».

حققت هذه السياسة مكاسب مهمة للامريكان في ظروف الخمسينات، الا انها ما

---

(٩) المعدل السائد لسعر البرميل الواحد في العام ١٩٧٥ كان ١٢ دولار.
(١٠) ٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٥ دولار فقط.

كانت تستطيع الاستمرار في اطارها التقليدي، فأصبح لزاماً قولبتها في ضوء التغيير المستمر في تناسب القوىٰ جراء النجاحات التي حققتها حركات التحرر الوطني للشعوب. فأن الاحتكارات النفطية تعمل الآن بالأساس من أجل ضمان عقد صفقات تجارية طويلة الامد على أسس تضمن اكبر ما يمكن من المصالح الامريكية، وقد صاغ سيسكو ذلك واضحاً في خطابه الذي القاه أمام اعضاء لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس في ٦ حزيران ١٩٧٣ حينما ذكر ان واحدة من مهمات الدبلوماسية الامريكية في اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط هي «ضمان استمرار تدفق النفط من منطقة الخليج باسعار معتدلة وبكميات تكفي لتلبية حاجاتنا وحاجات حلفائنا واصدقائنا في اوروبا وآسيا» (ص ٥٥).

ولتحقيق ذلك بالشكل الامثل لا بد من اللجوء الى اساليب الاستعمار الجديد التي لا تزال تعبر بكل أسف، على الكثيرين للحفاظ على كل ما يمكن من نظام الامتيازات، وتوثيق العلائق الاقتصادية للاقطار المنتجة للنفط بالاسواق الامريكية، والحيلولة، قدر المستطاع، دون حدوث تطور اقتصادي، ولا سيما ما هو تقني ملموس فيها. ويبقىٰ تصدير رأس المال يحتل المكانة الاهم بين هذه الاساليب، ونقصد به الرساميل المستغلة لفروع «العمالقة الخمسة» في هذه المنطقة. ونعود ثانية الى الارقام: فأن الرأسمال النفطي الامريكي المستغل في اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط شكل في العام ١٩٤٣ حوالي ١٠٠ مليون دولار فقط، بينما ارتفع هذا الرقم الى ١٤٧٠ مليون في العام ١٩٧١ والى ٢١٣٩ مليوناً في العام ١٩٧٣ (ص ٥٦). وقد نجم النمو السريع هذا عن تراكم الارباح وتدفق الرساميل الجديدة معاً. ولكن لم تكتف العمالقة بذلك، بل انها استطاعت ان تضاعف ارباحها خلال عام واحد فقط (في ١٩٧٤) بمقدار اربع مرات بالقياس الى ارباحها في العام ١٩٧٣ دون ان ترفع من رأسمالها المستغل، وقد تمكنت من تحقيق مثل هذه الطفرة الكبيرة عن طريق تركيز عمليات الانتاج ورفع الاسعار النهائية على منتجات النفط.

تحقق العمالقة الارباح المتزايدة هذه بحجة واهية ابتدعها منظروها، مفادها ان النفط الامريكي قابل للنفاذ خلال فترة قصيرة قد لا تتجاوز العشر سنوات في حالة استمرار الاستهلاك على معدلاته الحالية. لا ينكر ان احتياطي النفط المكتشف داخل الولايات المتحدة يشكل، كما ذكرنا، نسبة ضئيلة في الاحتياطي العالمي. ولكن ليس هذا بالدافع الاول الذي يحرك العمالقة للتوجه بنشاط وبشتىٰ السبل الى المناطق النفطية في الخارج، ففي اسوأ الاحتمالات يمكن الحصول على النفط عن طريق النزول الى اسواقه مثل معظم الاقطار الاخرىٰ في العالم، بل يكمن الدافع الاول وراء الارباح الطائلة التي يمكن جنيها من استغلال الثروات النفطية للآخرين. وهذا بالذات يفسر لنا لماذا صرفت الاحتكارات النفطية الامريكية خلال الفترة من العام ١٩٥٩ حتىٰ العام ١٩٦٩ مبلغاً من المال في الخارج يعادل ٦ مرات ما صرفته داخل الولايات المتحدة نفسها للبحث عن النفط

(ص ٥٧). أجل، وفي ذلك التفسير الواقعي للاستغلال اللامعقول لنفط اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط والتهافت عليه بأسلوب أشعبي. ومن شأن بعض الارقام عن استخراج النفط في هذه الاقطار تقديم فكرة واضحة عن هذه الحقيقة المرة. فقد بلغت الكميات المنتجة من آبارها ١٦٫١ مليون طن في العام ١٩٣٨ و٨٨٫٦ مليون طن في العام ١٩٥٠ و٤٦٦٫٤ مليون طن في العام ١٩٦٦ و٧٠١٫٦ مليون طن في العام ١٩٧٠ ومن ثم ١٠٨٧ مليون طن في العام ١٩٧٤ (ص ٥٨) [حسب احدث الاحصاءات ارتفع هذا الرقم في العام ١٩٧٧ الى حوالي ١١٠٦ مليون طن [11]].

وهكذا فقد شكل نفط الشرق الاوسط في العام ١٩٧٣ حوالي ٦٣٪ من مجموع واردات الاسواق الرأسمالية من النفط. صحيح ان الشركات الامريكية ليست هي الوحيدة التي تنتج مثل هذه الكمية الضخمة من نفط الشرق الاوسط، ولكن ما يجب ملاحظته هو ان موقع هذه الشركات يتعزز باستمرار على حساب الشركات الاخرىٰ «الحليفة». فقد بلغ نصيب ما انتجته الشركات الامريكية من نفط المنطقة في العام ١٩٤٦ حوالي ٣١٪ فقط، بينما قفزت هذه النسبة الى الضعف (٦٠٪) في بداية السبعينات. ولنرجع مرة اخرىٰ الى لغة الارقام لنرىٰ الارباح الخيالية التي تتدفق باستمرار على الاحتكارات الامريكية بفضل موقعها المتميز في استغلال نفط الشرق الاوسط. فقد بلغت ارباحها الصافية عن هذا الاستغلال حوالي ٣٥١ مليون دولار في العام ١٩٥٥ ليقفز الرقم خلال عقد ونصف العقد (في ١٩٧٠) الى ١٢٠٠ مليون وفي ١٩٧٢ الى ١٣٥٨ مليوناً وفي ١٩٧٣ الى ٢١٥٧ مليوناً ومن ثم في العام ١٩٧٤ الى ٨٤٥٥ مليون دولار فقط! (ص ٦١). وهنا يجب التركيز على هذا الرقم الاخير الذي يبلغ ما يساوي اربع مرات للارباح المحققة قبل عام واحد من ذلك التأريخ وحوالي ٢٥ مرة ما تحقق للامريكان من الارباح قبله بعقدين فقط.

ترتفع القيمة الفعلية لهذه الارباح اكثر فاكثر اذا نظرنا الى علاقتها النسبية بالرساميل المستغلة في مجال انتاج نفط الشرقين الادنىٰ والاوسط. ففي العام ١٩٧٤ شكل رأس المال الامريكي المستغل لأنتاج النفط في هذه المنطقة ٣٫٥٪ فقط من مجموع الرساميل الامريكية المستغلة في انتاج النفط خارج الولايات المتحدة ككل، بينما ضمنت هذه النسبة الضئيلة ارباحاً بلغت ٦٢٫٥ من مجموع الارباح التي حققتها الاحتكارات النفطية الامريكية في الخارج. وهذا يعني ان كل دولار امريكي مستغل لأنتاج النفط في الشرقين الادنىٰ والاوسط يعطي ارباحاً تعادل عشرات المرات ما يعطيه نفس الدولار في

---

(١١) راجع:

Arab Oil and Gas Directory, 1977-1978,, published by "The Arab Petroleum Research Center, France" Beirut, 1978, P. 352.

المناطق الاخرىٰ. والارقام الواردة في الجدول رقم (٥) والتي تخص العام ١٩٧٤ ترسم لنا بعداً مخفياً جديداً من أبعاد الارباح الفعلية التي تحققها العمالقة على حساب نفط المنطقة.

الجدول رقم ـ ٥ ـ

المنطقة	رأس المال المستغل (مليون دولار)	الربح الصافي (مليون دولار)
الشرقان الادنىٰ والاوسط	١٦١٨	٨٤٥٥
اوروبا الغربية	٩٩٩٤	٧٨٠
امريكا اللاتينية	٣٥٥٧	٧٦١
افريقيا	١٣٤٠	٩١٥
كندا	٥٧١٦	٧٧٢[١٢]

واذا ترجمنا الرقم الاول الوارد في الجدول (٥) فأنه يعني بكل بساطة ان الرأسمال الامريكي المستغل في انتاج نفط الشرقين الادنىٰ والاوسط اعطىٰ من الارباح في ١٩٧٤ ما يعادل ٥٢٠٪ [١٣]، بينما بلغت هذه النسبة أقل من ١٠٠٪ قبل ذلك بسنوات قلائل. والاهم هنا ان نسبة ٥٢٠٪ تقابلها نسبة اقل من ٨٪ في اوروبا الغربية (ص ٦١، ٦٣)[١٤].

ان نظرة بسيطة الى هذه الحقائق المذهلة تساعد على ابراز صورة مأساوية تفوق في غرابتها الارقام الخيالية التي عرضناها، ونقصد بها الضجة المفتعلة التي يثيرها الاعلام الغربي ضد الاقطار المنتجة للنفط بسبب زيادة الاسعار التي تأتي، في افضل الاحوال، دون السعر الحقيقي للنفط الى حد كبير[١٥]، بينما يثير الاعلام الرأسمالي بدهاء حفيظة

(١٢) الجدول مقتبس من ص ٦١.

(١٣) من الجدير بالذكر ان الارباح الطائلة هذه قد دفعت بالكونغريس الامريكي الى مناقشة موضوع اصدار قوانين خاصة تتعلق بوضع ضوابط لها.

(١٤) ليست جميع النسب الواردة في البحث مقتبسة من الكتاب، بل اجرينا قسماً منها بالاستناد الى الارقام التي يذكرها المؤلف.

(١٥) يباع البرميل الواحد من النفط الآن بأقل من ١٢ دولاراً تعادل في قوتها الشرائية ثلث ما كان سائداً في العام ١٩٧٤، اي تعادل ٤ دولارات متداولة قبل سنوات اربع فقط. ومرة اخرىٰ يبدو رخص سعر النفط اكثر اذا علمنا انه يعادل حوالي ثلث سعر ارخص انواع الطاقة البديلة الاخرىٰ. اما فيما لو حول النفط المنتج محلياً الى حقول الصناعات البتروكيمياوية فأن سعره الحقيقي يرتفع بما لايقل عن ٥٠ مرة من سعره الواطيء في الاسواق حالياً، وكل هذه الفروق تسيل دون عناء الى خزائن العمالقة!

الشعوب الغربية، بل وحتىٰ شعوب العالم الثالث التي تلقي بكل بساطة جريرة السارق على المسروق. والانكىٰ هو انعدام تصور واضح لهذه الحقيقة المرة في الاقطار المنتجة نفسها، فهناك رأي شائع يلقي تبعة ارتفاع اسعار الحاجيات على الدول النفطية العضوة في «الاوبيك» وكأن الرأسمالية تضطر الى ان ترفع اسعار الحاجيات الاخرىٰ للتعويض بذلك عن ارتقاع سعر النفط!.

واذا بحثنا عن العوامل التي تضمن مثل تلك الارباح الخيالية التي لا مثيل لها للعمالقة فاننا نرىٰ ان العامل في الشرق الاوسط يأخذ من الاجور عدة مرات أقل من نظيره الامريكي، وان البئر الواحدة هنا تعطي في بعض المناطق[16] ١٦ الف برميل في اليوم الواحد مقابل ١٩ برميل تعطيها البئر الواحدة في الولايات المتحدة، ثم ان كلفة البرميل هنا لا تزيد على ١٥ر٠ من الدولار الواحد بينما تبلغ هناك ٥ر١ دولار، أي اكثر بمائة مرة!.

الى جانب كل ما سبق يتمتع نفط الشرق الاوسط بأهمية ستراتيجية استثنائية بالنسبة للامريكان. فأن القوات الامريكية الموجودة في كل من اوروبا الغربية وجنوب شرقي آسيا والشرق الاقصىٰ وكذلك الاساطيل الامريكية العاملة في البحر الابيض المتوسط والمحيط الهادي وفي العديد من القواعد تتزود بالنفط المذكور. وأيام الحرب الفيتنامية كانت القطعات الامريكية العاملة في تلك المنطقة الملتهبة تتزود بالوقود أساساً من الشرق الاوسط. وعلى العموم يأتي البنتاغون بنصف حاجياته البالغة ٥ر٣٣ مليون طن سنوياً من المنطقة نفسها، فقد اشترىٰ في العام ١٩٥٦ ما يعادل قيمته ٣٦ مليون دولار من نفط السعودية وفي ١٩٧٠ ما يعادل ٧٩ مليوناً وفي ١٩٧٤ ما يعادل ١٣١ مليون دولار من النفط نفسه (ص ٦٥).

//■//

لم يكن في وسع الاحتكارات النفطية الامريكية ان تبقىٰ سيدة الموقف كما تشاء في اصقاع الشرق الاوسط التي لم يسمح لشعوبها ان تقول كلمتها في ثرواتها الوطنية على مدىٰ عشرات الاعوام. الا ان الامور بدأت بالتغيير السريع منذ ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وهذا الموضوع هو الذي كرس الفصل الثاني من الكتاب لمعالجته: «بداية أفول امبراطورية النفط الامريكية في الشرقين الادنىٰ والاوسط»[17] (ص ٦٠ ـ ٩٣).

في هذا الفصل يتحدث ر. برانوف عن النضال التحرري لشعوب المنطقة مع تأكيد خاص على مكتسباتها الوطنية في مجال استغلال الثروة النفطية. وهو يعتبر القضاء على السيطرة الانكليزية المباشرة المكسب الاهم لذلك النضال في مرحلته الاولىٰ، ويرىٰ التعبير البارز لذلك المكسب في الثورات المصرية (١٩٥٢) والعراقية (١٩٥٨) واليمانية (١٩٦٢)

---

(١٦) في ايران مثلاً.

(١٧) نص عنوان الفصل هو «أفول امبراطورية النفط للولايات المتحدة الامريكية في الشرقين الادنىٰ والاوسط».

وفي تأميم حصة الانكليز في شركة النفط الانكلو ـ ايرانية (١٩٥١ ـ ١٩٥٣) وتأميم قناة السويس (١٩٥٦) وتأميم ممتلكات شركة النفط العراقية في العراق وسوريا (١٩٧٢) وفي الغاء القواعد العسكرية البريطانية في كل من مصر والعراق والاردن.

اتخذ النضال التحرري هذا شكل صراع مكشوف ضد الاحتكارات النفطية في عدد من أقطار الشرق الاوسط، كما حدث في ايران في بداية الخمسينات وفي العراق في بداية السبعينات. واذا تمكن المستعمرون من العودة من الابواب الخلفية لأستغلال النفط الايراني بأساليب جديدة، فأن ضربة العراق التي لقيت دعم كل القوىٰ المعادية للاستعمار قد سدت جميع المنافذ التي يمكن التسلل من خلالها مما وجد له صدىٰ ملموساً في مختلف المناطق الاخرىٰ التي تمكنت حكوماتها من تقليص الهيمنة الاجنبية على ثرواتها النفطية. ومع ان ذلك يبقىٰ دون التأميم اهمية بما لا يقاس عليه، الا انه يعتبر خطوة جيدة الى امام، خاصة اذا ما قورن اليوم بالأمس (ص ٧٢ ـ ٧٦). فمنذ أواخر الخمسينات بدأت «العمالقة الخمسة» تفقد تدريجياً موقعها المتميز للغاية وحريتها المطلقة في التصرف مما اعطىٰ الشركات الاخرىٰ جرأة النزول الى الميدان. ومع ان التعامل مع الاخيرة لا يخلو من جوانب سلبية مختلفة، إلا انه، على اية حال، أفضل بكثير من شكل التعامل المجحف الذي فرضته الاحتكارات على مدىٰ عقود طوال، وقد بلغ مجموع العقود التي أبرمتها الاقطار العربية مع ممثلي هذه الشركات حتىٰ الآن حوالي المائة عقد (ص ٧٨ ـ ٧٩).

يعتبر المؤلف ان تشكيل «اوبيك» و «أوابيك» من المكاسب المهمة التي حققتها الاقطار المنتجة للنفط. فأن الاول منهما يضم حتىٰ الآن ١٣ بلداً هي العراق وليبيا والجزائر والسعودية والكويت وقطر واتحاد الامارات العربية وايران وفنزويلا واندونيسيا ونايجر واكوادور وجابون والتي تشكل صادراتها من النفط ٨٥٪ من مجموع صادرات كل العالم الرأسمالي. وقد بلغ احتياطي النفط في هذه البلدان لغاية اوائل العام ١٩٧٥ حوالي ٦٧ر٥ مليار طن، أي ما يعادل ٨٠٪ من احتياطي كل العالم الرأسمالي. اما انتاجها من النفط فقد بلغ في العام ١٩٧٤ حوالي ١ر٦ مليار طن، أي ٦٥٪ من مجموع انتاج العالم الرأسمالي [حسب آخر الاحصاءات بلغ انتاج اقطار الاوبيك في العام ١٩٧٦ حوالي ٥٣ر٧٪ من مجموع انتاج كل العالم، بما في ذلك الاقطار الاشتراكية[١٨]]، وقد بلغ مجموع واردات اقطار «أوبيك» من صادراتها النفطية في العام نفسه (١٩٧٤) حوالي ١٠٠ مليار دولار.

---

(١٨) راجع:

"Arab Oil and Gas Directory, 1977-1978" p. 343.

تشير المعلومات الواردة في هذا الدليل الى ان انتاج اقطار الاوبيك في العام ١٩٧٦ بلغ ١١ر٢٠٢ر٢٨٥ر٠ الف برميل، مما يزيد بمقدار ٦ر١٢٪ عن انتاج العام ١٩٧٥.

وهكذا فإن «أوبيك» يشكل قوة اقتصادية كبيرة بأمكانه التأثير بشكل فعال على أهم القضايا العالمية الحساسة، لذا لم يكن عبثاً ان نظمت الاوساط الرأسمالية الامريكية حملة اعلامية مركزة ضده، متهمة اياه بالعمل على تدمير اقتصاديات الاقطار المستهلكة للنفط، مع تأكيد خاص على ما ادعته من آثار سلبية للاوبيك على الاقطار النامية. الا ان العديد من المراقبين البورجوازيين الموضوعيين اقروا ما للمنظمة من اهميـة في سياق الصراع العادل لشعوب العالم الثالث ضد الاحتكارات الرأسمالية. فقد اعترفت مجلة (Fortune) بأن «الأوبيك» حقق «تطورات ثورية» ذات «روح عصرية» في القرن العشرين، اعتبرتها «اهم تحول اقتصادي وتحرك سياسي راديكالي حدث من غير الحرب»، وباعتراف المجلة ان من شأن قرارات «أوبيك» التأثير «على كل من يجلس وراء مقود السيارة او يقوم بتدفئة الدور او يزود المؤسسات بالوقود»[١٩].

يقيّم المؤلف بنفس الروحية «منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط»/ أوابيك التي تشكلت في العام ١٩٦٨ من ١٠ دول عربية منتجة للنفط. وأهم مؤشر يعتمد عليه في تقييمه للاوابيك قرار الحظر الذي اتخذته في تشرين الاول من العام ١٩٧٣ والذي أدىٰ لغاية آذار ١٩٧٤ الى تقليص انتاج النفط في الاقطار العربية بمقدار ٢٥٪ مما ترك أثراً مباشراً على الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية، ولا سيما على مجالات الاسعار والاستخدام. فباعتراف هنري كيسنجر في كلمة له القاها يوم ١٦ ايلول ١٩٧٥ ان قرار الحظر ادىٰ الى ان تفقد بلاده ٥٠٠ الف مقعد عمل والى ان تتقلص قيمة اجمالي الانتاج القومي الامريكي بمقدار ١٠ مليارات دولار (ص ٨١ ـ ٨٦). من هنا لم يكن عبثاً ان اعتبر خبير الاحتكارات المعروف ولتر ليفي قرار الحظر كـ «أبلغ تعبير» عن واقع وضع الاحتكارات النفطية «التي لم يكن امامها من اختيار سوىٰ ان تتحول الى آلة لتحقيق الحظر العربي على تزويد بلدانها بالنفط» (ص ٩٠)[٢٠].

وفي هذا الصدد يقيّم المؤلف كذلك قرار دول الشرق الاوسط قبل سنوات حول تقليص انتاجها من النفط كخطوة موفقة استهدفت الحفاظ على مستوىٰ الاسعار. وفعلاً بلغ انتاج هذه الدول في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ دون مستوىٰ امكاناتها الانتاجية الفعلية بشكل ملموس، مما يبدو واضحاً من الارقام الواردة في الجدول رقم (٦):

---

(19) "Fortune" V. 1975, p. 186.

(٢٠) ورد ذلك ضمن مقال للخبير المذكور نشره في:
"Foreign Affairs" VII,1974, p. 693.

الجدول رقم ـ ٦ ـ

المنطقة	الطاقة الانتاجية (مليون طن)	الانتاج الفعلي (مليون طن)
العربية السعودية	٥٧٥	٣٢٥
العراق	١٣٠	١٠٥
الكويت	١٧٥	١١٠
ايران	٣٢٥	٢٩٥
اتحاد الامارات العربية	١٢٠	٥٠
قطر	٣٥	٢٥ [٢١]

اذن فان الاحتكارات الامريكية، وعلى رأسها «العمالقة الخمسة»، بدأت تفقد مواقعها السابقة في الشرقين الادنىٰ والاوسط منذ بداية السبعينات. وقد أقر ذلك العديد من كبار المسؤولين الامريكان وفي اكثر من مناسبة. فان سيسكو اعترف امام الكونغريس في ١٠ حزيران ١٩٧٥ بأنه «حدث تغيير كبير في العلاقات القائمة بين شركات النفط العالمية والبلدان المنتجة للنفط». وأقر مسؤول آخر بأن «عهد الامتيازات قد انتهىٰ فعلاً» وبأن «الشركات الغربية لم تعد المالكة الفعلية لما تنتج» (ص ٨٧ ـ ٨٨).

ولكن في تقييمنا لما حدث حتىٰ الآن علينا الا نكون متفائلين اكثر مما يتحمل واقع الامور. ففي اغلب الحالات انقلبت صورة «السيد المطلق» السابق الى «شريك» في الوقت الحاضر، مما ينعكس بشكل خاص في الاوراق المربحة الكثيرة التي لا تزال تحتفظ بها الشركات وتعرف جيداً كيف ومتىٰ تستغلها. فأن الاحتكارات لا تسيطر على تكنيك الانتاج بشكل مطلق او قريب منه في معظم اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط حسب، بل انها لا تزال تستحوذ ايضاً على ٤٠٪ من انتاج النفط في كل من العربية السعودية وقطر واتحاد الامارات والبحرين. وهي التي تقوم بتصريف وتصنيع البقية الباقية من الانتاج، وتفرض الاسعار على المنتوجات النفطية كما تشاء مثيرة في الوقت نفسه حفيظة الناس

(٢١) الجدول مقتبس من ص ٨٢. تشير آخر الاحصاءات الى ان السعودية هي العضوة الوحيدة في «الاوبيك» و «الاوابيك» التي رفعت إنتاجها خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ بشكل ملموس، فقد بلغ انتاجها في ١٩٧٦ (٤٢٨ر٨ مليون طن) وفي ١٩٧٧ (٤٥٣ر١٦ مليون طن) راجع:
Arab Oil and Gas Directory, 1977, 1978, p. 352.

ضد الدول الاعضاء في «أوبيك». وأن من شأن مثل واحد نورده من قطر تجسيد الابعاد الحقيقية للصورة السائدة في معظم الاقطار المنتجة للنفط. فبموجب اتفاقية العام ١٩٧٤ أصبح للاحتكارات حق تصريف ٧٦٪ من انتاج النفط القطري، على ان تقوم الحكومة بتسويق الـ ٢٤٪ المتبقية. ومع وضوح الاجحاف في الصورة القانونية هذه الا انها لا تمثل الواقع، لأن الاحتكارات هي التي تقوم بانتاج وتسويق وتصنيع ١٠٠٪ من النفط القطري[٢٢] (ص ٩٢).

مع ذلك فأن قطر اليوم ليس بقطر أمس، وان الاحتكارات مهما تفننت لا تستطيع وقف عجلة التأريخ. الا ان ذلك لا يعني استسلام «العمالقة» لليأس، فهي تبقىٰ تبحث عن الثغرات وتحاول التكيف والاستعانة بكل الوسائل. وهذا ما يحاول المؤلف معالجته في الفصل الثالث من كتابه الذي يحمل عنوان «النضال المعادي للاستعمار[٢٣] والاجراءات المضادة للاستعمار الامريكي الجديد في الشرقين الادنىٰ والاوسط» (ص ٩٤ ـ ١٥٢).

في الظروف الجديدة توثقت العلاقات بين الحكومة والاحتكارات الامريكية اكثر من السابق، بحيث غدا الطرفان يشكلان جبهة موحدة تعمل بحماسة لأبقاء اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط في فلك العالم الرأسمالي وللحيلولة دون حدوث تطورات ثورية ديمقراطية في حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وهي تحاول كذلك التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الاقطار وممارسة الضغط كلما وجدت الى ذلك سبيلا. وقد تحولت اسرائيل الى احدىٰ أبرز واجهات الاستعمار الجديد التي يقع على عاتقها تحقيق خطط الاستعماريين بأغرب اسلوب عرفه التأريخ الحديث ـ الاعتداء والتعنت وتحقيق المكاسب بشكل لا يتفق مع تناسب القوىٰ على صعيد المنطقة بشرياً واقتصادياً.

أصبحت «المرونة» أزاء قضايا محددة من سمات التعامل الجديد، مما يبدو واضحاً في الموقف من التأميم. ففي السابق كان التأميم من الامور المرفوضة كلياً في القاموس السياسي الامريكي، وقد جاء التعبير عن ذلك واضحاً على لسان وزير الخارجية دالاس في آب ١٩٥٦ عندما صرح بأن التأميم «يجب ان يقابل بتدخل دولي»، واستثنىٰ من ذلك شركات النفط التي «لا توجد فيها مصلحة اجنبية» (ص ٩٦ ـ ٩٧). واذا تذكرنا انه لم توجد يومذاك شركة واحدة في كل الشرقين الادنىٰ والاوسط لم تكن حصة الاسد فيها من نصيب الاجانب تبين ان «التدخل الدولي» كان يهدد كل عملية للتأميم. وقد اكد العديد من ملوك النفط الامريكان الحقيقة ذاتها في الخمسينات، مما أنعكس واضحاً في الموقف من التأميم الايراني (١٩٥١ ـ ١٩٥٣). بينما لم يكن في وسع الامريكان، وغيرهم، اتخاذ موقف مشابه اثناء التأميم العراقي في حزيران ١٩٧٢، الا ان ذلك لا يعني،

---

(٢٢) تستثنىٰ من ذلك، بالطبع، النسبة الضئيلة من الانتاج القطري المخصصة لتلبية الحاجة المحلية.

(٢٣) في النص: الحركة المعادية للاستعمار.

بالطبع، التخلي عن كل اشكال التهديد والوعيد. فأثناء التأميم الليبي لشركـات النفط الامريكية عام ١٩٧٣ وجهت حكومة الولايات المتحدة في ٨ تموز من العام نفسه مذكرة الى الحكومة الليبية تؤكد فيها ان الجانب الامريكي يعتبر الاجراء الليبي غير قانوني. وقد اعلن الرئيس نيكسون ان بلاده لا تعترف بأي تأميم لا يضمن «تعويضاً عادلاً» للمصالح الاجنبية في الشركات المؤممة. وفي تصريح آخر له امام مؤتمر صحفي عقده في ٥ ايلول ١٩٧٣ اعلن نيكسون:

«ان الولايات المتحدة الامريكية وأوربا تشكلان سـوقاً تقـطية، وأنني أرىٰ ان المسؤولين العرب يفهمون بأنهم اذا استمروا في نزع ملكيات (شركات النفط ـ ك.م) واذا قاموا بمثل هذا العمل دون تعويض عادل، فأن النتيجة الحتمية لذلك ستكون التنازل عن اسواقهم وايجاد مصادر اخرىٰ للطاقة» (ص ٩٩ ـ ١٠٠).

ان الضمانة الافضل للحيلولة دون حدوث «تطرف» اكبر في اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط تكمن، برأي الغربيين، في صيانة الانظمة المحافظة التي لم تقم بأية خطوة من خطواتها الا كأجراء لاحق لأجراءات ثورية جعلت بقاء أسس العلاقات القديمة امـراً نشازاً شكلاً ومضموناً. لذا فأن واشنطن تبذل كل ما في وسعها للحفاظ على مثل هذه الانظمة ومنعها من «الانجرار» وراء المطالب المتطرفة للآخرين. وقد جاء التعبير عن ذلك بشكل لا لبس فيه في مجالات عديدة وعلى لسان أناس ينتمون الى اوساط مختلفة. فقد كتبت المجلة الامريكية (Newsweek) [٢٤] بأن «للولايات المتحـدة الامريكيـة في الشرقـين الادنىٰ والاوسط هدفين أساسيين: تعزيز الانظمة المحافظة وضمان تدفق النفط الى الغرب بانتظام». اما البروفيسور الانكليزي لاكيور[٢٥] (W. Laqueur) فقد عبر عن ذلك بأسلوب آخر: «تتوفر جميع الاسس للاعتقاد بأنه حتىٰ نهاية هذا العقد سيتم تأميم جميع آبار ومؤسسات النفط، او ان البلدان المنتجة تقوم بفرض سيطرتها المطلقة على الشركات. وفي كل الاحوال ستفرض الحكومات المحلية أشرافها الفعال على العمليات الانتاجية، لذا فأن المسألة الحاسمة تكون: من الذي يكون في السلطة..؟».

هنا يبرز دور الاستخبارات الامريكية بشكل واضح ، خاصة اذا اخذنا بنظر الاعتبار علاقاتها المتشابكة مع «العمالقة الخمسة» . فان ممثل مجموعة روكفلر الان دالس هو الذي وقف على رأس هذا الجهاز طيلة الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦١ . وقد خلفه في منصبه أحد أبرز المساهمين في شركة «ستاندرد أويل» . ومن بعده اصبح ج. ماكون، مدير الشركة نفسها رئيساً للجهاز (ص ١٠٣) .

---

(24) "Newsweek" February 24, 1975, p.18

(٢٥) في كتابه:

"Confronation. The Middle East War and World politics" London, 1974, p. 18.

يقدر الاستعمار الجديد بشكل صحيح الدور البارز الذي يمكن للعامل الاقتصادي ان يلعبه لتحجيم آثار الاستقلال السياسي وللحيلولة دون اتخاذ خطوات جذرية من شأنها اقامة كيان اقتصادي مستقل يعتمد عليه نجاح النضال التحرري اللاحق لكل شعب من شعوب العالم الثالث. وفي هذا المجال تؤكد «العمالقة الخمسة» على انتاج النفط بشكل خاص. فانها تحاول عرقلة تطوير الصناعة النفطية الوطنية بكل ما يتوفر لديها من سبل. ومن هذا المنطلق يشجع الاستعماريون على صرف مداخيل النفط في العديد من البلدان المنتجة في مجالات غير انتاجية. وفي الواقع لا يتفق الهيكل الاقتصادي وخطط تطويره في اكثرية اقطار الشرق الاوسط مع واقع الاموال الطائلة التي بدأت تتدفق عليها منذ سنوات، مما يبدو واضحاً من الارقام الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم ـ ٧ ـ

واردات اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط
من النفط بملايين الدولارات

١٩٤٠	٢٦	١٩٧٠	٤١٠٧
١٩٥٠	١٩٠	١٩٧١	٦٩٦١
١٩٥٥	٩٢٦	١٩٧٢	٨٥٢٤
١٩٦٠	١٤٢٦	١٩٧٣	١٣٤٨١
١٩٦٥	٢٣٢٥	١٩٧٤	٦٢٠٠٠[٢٦]

(٢٦) الجدول مقتبس من ص ١٠٨.

وحسب بعض التوقعات تتعدىٰ واردات نفس الاقطار من نفطها المصدر في العام ١٩٨٠ مائة مليار دولار. وفيما يلي صورة عن واردات اهم اقطار الشرق الاوسط المصدرة للنفط في عام ١٩٧٢ و١٩٧٤ بمليارات الدولارات:

الجدول رقم - ٨ -

	١٩٧٢	١٩٧٤
العربية السعودية	٢ر٨	٢٨ر٩
ايران	٢ر٤	٢٠ر٩
العراق	٠ر٦	٧ر٦
الكويت	١ر٥	٨ر٥
اتحاد الامارات العربية	٠ر٦	٦ر٥
قطر	٠ر٢	١ر٩ [٢٧]

واذا كان هذا المبلغ يشكل ٦٠٪ من دخل العراق وايران فان النسبة تتغير في حالة الاقطار الاخرىٰ بشكل خطير لتصبح حوالي ٨٥ - ٩٠٪ بالنسبة للسعودية والكويت وما يقرب من ١٠٠٪ بالنسبة لاقطار الخليج الاخرىٰ (ص ١٠٩). وقد أدى ضعف القاعدة الاقتصادية في العديد من الاقطار المنتجة للنفط الى حدوث فائض ملموس في العملة تحاول الولايات المتحدة امتصاصه لصالحها بشتىٰ السبل. ففي العام ١٩٧٤ بلغت واردات إقطار الشرق الاوسط من النفط اكثر من ٦٢ مليار دولار، بينما لم تتعد ما صرفته على استيراد البضائع والخدمات ما قيمته ٢٣ مليار دولار فقط.

(٢٧) الجدول مقتبس من ص ١٠٩.

الى جانب كل ما تقدم حاولت الولايات المتحدة خلال الاعوام الاخيرة اقامة أشبه ما يكون بجبهة موحدة من البلدان الرأسمالية المتطورة بزعامتها، الهدف منها ممارسة ضغط مشترك على الاقطار المنتجة للنفط، ولا سيما «الاوبيك». فقد اعترفت مجلة (تايم) الامريكية في بداية ١٩٧٦ بأن «الهدف» الاساس لدبلوماسية النفط الامريكية قد تركزت خلال العامين المنصرمين على نسف قدرة «أوبيك». لذا فانها حاولت توحيد الاقطار المستهلكة للبترول في تكتل يستطيع تقليص استيراد النفط وتسريع تطوير مصادر الطاقة في سبيل تخفيض واردات «اوبيك» بشكل يدفع بعدد من البلدان الثلاثة عشر الاعضاء فيه الى تخفيض الاسعار بحيث يؤدي الى سقوط هذا الكارتيل»[٢٨]. وقد تكررت التصريحات، واتخذ العديد من الاجراءات لتحقيق هذا الهدف الذي تحمس له كيسنجر بشكل خاص (ص ١١٤ - ١١٨).

يتطلب تحقيق هذا الهدف، مع مجموعة من الاعتبارات التكتيكية والستراتيجية، التركيز على العمل من أجل ايجاد مصادر اخرىٰ غير شرق أوسطية للطاقة. وقد عبرت مجلة (Business Week) عن ذلك بشكل واضح حينما كتبت تقول: «ان على شركات النفط العالمية توسيع نطاق بحثها عن احتياطات نفط جديدة، وتعجيل الامر اذا كانت تنوي اتخاذ موقف حازم في المستقبل تجاه الاقطار المنتجة للنفط.. وعليها ان تتخذ جميع الاجراءات، مهما كلفت، في سبيل الحد من امكانات الضغط المتوفرة لدىٰ الاقطار المنتجة للبترول في الخليج وشمال أفريقيا والتي تطالب بمداخيل اكبر من نفطها»[٢٩]. وبعد عامين قال سيسكو بنفس الصراحة ان «مصالح الولايات المتحدة الامريكية القومية تتعارض مع اعتماد متطرف في حاجتنا للطاقة على مصدر واحد او على منطقة واحدة» (ص ١١٩).

وعلى صعيد الاجراءات العملية اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الاجراءات والقرارات المهمة التي تستهدف تكريس امكاناتها المالية الهائلة وطاقاتها التقنية المتطورة للغاية لتحقيق هذا الهدف. فقد تم وضع برنامج بعيد الامد اطلق عليه اسم «برنامج الاستقلال» هدفه وضع حد لأعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد عن طريق تطوير انتاج الطاقة محلياً مما يكلف، حسب بعض التقديرات، اكثر من ٤٥٠ مليار دولار خلال عقد واحد فقط (١٩٧٥ حتىٰ ١٩٨٥). الا ان صرف مثل هذا المبلغ الضخم له ما يبرره. فأن حاجة الولايات المتحدة للنفط في العام ١٩٨٥ تقدر بأكثر من مليار طن، لا بد من

(28) "Time" January 19, 1976, p. 40.
(29) "Business" March 6, 1971, p. 104.

استيراد اكثر من نصفها (ما لايقل عن ٦٠٠ مليون طن) بينما في حالة تحقيق «برنامج الاستقلال» المذكور لأهدافه المرسومة فأنه يغدو بالأمكان تقليص الرقم الاخير الى حوالي الثلث ـ ٢٠٠ مليون طن (ص ١٢٠).

وقبل المصادقة النهائية على البرنامج في كانون الاول ١٩٧٥ بوشر بتطبيق بعض محتوياته فعلاً. فقبل كل شيء وسع نطاق عمليات التنقيب عن مصادر جديدة للنفط بحيث ارتفعت نسبة العمل فيها بمقدار ٢٥٪ في العام ١٩٧٤ قياساً مع العام ١٩٧٣. ومن المهم ان نلاحظ هنا بأن ٩٥٪ من هذا الجهد قد كرس للبحث عن النفط في حوض بحر الشمال واندونوسيا واستراليا والنايجر وجابون وغيرها من المناطق التي لا تدخل في النطاق الجغرافي للشرقين الادنىٰ والاوسط. وحسب تصريح وزير المالية الامريكي فقد تم في العام ١٩٧٣ الكشف عن ٣٠ مظان جديدة للبترول في حوض بحر الشمال والمكسيك وغواتيمالا وبيرو وشيلي وجابون وزائير وانغولا وتونس والهند وبورما وبنغلاديش وماليزيا وبرونيه وتايلاند وتايوان ومصر (ص ١٢٣) وهي اقطار تقع جميعها، بأستثناء مصر، خارج خارطة الشرق الاوسط[٣٠].

ولكن، مع ذلك، فأن الرياح لم تهب حتىٰ الآن حسبما تشتهي السفن الرأسمالية، إذ لم يتم العثور على مكامن للنفط تضاهي ما تنتجه أرض منطقتنا كماً ونوعاً.

«اننا لن نعثر ابداً على مكامن كبيرة جديدة للنفط تمكننا من اعلان الاستقلال عن الشرقين الادنىٰ والاوسط، ذلك لأن فوق كوكبنا لا تتوفر اماكن جديدة كافية ذات ظروف جيولوجية مواتية لوجود كميات كبيرة من احتياطي النفط.. لذا فأن الامل ضعيف في الكشف عن مظان جديدة تحتوي على مليار برميل او اكثر من البترول» ـ بهذا الاسلوب الذي لا يخلو من يأس واضح، عبرت مجلة الاوساط المالية الامريكية (Business Week) عن واقع الامر[٣١].

توجد مجموعة عوامل اخرىٰ تجعل من مهمة تحقيق اهداف «برنامج الاستقلال» أمراً محفوفاً بالمشاكل والمصاعب. فأن الولايات المتحدة استخرجت من العام ١٨٥٦ حتىٰ العام ١٩٧٤ حوالي ١٤ مليار طن من البترول الكامن في باطن ارضها، مما يشكل اكثر من نصف اجمالي احتياطيها. ولا تكمن المشكلة في ذلك حسب، بل ان استخراج المتبقي من النفط الامريكي يحتاج الى جهود اكبر وصرف اكثر بما لا يقاس مع ما كان سائداً حتىٰ سنوات مضت. وهذا بالذات هو الذي دفع برئيس اكبر احتكار نفطي امريكي «اكسون» الى القول: «انني لا أعتقد بأننا نستطيع في يوم ما بلوغ الاستقلال في مجال

---

(٣٠) يقصد بالشرق الادنىٰ عادة مصر والسودان والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين والاردن وشبه الجزيرة العربية مع اقطار وجزر الخليج العربي وتركيا وقبرص. اما «الشرق الاوسط» فيقصد به جميع الاقطار التي تدخل ضمن «الشرق الادنىٰ» مع ايران وافغانستان.

(31) "Business" February 3, 1975, p. 38.

التزود بالنفط» (ص ١٢٥). وفي ذلك ايضاً يكمن «سر» الموقف المتشدد الذي اتخذه الديمقراطيون من «برنامج الاستقلال» في الكونغريس بحيث استغرقت مناقشة بنوده حوالي العام الواحد.

لم يأت قول رئيس «اكسون» عبثاً. فأن جميع المؤشرات التي ظهرت في الافق خلال السنوات الاخيرة تبرر ما ذهب اليه. فقد بلغت نسبة النفط المستورد من الاستهلاك الكلي للبلاد في اواخر العام ١٩٧٥ حوالي ٤٠٪. واذا كانت واردات الولايات المتحدة من نفط بلدان «أوبيك» قد شكلت في العام ١٩٧٤ حوالي ٥٦٪ من مجموع وارداتها النفطية، فأن هذه النسبة ارتفعت في العام ١٩٧٥ الى ٦٦٪. وهذا يعني، كما لاحظ البروفيسور ر. رمزاني (R. Ramazani) ان «اهمية منطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية تتضاعف بشكل دراماتيكي» (ص ١٢٧).

مع ذلك فأن التردد والحذر أصبحا من سمات عمل الاحتكارات في المنطقة، وهو ما يبدو في اكثر من مجال. فأن المشاريع الضخمة التي وضعت لمد انابيب جديدة تربط بين سواحل البحر الابيض المتوسط وينابيع النفط في الكويت وايران ظلت منذ سنوات مجرد حبر على ورق. وكان لموقف الجماهير من هذه الانابيب التي تمثل رمزاً للاستعمار والاستغلال في نظرها، الدور الاخير في ذلك. فأن انابيب «أرامكو» التي تربط بين السعودية والبحر الابيض المتوسط عبر سوريا والاردن ولبنان قد تعرضت للنسف ١٤ مرة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٣ (ص ١٢٩).

تحاول الاحتكارات الغربية بطرق شتىٰ حصر التسويق بمؤسساتها لا كوسيلة مربحة حسب، بل كذلك كأجراء من شأنه توثيق ربط ينابيع النفط بنفسها، وتولي الشركات هذه الناحية جانباً غير قليل من اهتمامها. فقد بدأت منذ نهاية الستينات ببناء ناقلات عملاقة تصل حمولة بعضها الى ٣٠٠ الف طن!. اما معظم الاقطار المنتجة للنفط فأنها لم تول حتىٰ الآن موضوع التسويق جزءاً ولو قليلاً مما يستحق من اهتمام، لذا فأن مجموع ما تقوم ناقلات بلدان «أوبيك» بتسويقه لا يزيد على ٥ر٠٪ من انتاجها (ص ١٣٠).

تشكل المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية أقدم وأبرز وجه للاستعمار الجديد. فأن الهدف النهائي لمثل هذه المساعدات، باعتراف القوانين الامريكية نفسها، هو ضمان أمن الولايات المتحدة. وعلى هذا الاساس فأنها لا تمنح عادة الا للانظمة المحافظة. وتستهدف هذه المساعدات في الوقت نفسه ضمان تغلغل الرأسمال الامريكي في اقتصاديات البلدان التي تحصل عليها. كما انها تحولت الى عامل مساعد لتصريف البضائع الامريكية الفائضة. ففي الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ قامت المؤسسات المسؤولة عن برامج المساعدات بتصدير حوالي ٤٪ من مجموع صادرات البلاد (ص.

وتتخذ المساعدات العسكرية طابعاً اخطر من ذلك، إذ ان على البلدان التي تحصل

على مثل هذه المساعدات ان تفتح ابوابها امام الخبراء والمستشارين والبعثات العسكرية الامريكية. وتبين الارقام الواردة في الجدول رقم (٩) طبيعة العلاقات الامريكية مع اقطار الشرقين الادنى والاوسط في ضوء ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات وقروض متباينة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٤ وهي بملايين الدولارات.

الجدول رقم ـ ٩ ـ

مصر	١٢٣٢
ايران	١٤٩٧
العراق	٤٠[٣٢]
اسرائيل	٢٢٤٧
الاردن	٨٧٣
الكويت	٥
لبنان	١٣٢
السعودية	٤٤
اليمن	٥٧
تركيا	٢٧٥٦
سورية	٥٥[٣٣]

وهنا يجب ان نلاحظ ان المساعدات الامريكية لأقطار الشرقين الادنى والاوسط لا تقتصر على تلك التي تنتج النفط، بل، على العكس من ذلك، انها غدت في السنوات الاخيرة تقتصر على الاقطار غير المنتجة، ولكن دون ان تتغير الاهداف السابقة ـ تقوية النفوذ الامريكي في المنطقة. ففي العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ تم توزيع المساعدات الامريكية للاقطار تلك على النحو المذكور في الجدول رقم (١٠):

(٣٢) تخص السنوات السابقة لثورة ١٩٥٨.
(٣٣) الجدول مقتبس من ص ١٢٣.

الجدول رقم ـ ١٠ ـ (بملايين الدولارات)

الاقطار	المساعدات العسكرية	المساعدات الاقتصادية
اسرائيل	٣٠٠	٣٩٥ر٥
مصر	—	٢٥٠ر ـ
الاردن	٧٧ر٥	—
المخصصات الخاصة (بما في ذلك لسورية)	—	١٠٠[٣٤]

تبقىٰ الورقة الاخيرة التي لوح بهـا الامريكـان اكثر من مـرة خلال السنـوات الاخيرة، ونقصد بها التهديد بالتدخل العسكري المباشر في الاقطار المنتجة للنفـط. في الواقع ان اللجوء الى مثل هذه الخطوة لا يخلو من مجازفة كبيرة وتبعات خطيرة. فأن شعوب المنطقة اليوم هي غيرها بالأمس، وان القوىٰ المحبة للسلم والتحرر تشكل الآن ردعاً يحسب له حسابه، واخيراً فأن تناسب القوىٰ على الصعيد العالمي بشكل عام ليس في صالح الاستعماريين. وفي ذلك يرىٰ المؤلف السبب الاساس في ان الولايات المتحدة لم تقدم على استخدام القوة عندما أممت مصالحها النفطية في العراق اولاً وفي ليبيا ثانياً (ص ١٥٠). وفي تعليق على مثل هذا الواقع ذكرت الدراسة الرسمية التي أعدها علماء جامعة ولاية نيويورك عن مسائل الشرق الادنىٰ بأنه «يبدو ان الولايات المتحدة الامريكية لن تلجأ الى استخدام القوة العسكرية في هذه المنطقة، ولا سيما بعد فيتنام.. (ص ١٥١). الا ان ذلك لا يعني بأن المسؤولين الامريكان قد تخلوا نهائياً عن احتمال التدخل الذي أشار اليه كبار الشخصيات المسـؤولة مرات عـديدة، بمـا في ذلك كيسينجر وشخص الرئيس فورد.

ولكن يجب الا ننسىٰ ان لدىٰ الولايات المتحدة وسيلة فعالة اخرىٰ للتدخل في أدق قضايا المنطقة بشكل لا يقل خطورة عن التدخل المباشر، بل هو في الواقع تدخل امريكي مباشر بواجهة وروح صهيونية. وقد كرس المؤلف لهذا الموضوع الحساس الفصل الرابع

(٣٤) الجدول مقتبس من ص ١٢٥. ارتفعت هذه الحصص الى حد كبير في السنوات الأخيرة، ولا سيما لصالح اسرائيل.

من كتابه والذي اختار له عنواناً معبراً: «اسرائيل ـ شريكة الاستعمار الامريكي» (ص ١٥٣ ـ ٢١٣). وهنا يضع المؤلف بذكاء اليد على التناقض والتوافق بين الاقوال والافعال في آن واحد حيثما وكيفما تقتضي المصالح الامريكية ـ الاسرائيلية المشتركة. فأن التصريحات الامريكية السابقة للاعتداء الاسرائيلي في العام ١٩٦٧ كانت تركز دائماً على ضرورة حماية وحدة أراضي جميع دول المنطقة دون استثناء. وربما كان لتصريح الرئيس جونسون في ٢٣ أيار ١٩٦٧ مغزاه الخاص بهذا الصدد لا لأنه عبر به عن رأي اسلافه حسب، بل كذلك ـ وهذا هو الاهم ـ لأنه جاء عشية اعتداء العام ١٩٦٧ مباشرة. ذكر جونسون في تصريحه المذكور ما نصه:

«اعلن ثلاثة من الرؤساء الامريكان قبلي تعهد الولايات المتحدة الثابت في تأييد الاستقلال السياسي ووحدة أراضي جميع بلدان هذه المنطقة. ان الولايات المتحدة تقف بحزم ضد اعتداء من يكون في هذه المنطقة وبأي شكل يكون هذا الاعتداء ـ مباشراً أم مبطناً. هذه كانت سياسة الولايات المتحدة الامريكية في عهد اربعة من الرؤساء: ترومان، ايزنهاور، كندي وجونسون، وهي كذلك سياسة حزبينا السياسيين الكبيرين» (ص ١٥٤ ـ ١٥٥). وكما لاحظ المؤلف بحق فأنه بالرغم من هذا التصريح الواضح في مضمونه لم تتحرك الولايات المتحدة لردع الاعتداء الاسرئيلي الذي وقع قبل ان يجف حبره، بل على العكس انها كانت على أهبة الاستعداد للتدخل فيما لو تعرض أمن اسرائيل للخطر، وهو ما اعترفت به الصحافة الامريكية بدون مواربة.

اما في المجال الاقتصادي فأن الامور تجري بشكل متوافق حسب خطة محددة مرسومة، فقد بلغ ما قدمته الولايات المتحدة الامريكية الى اسرائيل على شكل مساعدات وقروض خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٥ اكثر من ٧ مليارات دولار. وفي العام ١٩٧٦ بلغ مجموع المساعدات والقروض الرسمية فقط ٥ر٢ مليار دولار (ص ١٥٧). ولا تدخل بضمن هذه الارقام الخيالية المساعدات الضخمة التي تقدمها الاوساط الصهيونية، وعلى رأسها «العمالقة الخمسة» على شكل تبرعات مالية والتي بلغت منذ اغتصاب فلسطين حتى أواخر العام ١٩٧٤ ما لا يقل عن ٤ مليارات دولار، بما في ذلك ٨٢٨ مليون دولار جاءت من تبرعات العام ١٩٧٣ و٨٩٧ مليون من تبرعات العام ١٩٧٤ (ص ١٦٢). وهل من مبالغة في القول ان اسرائيل انما تعيش على النفط العربي، وهل من تجسيد أبلغ واعمق للاستعمار الجديد من هذه الحقيقة المرة؟

تتعدى المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل كل تصور، فان قيمة الاسلحة التي تدفقت عليها من الولايات المتحدة خلال الفترة من العام ١٩٥٠ حتى العام ١٩٧٤ بلغت حوالي ٤ مليارات دولار (ص ١٣٦)، وقد تحولت اسرائيل بفضل ذلك الى قوة

اعتدائية كبيرة في المنطقة، اذ بلغ تعداد جيشها عشية اعتداء عام ١٩٦٧ ما لا يقل عن ٣٠٠ الف جندي وضابط، مما يشكل اعلىٰ نسبة عسكرية بالقياس مع عدد سكانها في كل العالم (٣٠٠ الف من ٢٫٦ مليون). وقد وضعت بحوزة هؤلاء ١٠٠٠ دبابة و٢٧٠ طائرة حربية. وباعتراف سيسكو ان «هذه المساندة المادية والمعنوية» هي التي تقف وراء «قدرة اسرائيل العسكرية» (ص ١٥٨). ولا تدع الولايات المتحدة ان تحدث ثغرة في هذه الترسانة. فما ان انتهت «حرب الايام الستة» حتى بادرت الى ارسال وجبات جديدة من احدث الاسلحة الى تل ابيب. وفي ايام حرب اكتوبر ذهبت الولايات المتحدة الى حد أبعد من كل توقع عندما أقامت جسراً جوياً زودت اسرائيل خلاله يومياً بما يتراوح بين ٧ و٨ الاف طن من احدث انواع العتاد الحربي بلغت اقيامها ٨٢٥ مليون دولار (ص ١٦٧). والى جانب ذلك تم تخصيص مبلغ ٢٫٢ مليار دولار لاسرائيل باسم «مساعدات عسكرية استثنائية» وذلك بموجب قانون سنه الكونغريس خصيصاً في ٢٦ كانون الاول ١٩٧٣. وبعد فترة وجيزة اضاف الكونغريس الى هذا المبلغ الضخم ٣٠٠ مليون دولار آخر.

ان الموقف الامريكي هذا هو المسؤول عن الوتائر السريعة في نمو قدرة اسرائيل العسكرية. ففي عشية حرب اكتوبر غدت صورة الجيش الاسرائيلي على النحو التالي: ٤٣٢ طائرة مقاتلة وقاصفة، ١٧٠٠ دبابة، ٢ غواصة، ١ مدمرة بحرية، ١٢ زوارق صاروخية ضخمة. وفوق كل ذلك ضمت حظيرة الطائرات الاسرائيلية ١٧٦ طائرة امريكية من نوع «فانتوم». وفي بداية العام ١٩٧٥ بلغ تعداد الجيش الصهيوني ٤٠٠ الف جندي وضابط وضعت تحت تصرفهم ٤٣٠ من احدث الطائرات و٣٠٠٠ دبابة و٢١٠٠ صاروخ و٧٠٠ مدفع (ص ١٥٩).

ومن شأن خطط المستقبل ان تضيف ارقاماً جديدة الى القائمة. فمن المتوقع ان تبلغ مساعدات الولايات المتحدة لاسرائيل خلال خمس سنوات فقط ١٠ مليارات دولار اخرىٰ. ولا يرىٰ المنطق الامريكي أي تناقض بين هذا الواقع وموقف الولايات المتحدة من الانظمة المحافظة في المنطقة. وقد صاغ المؤرخ الامريكي (W.polk) ذلك على النحو التالي: «من أجل ضمان تدفق نفط الشرق الادنىٰ الى اسواق الغرب . . وفي سبيل تعزيز مواقع شركات النفط الامريكية» تقوم الولايات المتحدة بمساعدة الانظمة العربية المحافظة من جهة، وتحتفظ،

من جهة اخرىٰ «بقوة دركية» في المنطقة متمثلة باسرائيل[٣٥].

ولكن بالرغم من كل ذلك لا تبعث صورة الكيان الصهيوني على التفاؤل، فقد بلغت الديون المترتبة عليه لغاية العام ١٩٧٥ حوالي ٧٫٨ مليار دولار، أما العجز في ميزانه التجاري فقد بلغ ٤ مليارات دولار (ص ١٧٣). لذا أصبح من الضروري البحث عن مخارج جديدة قليلة الكلفة. وفي ذلك بالذات يكمن «سر» تحول الولايات المتحدة المفاجيء الى «حمامة سلام» تحاول الجمع بين الصهيونية واليمين العربي على صعيد واحد. وقد جاء التعبير عن ذلك على صفحات المجلة الامريكية (Us News and World Report) بهذا الشكل:

«ان المصالح الاقتصادية الحيوية للولايات المتحدة الامريكية تتركز بالاساس في الاقطار العربية التي تسيطر على ٦٠٪ من احتياطي النفط العالمي. لقد ولىٰ ذلك العهد حيث كان في وسع الولايات المتحدة مساندة اسرائيل بشكل مطلق وبتأييد تام من قبل حلفائها، والحصول في الوقت نفسه من اعداء اسرائيل، العرب، على كل حاجياتها من النفط...»[٣٦]

اذن فأن المساومة اصبحت حتمية من وجهة نظر المصالح الاقتصادية الامريكية، مما جعل من «سياسة التوازن» سمة واضحة للخطط الامريكية في المنطقة خلال السنوات الاخيرة. وهذا ما يؤكده العديد من المؤشرات والتصريحات المسؤولة (ص ١٧٧ - ١٧٩، ١٨٣ - ١٨٧). وكما يقول: ر. برانوف ان اتباع مثل هذه السياسة أفضىٰ الى «تعزيز مواقع الولايات المتحدة في عدد من الاقطار العربية الشرق أوسطية، ولا سيما في مصر. فقد تمكنت واشنطن من اعادة علاقاتها مع الاقطار العربية، فيما عدا العراق» (ص ١٨٧).

ولكن لم تؤثر هذه الامور، وغيرها، على موقع الصهيونية البارز في الولايات المتحدة وتأثيرها في رسم السياسة الامريكية تجاه المنطقة، فان ممثلي الحركة الصهيونية على اتصال مباشر بالقصر الابيض، وبشخص الرئيس الامريكي وغيره من كبار المسؤولين، وغالباً ما يقومون بزيارة اسرائيل، بايعاز منهم. والصهيونية الامريكية اليوم هي «التحالف مع الاستعمار وقوىٰ اليمين الرجعي، العسكرية، الاستعمار الجديد ومعاداة السوفيت» (ص ١٨٨).

---

(٣٥) ورد ذلك في كتابه:
W. Polk, The United States and the Arab World, Cambridge, 1969, pp 315-317.

(36) "Us News and World Report" January 13, 1975, p. 23.

تستطيع الاوساط الصهيونية بفضل امكاناتها المالية الهائلة وأساليبها الذكية في الدعاية التأثير على الرأي العام الامريكي بسهولة. فهي تلعب دوراً ملموساً للغاية في الحملات الانتخابية، ولا سيما لصالح الحزب الديمقراطي[٣٧] الذي جاء اكثر من نصف اشتراكاته خلال حملتي ١٩٦٨ و١٩٧٢ من تلك الاوساط. وقد افلحت المنظمات الصهيونية بأساليبها الدعائية في تكوين فكر خاطيء عن العرب لدى الرأي العام الامريكي. فيشير الاستفتاء الذي أجراه معهد هاريس المعروف في العام ١٩٧٥ الى وقوف ٥٢٪ من الامريكان الى جانب الكيان الصهيوني مقابل ٧٪ فقط يؤيدون العرب (ص ١٨٩).

بالرغم من ذلك فان المنظمات الصهيونية تحاول بأساليبها الخاصة تصوير تأييد الرأي العام في الولايات المتحدة لاسرائيل وكأنه أمر مطلق ويشمل كل شيء. فمثلاً عندما أيدت الولايات المتحدة الامريكية قرار الام المتحدة بادانة الهجوم الصهيوني على مطار بيروت انهالت اعداد هائلة من رسائل الاحتجاج على الاوساط الحاكمة. وعند دراسة احد العلماء الامريكان لهذه الرسائل وجد بأن قسماً كبيراً منها قد حرر من قبل شخص واحد او نفر قليل من الصهاينة، وقد ادرك ذلك من رصد خطأ املائي تكرر في كل الرسائل تقريباً ولتشابه التواقيع الموجودة عليها (ص ١٩٠).

ولكن الاهم بالنسبة للصهيونية هو كسب الاوساط المتنفذة الامريكية الى جانبها. وقد تمكنت فعلاً من تحقيق هذا الهدف بنجاح كبير. فان نفوذ الصهاينة الكبير داخل الكونغريس من الامور المعروفة لدى الخاص والعام. وغالباً ما يأتي تحرك اعضاء الكونغرس بالنسبة للقضايا الحساسة التي تخص الشرق الاوسط على شكل قريب من الاجماع. ففي أيار ١٩٧٥، أي عشية لقاء الرئيس فورد بالسادات في سالزبورغ، تقدم ٧٦ من اعضاء مجلس الشيوخ (وهو ما يعادل ٧٦٪ من المجموع الكلي لاعضاء المجلس) ٢٥ منهم من

---

(٣٧) يعتبر الحزب الديمقراطي، وهو الحزب الحاكم الآن، من أشد التنظيمات السياسية الغربية تحمساً للصهيونية واسرائيل. فقد كان ابرز زعيم لهذا الحزب في القرن العشرين ودرو ولسن يعتبر نفسه من الصهيونيين الاول»، وقد لعب دوراً بارزاً في اصدار تصريح بلفور (راجع:
Lloyd George, The truth about peace Treaties, vol. ii, London, 1938, pp. 1135-1139, G. Lenczowski, The Middle East In World affairs second ed. New York, 1957. p. 80.

الجمهوريين و٥١ منهم من الديمقراطيين، قدموا الى الرئيس الامريكي مذكرة طالبوه فيها بالحاح الاستجابة لما طلبت اسرائيل من مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة. وقد بلغت علاقات الود بين الكيان الصهيوني واعضاء مجلسي الكونغريس حداً ان ١٥٠ شخصاً منهم قضوا مع عوائلهم ومساعديهم عطلة عيد الفصح للعام ١٩٧٥ في فلسطين المحتلة بالذات (ص ١٩١).

كرس المؤلف الفصل الخامس والاخير من كتابه لدراسة موضوع «سياسة الولايات المتحدة الامريكية في بلدان الشرقين الادنىٰ والاوسط كلاً على حدة» (ص ٢١٤ ـ ٢٥٩)، استعرض فيه خفايا هذه السياسة بالنسبة لكل من ايران ومصر والعربية السعودية والكويت وسورية والاردن ولبنان والبحرين وقطر وعمان واتحاد الامارات العربية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وخصصت الصفحات ٢٤٢ ـ ٢٤٧ منه لموضوع «الولايات المتحدة والعراق» حيث استعرض الخلفية التاريخية للعلاقات الامريكية ـ العراقية لغاية ثورة تموز ١٩٥٨ مع تأكيد خاص على مصالح واشنطن النفطية في البلاد. وأشار كذلك الى الموقف المعادي الذي اتخذته الولايات المتحدة ازاء العراق منذ ثورة تموز، ولا سيما بعد الضربة الحاسمة التي وضعت النهاية لمصالحها النفطية في البلاد.

***

تبين الحقائق الواردة في الفصول الخمسة من كتاب «النفط وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرقين الادنىٰ والاوسط» موقع وأهمية الشرقين الادنىٰ والاوسط في عالمنا المعاصر، ولا سيما في أدق حسابات الاستعماريين الذين يبذلون كل ما في وسعهم من أجل الحفاظ على اكثر ما يمكن من مواقعهم السابقة في اصقاعها. وهذا بالطبع يشكل التناقض الاكبر مع طموحات شعوب المنطقة المشروعة التي يصعب اليوم تجاهلها حتى من قبل أقصىٰ اليمين الحاكم. ويتجسد في ذلك السبب الحقيقي لكل هذا التوتر والتحرك والتغيير والتقدم والتراجع والقبول والرفض والثبات والمساومة التي غدت جميعها من سمات حياة المنطقة في مرحلتها التاريخية الراهنة. لذا فان الوضع السياسي في المنطقة لا يزال يتسم بعدم

الاستقرار حيث، كما يذكر المؤلف في خاتمة كتابه (ص ٢٦٠ ـ ٢٦٣)، «تشابكت فيها تناقضات حادة بين القوىٰ التقدمية الثورية السائرة على طريق التحول الثوري الديمقراطي من جهة، وقوىٰ اليمين الرجعي المحلي التي تحاول الحفاظ على بنيان اجتماعي اقتصادي متهرىء، من جهة اخرىٰ، بين حركة التحرر الوطني العربية وقوىٰ الاستعمار والصهيونية الدولية، بين مختلف الدول الاستعمارية التي تتصارع بعنف من أجل ضمان مصادر النفط الهائلة في هذه المنطقة ولبلوغ أسواقها الغنية» (ص ٢٦٠).

ومع ان النضال التحرري لشعوب الشرق الاوسط قد حقق الكثير من المكاسب الا ان امامه درباً طويلاً لتحقيق سلسلة من المهام الصعبة الاخرىٰ في ظروف احابيل الاستعمار الجديد وخططه وامكاناته. وفي كل الاحوال ان الدلائل جميعها تشير الى ان منطقة الشرق الاوسط ستظل تلعب في المستقبل المنظور دوراً متزايداً في حياة الولايات المتحدة الاقتصادية وفي سياستها الخارجية.

كل ما سبق يعطي المتتبع حق تقييم كتاب «النفط وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرقين الادنىٰ والاوسط» عالياً، وان كان لا يخلو، كأي بحث علمي يتصدىٰ لمعالجة قضية معقدة يكتنفها الغموض والاسرار، من بعض الهفوات والنواقص القليلة. وأبرز هذه الهفوات، في اعتقادنا، هو الخلط في التقييم بين أقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط، بينما هنالك خطوط واضحة تفرق بين سياسات هذه الاقطار ومواقفها في العديد من القضايا الحساسة والمصيرية. كما يوجد بعض التكرار بالنسبة لعدد من الحقائق والارقام الواردة في فصول الكتاب. وقد وقع المؤلف في خطأ كبير غير متقصد عندما قدر مبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة للاردن بـ ٢٥٣٫٩ مليار دولار (ص ١٣٩)، وأغلب الظن ان المقصود هو ٢٥٣٫٩ مليون. وهناك تباين قليل في بعض الارقام الواردة بين دفتي الكتاب مع ما تذكره المصادر الاخرىٰ، بما في ذلك المصادر السوفيتية، كتقديرات احتياطي النفط مثلاً.

على أي حال ان كتاب «النفط وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرقين الادنىٰ والاوسط» لمؤلفه ر. برانوف جهد علمي مخلص يستحق الثناء.

«كشاف عام» *

(١) حرف هـ يشير الى الهوامش

(٢) الكلمات الموضوعة بين قوسين صغيرين تشير الى عنوان الكتاب.

(٣) الكلمات الموضوعة بين قوسين معقوفين [ ] اضافات من الناشر.

- خ -

- د -

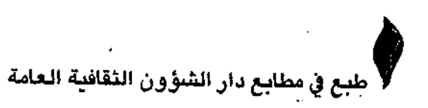
- ذ -

- ر -

المحتوى

الموضوع	الصفحة

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٤١٠ لسنة ١٩٨٧


طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

عن المؤلف والكتاب

ـ ولد المؤلف في السليمانية سنة ١٩٣٧ واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها. حصل على شهادة الدكتوراه سنة ١٩٦٣. وهو أول عراقي، بل أول دارس من الشرق الاوسط، نال شهادة دكتوراه العلوم (ناووك) السوفيتية سنة ١٩٦٩. عمل في المجمع العلمي الكردي، ونال مرتبة الاستاذية سنة ١٩٨١ ولا يزال استاذاً للتاريخ في جامعة بغداد.

ـ يعتبر الدكتور كمال مظهر أحمد من أبرز دارسي تاريخ العراق والكرد حيث كتب ونشر العشرات من الكتب والبحوث والمقالات وتقويمات الكتب بالعربية والكردية والروسية. أشرف، ولا يزال، على مجموعة من رسائل الماجستير والدكتوراه في الاتحاد السوفيتي والعراق. ومن مؤلفاته:

١ ـ كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى. بغداد، ط ١: ١ٹ٧٧؛ ط ٢: ١٩٨٤.

٢ ـ الطبقة العاملة العراقية؛ التكون وبدايات التحرك. بغداد، ١٩٨١.

٣ ـ التاريخ؛ دراسة لعلم التاريخ والكرد والتاريخ. بغداد، ١٩٨٣ (بالكردية).

٤ ـ النضال التحرري الكردي ضد الاستعمار البريطاني في ١٩١٨ ـ ١٩٣٢. باكو ١٩٦٧. (بالروسية).

٥ ـ بحثه عن «العنازيين» نشر في المجلد الثاني من «الانسيكلوبيديا الايرانية» التي تصدرها جامعة كولومبيا بنيويورك.

والكتاب هذا دراسات تحليلية معمقة تتناول جوانب اساسية من تاريخ العراق الاجتماعي والسياسي تتخطى طوق السرد والعرض الى التحليل العلمي الدقيق للمعلومات والاحداث ودراسة العوامل المحركة لها. وامتاز بنجاحه الباهر في استعمال المصادر الاصيلة والاستفادة منها في استنتاجاته العلمية وكما يقول المؤلف فان محاولته «اجتهاد متواضع دافعه البحث عن الحقيقة ـ نبراس المؤرخ ومقياس موضوعيته».

ـ الناشر ـ

مكتبة البدليسي

السعر: دينار